الفصل الأول

الإطار النظري

مشكلة دارفور وجذور الأزمة

كان للنزاع في دارفور تداعيات تفاعلت سريعاً علي المستوي الإقليمي، وهددت الدولتين المجاورتين للسودان، تشاد وا ٍفريقيا الوسطي. وساد قلق كبير لدي الأوساط الدبلوماسية الغربية من الأخطار الناجمة عن ذلك، والنابعة في صورة أساسية من التدفق الكبير للاجئين من دارفور في الاتجاهين. وجري الربط بين المعارك خلال السنوات الأخيرة في تشاد مع المتمردين، وبين أزمة دارفور. واعتقد الدول الغربية بأن المتمردين التشاديين ينطلقون من معسكرات تدريب وفرتها لهم حكومة السودان في دارفور، كما زودتهم أسلحة ومعدات للنقل وتموينا ً.

وعلي هامش أول قمة بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية عقدت في ابوجا عاصمة نيجيريا في 30 نوفمبر 2006 عقد القادة الأفارقة قمة ناقشت مستقبل قوات الاتحاد الإفريقي المنتشرة في إقليم دارفور منذ أواخر 2003، وقرروا تمديد التفويض الممنوح لها في هذا الإقليم المضطرب لستة أشهر تنتهي في 30 يونيو 2007 قابلة للتمديد، واقر مجلس السلم والأمن الإفريقي عملية "مختلطة" في دارفور، لا قوات مختلطة.[1]

أُريد للسودان أن يكون في حالة عدم استقرار واستنزاف دائم فالحرب في دارفور لها جذور قبلية واجتماعية وأخري اقتصادية وسياسية ، فهو صراع قديم متجدد فكانت وميض نار تحت الرماد منذ زمن بعيد إلا أن لا أحدا كان يخشى أن تضرم ، وهو ما يعرف بالصراع القبلي التقليدي والذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من مكونات الصراع الحالي وما صاحبه من طابعا سياسياً .

وبعد مرور عشر سنوات أصبحت المخيمات التي يقيم فيها النازحون في إقليم دارفور أقرب إلى مجتمعات حضرية يعيش فيها الناس في شكل أكواخ من «القش» مخروطية الشكل ولكنها أصبحت بالية ومهترئة من أكياس البلاستيك والمشمعات وهي تحكي عن وجه معاناة كالح. ولم يستفد النازحون من العيش في هذه المخيمات سوى بسبب تمكنهم من إرسال أبنائهم إلى المدارس والحصول على مياه الشرب

[1] - توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012م ص55

النظيفة والمراكز الصحية. ورافق أزمة دارفور تصاعد في المواجهات بين القبائل، بدأت بين القبائل العربية الظاعنة مع مواشيها والأفريقية التي تعتمد على الزراعة، بسبب النزاع على المراعي ومصادر المياه، ثم تحولت إلى حرب مفتوحة بين القبائل العربية نفسها، وكان آخرها بين قبليتي الرزيقات وبني حسين العربيتين في شمال دارفور[1].

المبحث الأول

خلفية تاريخية:

إن السودان بمساحته الشاسعة وثرواته إمكانياته الوافرة التي حباه الله بها لابد ان يكون محل أطماع لكثير من البلدان القريبة والبعيدة، فهو علاوة للامكانات الضخمة يحتل موقعا استراتيجيا في افريقيا والعالم الغربي ويجري خلاله ثاني أطول انهار العالم والذي يعتبر مصدرا مهما لمياه الشرب العذبة ومخزونا ضخما للطاقة المتجددة التي وفرتها الطبيعة، فالسودان كان دائما محط انظار الدول الاستعمارية منذ العهد التركي الذي حكم السودان تحت راية الحكم الثنائي المصري التركي واعقبته حقبة استعمارية تحت راية الحكم الثنائي الانجليزي المصري. كما ان السودان يقع في دائرة مصالح الاستعمار الغربي الحديث التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية وهو علي مرمي حجر من الدولة اليهودية التي لها مطامع في حوض النيل، أما البعد الخارجي لمشاكل السودان فالسودان يعتبر أفريقيا مصغره وذلك للتنوع القبلي والتمازج الثقافي الذي انداح فيه من كل افريقيا فهو يجاور تسع بلدان افريقية (قبل انفصال جنوب السودان) يحتضن داخل حدوده اكثر من 250 قبيلة واثنية تمثل افريقيا والعالم العربي ، هذه القبائل لاتزال تعيش حياة البداوة وبعيده عن المدنية والتحضر فهي غالبا ما تميل الي النزعة العشائرية لحماية نفسها ومصالحها دون مراعاة لمصالح غيرها ولا تنظر الا في الاطار الضيق للحياة كما ان حياة الجهل والأمية تلعبا دورا مهما في تأجيج الصراعات فيما بينها فالسودان لم

[1]- النور أحمد النور، 10 سنوات على نزاع دارفور والسلام ما زال بعيد المنال، رئيس تحرير صحيفة الصحافة، دار الوسائط المتعددة، الخرطوم،2013م، ص5

يستفد كثيرا من هذا التنوع الذي كان من الممكن أن يوظف في صالحه ويكون سببا في ازدهاره وتطوره بل التنوع اضحى نغمة عليه[1].

الموقع:

تقع ولايات دارفور بين خطي الطول 22و27 شرقاو خطوط العرض 10و16 شمالا وتبلغ مساحتها الكلية 549 الف كلم2 (يماثل حجم مساحة فرنسا تقريبا) وتتشارك الحدود السياسية مع كل من ليبيا شمالا وتشاد غربا وافريقيا الوسطي من الناحية الجنوبية الغربية ويقدر عدد سكانها بحوالي (08.200.000) ثمانية ملايين ومائتي الف نسمة بناءا علي آخر نتائج التعداد السكاني في السودان، ينتمون الي عدة قبائل منها: الفور، البني هلبا ،التنجر ،البرتي ،الهبانية ،الزغاوة الزيادية ،الرزيقات ،المساليت ،المعاليا ،البرنو ،التعايشة ،الميدوب ،البرقو ،الداجو ،البني حسين التاما، السلامات ،المسيرية ،الترجم، المراريت ،الفلاتة وغيرها من القبائل ذات الأصول الافريقية والعربية.أي ان عدد سكان دارفور تساوي خمس السودان مساحة وسكانا[2].

وهنالك بعض القبائل المتداخلة مع بعض القبائل في تشاد وليبيا وافريقيا الوسطي كالزغاوة والرزيقات والسلامات والبرقو.ولم يعرف اقليم دارفور الانغلاق السكاني حيث ان عددا كبيرا من سكان انحاء السودان الاخري كالجعليين والشايقية والدناقلة والرباطاب جاءوا الي الاقليم بقصد التجارة واستوطنوا فيه وحدث الاختلاط والانصهار والتداخل القبلي في دارفور بين مختلف المجموعات العرقية والاثنية.

ويدين سكان دارفور بمختلف اصولهم العربية والافريقية بالدين الاسلامي بنسبة 100% ويهتمون بالانشطة الثقافية والروحية كحفظ القرآن الكريم وتعليم اللغة العربية والتصوف، ويتحدث سكان دارفور اللغة العربية الي جانب العديد من الهجات المحلية المتداولة، وتزخر بمختلف انواع الفنون الشعبية كالغناء والرقص الجماعي

[1]- مصطفي نجم البشاري علي، تقويم المبادرات والمقترحات واستراتيجية الحل لمشكلة دارفور، مركز التنوير المعرفي ،أوراق بحثية، الخرطوم، يناير 2010، ص[8]

[2]- المرجع السابق، ص[12]

والفلكلور والفنون اليدوية، وقد شهد دارفور تاريخاً حضارياً عريقاً حيث نشأت بها الممالك ولا زالت اثارها شاخصة[1].

المناخ:

تتمتع دارفور بمناخات متعددة وذلك بفضل تنوع البيئة الطبيعية وامتداد رقعتها الجغرافية فهي تتميز بمناخ صحراوي وشبه الصحراوي شمالا والسافنا الفقيرة في الاوسط والسافنا الغنية جنوبا كما يسود مناخ البحر الابيض المتوسط في سلاسل جبل مرة وبالغطاء النباتي والانتاج البستاني الذي تتميز به دول حوض البحر الابيض المتوسط.

الارض:

تتميز اراضي دارفور بالاختلافات الكبيرة في جغرافيتها وطبيعتها، فأرضها بها الكثبان الرملية والاراضي الجبلية والوديان والسهول والاراضي الطينية والغابات، فهي تتميز بالزراعة والرعي.

الارض في دارفور مشهورة بأنها مقسمة الي حواكير[2] من قبل سلاطين الفور، والحواكير تحمل اسماء شتي، اسماء مناطق او احياناً اسماء قبائل وفي الغالب ان الارض تمنح لغرض الاقامة او الزراعة او للرعي كما هو متعارف عليها في العرف التقليدي لدي الادارات الاهلية في دارفور[3].

الجبال:

اكثر ما يميز دارفور هي جبالها المتناثرة هنا وهناك، وهي تمثل معالم رئيسية لانسان دارفور،فهي مواقع لتجمعات القبائل حولها والاحتماء بها ومن اكبر واعظم هذه الجبال هي "جبل مرة" او سلسلة جبال مرة في وسط دارفور، جبال كارقو غرب كاس، سلسلة جبال سندو في وادي صالح، سلسلة جبال سرو وجبال مون في غرب دارفور،جبال ام كردوس شرق نيالا، جبال كاورا شمال جبل مرة وجبال الميدوب في منطقة الميدوب، وهذا بالاضافة الي جبال اخري كثيرة متفرقة.

---

[1]- محمود خالد الحاج و مصطفي ابو العزائم وآخرون، دارفور الحقيقة الغائبة، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم 2004م ،ص[19].

[2]- المرجع السابق، ص[15].

[3]- موسي دودين الحر مامن، مرجع سابق، ص[58]

الامطار ومياه دارفور:

دارفور تمتاز بالامطار التي تختلف من خفيفة في الشمال الي غزيرة في منطقة جبل مرة و تزداد غزارة كلما توجهنا جنوبا وان الكثير من هذه المياه التي تتدفق عبر الوديان والانهر العديدة التي تتميز بها دارفور، تستقر في معظمها في دول الجوار مثل تشاد وافريقيا الوسطي ومصر (من خلال بحر العرب والنيل الابيض)، والجزء الآخر يستقر في باطن الارض كمياه جوفية عميقة. الوديان المشهورة في دارفور تتمثل في وادي ازوم، وادي باري، وادي كجا، وادي اريبو، وادي قولو، وادي صالح و وادي كتم.ويجدر ذكرة ان المياه في دارفور سطحية منها والجوفية، لم تستغل الاستغلال الامثل لضعف البنية التحتية وعدم توفر الطاقة من الوقود والكهرباء [1]، واذا استغلت هذه المياه الاستغلال الامثل لتغير الحال الي آخر ولانخفضت الاحتكاكات بين الراعي والمزارع التي تحدث الان.

الزراعة:

تتركز المناطق الزراعية حول مسار وجروف الوديان وعلي سفوح جبل مرة وعلي الاراضي الطينية والقيزان، والزراعة هي في الغالب زراعة مطرية في فصل الخريف واخري شتوية تروي من مياه الابار علي شواطي الوديان والانهار. ونظرا لان المياه تتدفق من هذه الوديان بسرعات عالية من اسطح جبل مرة البركانية وكذلك الجبال الاخري، فان خصوبة هذه الوديان تتجدد سنويا بالطمي المتدفق منها، ولذلك فهي ذات انتاجية عالية.

المحاصيل الانتاجية في دارفور كثيرة ومتنوعة منها الاتي:

1. الدخن 2. الذرة 3. الفول(السودان والمصري) 4. السمسم 5. البصل 6. الشطة 6. البطاطس 7. البامية 8. الثوم 9. البمبي 10. القرع 11. البطيخ 12. الفلفل 13. الكسبرة 14. البازنجان 15. الخيار 16. الكركدي 17. الارز 18. الملوخية 19. الطماطم 20. القطن ،وجميع انواع الفواكه: (ليمون ، برتقال ، موز ، مانجو ، قريب واللارنجا) [2].

محاصيل الاشجار والنباتات:

---

[1]- ادريس يوسف احمد،حقيقة الحواكير(نظام الادارة الاهلية في دارفور) شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،الخرطوم ،2011 ،ص14

[2]- نفس المرجع ، ص18.

الصمغ العرديب ، النبق ، اللالوب ، التبلدي ، الدوم ، الدليب ، القضيم ، القرض ، القمبيل وغيرها.

الرعي:

تتمتع دارفور بثروة حيوانية ضخمة لاسيما من الابقار والاغنام (بنوعيها الضأن والماعز) والابل ،اضافة الي تربية الجياد والحمير.وتتر كز تربية الابل في شمال دارفور في المناطق ذات السافنا الفقيرة والاعشاب القصيرة الا انها تتحرك جنوباً بسبب قلة المياهشمالاً في فصل الصيف وتعود الي الشمال في بداية فصل الخريف، ويكون هذا التحرك وفق مسارات محددة وفي مواقيت متعارف عليها عبر القرون. وتتركز تربية الضأن ايضاً في الشمال لجودة المراعي هناك وقلة الامراض، اما الابقار فيتركز تواجدها في وسط وجنوب دارفور وتتحرك شمالا في فصل الخريف وجنوبا حتي بحر العرب في فصل الصيف، كل ذلك وفق مسارات محددة وفي مواقيت محددة تختلف عن مسارات الابل.

الحياة البرية:

ان الحياة البرية في دارفور كانت زاخرة بمختلف انواعها لاسيما النادرة منها مثل الافيال والاسود والنمور والزراف والتيتل والنعام، التي كانت تعيش حول الوديان والجبال والغابات المحيطة بالقري الي زمن قريب، ولكنها الان هاجرت الي دول الجوار لاسيما افريقيا الوسطي بكثافة عالية. ان هذه الهجرة للحيوانات البرية كانت نتيجة حتمية للاضطرابات الامنية التي اجتاحت ولايات دارفور والانتشار الواسع للسلاح في المنطقة وانحسار مهمة قوات حماية الحياة البرية، لان حياة الإنسان نفسها اصبحت في خطورة دائمة.

إن الحيوانات الاخري مثل الغزلان والارانب والضباع والثعالب والقطط البرية والطيور الكبيرة المهاجرة منها والمستقرة، قد قلت في كمياتها واصبحت نادرة في بعض المناطق، ولذلك لابد من اعادة توطين هذه الحيوانات في محميات وحظائر برية مهيأة لذلك وتطبيق القوانين المتعلقة بحماية الحياة البرية في مناطق وادي صالح بغرب دارفور ومحمية الردوم بجنوب دارفور.

ولايات دارفور:

في مبادرة مؤتمر أهل السودان التي عقدت في مدينة كنانة في 2008م والذي شكل اهل دارفور النسبة الغالبة من عضويته اوصي المؤتمرون بضرورة زيادة عدد ولايات دارفور وتنفيذا لموجهات هذا الملتقي اصدر رئيس الجمهورية قرارا بانشاء ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي، وولاية شرق دارفور وحاضرتها الضعين ودخل القرار حيز التنفيذ بتعيين ولاه للولايتين في شهر يناير عام 2012م [1]ليصبح بذلك عدد ولايات دارفور خمس ولايات وهي:

1/ ولاية شمال دارفور:

تقع ولاية شمال دارفور بين خطي عرض 12 و 20 درجة شمال، وخطي طول 24 و 6،27 درجة شرق وهي منطقة يسودها المناخ الحار شبة الجاف ومتوسط الامطار فيها يتراوح بين 150 الي 350 ملم. وتبلغ مساحتها 296 الف كيلومتر مربع وهي تعادل 57% من اجمالي مساحة دارفور الكبري، وهي ذات تضاريس مختلفة، و65% من مساحة الولاية اراضي رملية، و30% منها اراضي جبلية، و5% منها اراضي طينية،وتبلغ نسبة الاراضي الصالحة للزراعة بالولاية 3،15% فقط، والاراضي الصالحة للرعي 1،37% والمستغل منها حاليا في الزراعة والرعي 53%.والاراضي الزراعية بالولاية تعتبر من الاراضي الخصبة التي اذا احسن استغلالها بالوسائل الزراعية المناسبة وتوفير مصادر ري تؤدي الي اكتفاء الولاية ذاتيا في كثير من المحاصيل والمنتجات الزراعية الاخري ويشكل فائض الانتاج مصدرا اقتصاديا هاما للولاية.

ويقدر عدد سكان ولاية شمال دارفور ب 2،113،668 نسمة،تتكون حكومة الولاية من: مجلس للوزراء، ومجلس تشريعي، وعدد من المحليات هي:محلية الفاشر، أم كدادة، مليط ،كبكابية، الواحة، الطينة، الطويشة، دار السلام، كلمندو، الكومة، سرف عمرة، السريف ومحلية اللعيت.

2/ ولاية غرب دارفور:

تقع ولاية غرب دارفور في أقصي حدود السودان الغربية وتحدها من الشمال ولاية شمال دارفور، ومن الشرق ولاية وسط دارفور، وفي الغرب والجنوب الغربي جمهورية تشاد.

[1]- المرجع السابق ، ص31

ويبلغ عدد سكان ولاية غرب دارفور 434،211،1 نسمة[1].وتتكون حكومة الولاية من مجلس للوزراء، ومجلس تشريعي وعدد من المحليات هي: محلية الجنينة، كلبس، هبيلا، بيضة، سربا، كرينك، ومحليةفوربر نقا.

وبناءا علي توصية مؤتمر كنانة تم تقسيم الولاية الي ولايتين، اي ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، وولاية وسط دارفور حاضرتها زالنجي.

3/ ولاية جنوب دارفور:

تقع ولاية جنوب دارفور في الجزء الغربي من السودان ويحدها من الشمال ولاية شمال دارفور ،وفي الجنوب الغربي جمهورية افريقيا الوسطي، ومن الجنوب دولة جنوب السودان، ومن الشرق ولاية شرق دارفور ومن الغرب ولاية جنوب كردفان.

تقدر مساحة ولاية جنوب دارفور قبل انشطار ولاية شرق دارفور عنها 842،139 كلم مربع، وتغطي حظيرة الردوم القومية 4،3 مليون فدان من مساحة الولاية ويبلغ عدد سكان الولاية 286،960،2 نسمة.

وتدار وتنظم انشطة الولاية التنفيذية والتشريعية من مجلس للوزراءوعدداً من المستشارين ، ومجلس تشريعي رقابي، وعدد من المحليات هي: محلية نيالا جنوب، نيالا شمال، برام، كتيلة، رهيد البردي، عد الفرسان، تلس، كاس، دار السلام، بليل، ومحلية الوحدة، ولكل محلية معتمد يدير شئونها.

4/ ولاية وسط دارفور:

تقع ولاية وسط دارفور في الجزء الشرقي لولاية غرب دارفور سابقاً وتمتد من الحدود الشمالية للولاية حتي حدودها الجنوبية، وكان من اسباب اختيار مدينة زالنجي مقراً لرئاستها موقعها الوسيط، وبعدها التاريخي حيث انها ظلت عاصمة للمنطقة منذ حوالي قرن من الزمان كما تضم اكبر تجمع حضري بالمنطقة وتقع علي الطرق القارية والقومية والمحلية.

وتتكون الولاية من محليات زالنجي، ازوم، وادي صالح، مكجر، ام دخن، نيرتيتي، روكرو وبندسي. ويبلغ عدد سكانها 748،123،1 نسمة، وتمتاز ولاية وسط دارفور بتربة خصبة وشبكة اودية موسمية مثل وادي ازوم، وادي باري، وادي أريبو ووادي ديري، ويتركز النشاط السكاني بها علي الزراعة والري والتجارة والصناعة فهي

[1]- عبده مختار موسي، دارفور من أزمة دولة الي صراع القوي العظمي، مرجع سابق، ص24

تمثل ثروة حيوانية وزراعية وغابية ومعدنية حيث يتوفر بها خام الحديد والنحاس والزنكوالر خام والالمونيوم والرصاص وغيره من المعادن وتشهد حركة ملاحة برية واسعة مع الولايات المجاورة ودول الجوار الغربي بحيث تعبرها الطرق القارية المؤدية للجنينة ودولتي تشاد وافريقيا الوسطي.

5/ ولاية شرق دارفور:

تقع في الجزء الشرقي من ولاية جنوب دارفور سابقاً ، وتمتد داخل حدود ولاية جنوب دارفور السابقة من الشمال الي لقصي الجنوب في مساحة طولية بما يتناسب مع حركة البادية بين مصايفها ومخارفها.

وتضم المكونات الادارية للولاية محليات الضعين وهي حاضرة الولاية، عسلاية، الفردوس، بحر العرب، ابو جابرة، عديلة، ابوكارنكا، شعيرية وياسين. ويبلغ عدد سكانها 014،109،1 نسمة. وتعتبر ولاية شرق دارفور من اغني الولايات لما تزخر به من ثروة حيوانية كبيرة وبها اكبر سوق للماشية، علاوة علي انها تقع في تقاطع الطرق التجارية الهامة كالطريق القاري الذي يربط السودان بدول الجوار الغربي عن طريق الجنينة- فوربرنقا-أم دخن-أم دافوق. والطرق القومية التي تربط ولايات دارفور بدولة جنوب السودان وبقية انحاء السودان الاخري، هذه الخاصية جعلت من مدينة الضعين حاضرة الولاية اكبر مركز لتجميع منتجات جنوب وغرب دارفور الزراعية والحيوانية التي تذهب للاسواق المركزية في وسط السودان ومونئ التصدير[1].

البعد التاريخي لدارفور:

نجد ان بلاد السودان القديم وافريقيا تتلاقي عندها الطرق والدروب وتتلاقح فيها الثقافات وإزدهرت فيها حضارات وممالك عمرت قروناً من الزمان، تجمعت فيها مختلف الشعوب خلال هجرات متفرقة ونزوح قبائل موافدة من حروب او فلول جيش او بقايا ممالك او انشقاقات عن حكم او مملكة، وذابت فيها بعض القبائل وتباينت السحنات والالسن، ولكنها اعطت مزيجاً من الالوان والفنون والحياة. كان يطلق اسم بلاد السودان علي الحزام الواقع جنوب الصحراء وشمال الغابات المطرية والممتدشرقاً حتي ساحل البحر الاحمر وغرباً الي نهر السنغال والمحيط

[1]- المرجع السابق ، ص26

الاطلسي.والسودان الغربي كان يضم ممالك مثل مالي وسنقاي وسوكوتو، والسودان الاوسط يضم ممالك كانم، برنو، الباقرمي، ووداي. اما السودان الشرقي فأنه يضم ممالك دارفور (1874-1445) وهي تشكل جزءاً من جمهورية السودان الحالية[1].

وينقسم تاريخ دارفور السياسي الي الآتي:

1/ الممالك التي نشأت في دارفور: يحيط بنشأة سلطنة دارفور غموض شديد غير أنه من المعروف ان الاقليم كان قد تعرض في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين لتحول حضاري بفضل حالة الانتعاش التجاري التي عمت خلال هذه الفترة مما ادي الي قيام مملكة دارفور وتشير الروايات الي ان أول من اسس مملكة في الاقليم هم "الداجو" ولكن دولتهم كانت علي الارجح محدودة الاتساع ومنحصرة في الجزء الجنوبي الشرقي فقط ولم يمتد نفوذهم الي الشمال او الي الغرب، ولم تشمل دولتهم جبل مرة. ثم قام "التنجر" بتأسيس دولة اخري في شمال دارفور وربما بعد زوال دولة الداجو وتدل آثار المساجد والقصور المبنية بالطوب الاحمر علي ان الاسلام قد دخل الي دارفور في عهد التنجر، ومن المحتمل ان مملكتي الداجو والتنجر قامتا جنباً الي جنب حتي القرن السادس عشر الميلادي مما يدل علي ان كل دولة منهما لم تكن بالضرورة تحكم جميع مناطق دارفور.

واورد بعض الباحثين ان دارفور سلطنة برزت للوجود عام 1650م في منطقة هضبة جبل مرة، وتجاوزت فترات اضطراب قليلة ثم نهضت حتي سقطت في ايدي البريطانيين عام 1916م وضمت الي السودان الكبير[2].

2/ دارفور في عهد الحكم التركي:

بعد ان تمكن الزبير باشا من فتح بحر الغزال عقد معاهدة مع الرزيقات في عام 1866م وكانت المعاهدة تنص علي ان تحافظ قبيلة الرزيقات علي أمن الطريق التجاري الذي يمر ببلادهم، وأن يؤمنوا مرور تجارة الزبير مقابل مبلغ من المال يدفعه لهم، الا ان الرزيقات تنصلوا عن المعاهدة واعتدوا علي مصالح الزبير التجارية فهاربهم، وكان الزبير بعد سيطرته علي بحر الغزال قد أظهر ولاءه للحكومة الخديوية المصرية، وابلغ المسئولين والحاكم العام بالسودان بإنتصاراته علي عرب

[1]- محمود خالد الحاج و مصطفي ابو العزائم وآخرون ، دارفور الحقيقة الغائبة، مرجع سابق ،ص27

[2]- ادريس يوسف احمد،حقيقة الحواكير(نظام الادارة الاهلية في دارفور) ، مرجع سابق ، ص42.

الرزيقات وعلي بعض البلاد التي فتحها جنوب دارفور، وعرض علي الحكومة المصرية وضع المناطق التي فتحها تحت تصرفها، فأنعمت عليه الحكومة المصرية بالمرتبة الثانية مع لقب بك بأن يتولي إدارة البلاد التي فتحها باسم الحكومة الخديوية.

وكانت الحرب بين الزبير باشا والرزيقات هي احد اسباب إستيلاء الزبير علي دارفور، وذلك لان اثنين من زعماء الرزيقات قد هربا الي سلطان الفور "ابراهيم" واحتميا به وكلن سلاطين الفور يعتبرون المنطقة الجنوبية لبلادهم تابعة لهم، تلك المنطقة التي اصبح الزبير يتحكم فيها ولذلك اصبح الصدام بين الفور والزبير لا مفر منه، وقد كانت الحكومة المصرية ترغب في ضم دارفور الي البلاد السودانية التابعة لها فوجهت اوامرها الي الزبير للزحف علي دارفور بعد ان امدته بالاسلحة والمدافع امرت حكمدار السودان اسماعيل ايوب بالزحف عليها من ناحية الشرق لكي يلتقي الجيشان في الفاشر عاصمة دارفور[1]، فحقق فيها الزبير باشا عدد من الانتصارات والجدير بالزكر عندما قرر الزبير الزحف علي دارفور قام بابلاغ حكمدار السودان بأنه علم بأن سلطان دارفور سوف يقود حملة عسكرية بنفسه ليحارب الزبير فبدأ الحكمدار يعد نفسهمقرراً الزحف من الابيض نحو دارفور، ولكن علم الحكمدار بعد ذلك ان الزبير دخل دارفور وسيطر علي مدينة "دارة" وأصبح في الطريق الي الفاشر عاصمة الاقليم، وبعد عدة معارك وفي اكتوبر 1874م ادرك الزبير السلطان ابراهيم عند بلدة "منواشي" وقتله ودخل الفاشر في 3 نوفمبر 1874م ثم وصلها اسماعيل أيوب بعد اسبوع من سقوطها وبذلك اصبحت دارفور خاضعة للحكم التركي المصري حتي عام 1884م.

3/ دارفور تحت السيطرة المهدية:

عندما اندلعت الثورة المهدية كان أول من اوقد نارها في دارفور الشيخ مادبو علي احد مشايخ الرزيقات. هاجر مادبو الي المهدي في غدير فحضر معه واقعة الشلالي، وعاد منه امير علي دارفور فحارب سلاطين باشا وانتصر علية في واقعة أم وريقات في 20 يوليو 1882م وفي 23 ديسمير 1883م سلمت حامية دارة وبعد ذلك بقليل واقعة شيكان التي إنتصر فيها المهدي علي حملة هيكس باشا فأهتزت لها

[1]- نعوم شقير، تاريخ السودان، دار الجيل ،بيروت، 1981م، ص268-269

دارفور فأرسل المهدي محمد خالد زقل عاملاً علي دارفور خلفاً لمادبو، وفي 14 يناير 1884 تمكن زقل من دخول الفاشر والسيطرة عليها[1].

وبعد وفاة المهدي سيطر الخليفة عبدالله التعايشي علي شئون الدولة المهدية واستمر محمد خالد زقل حاكماً علي دارفور حيث قسمها الي خمس وحدات ادارية، وجعل علي كل واحداً منها رجلاً من ابناء الفور بعد ان تعهدوا بطاعة المهدية، ثم انتقل زقل الي امدرمان عاصمة دولة المهدية، وهنا وجد يوسف بن السلطان ابراهيم ان الفرصة تسنح لاستعادة سلطان اجداده فاتخذ لنفسه لقب سلطان وبسط نفوذه علي جبل مرة، واتضح تمرده علي الخليفة حينما لم يذهب إليه لتجديد العهد معه فأرسل له الخليفة حملة بقيادة عثمان ادم عامله بكردفان فهزمته وأعادت السيطرة علي دارفور.

نقل الخليفة عبد الله عددا من ابناء الفور وقبائل دارفور الي امدرمان، ثم نشبت بعض الحروب بين المهدية والفور هزمت فيها قوات المهدية، فأرسل التعايشي ابن عمه محمود ود أحمد عاملاً علي كردفان ودارفور، اما في وسط جبل مرة فقد اختار الفور علي دينار سلطاناً عليهم في وقت كانت فيه حالتهم غاية في السوء وأحس علي دينار بمحاولات حاكم دارفور من قبل المهدية محمود ود أحمد للضرر به. غير ان حكومة المهدية عينت حاكماً آخر علي الفاشر، ولم يمتثل علي دينار له أول الامر وحضر إليه بعد ذلكمضطراً وكانت تصرقاته تدل علي انه مازال طامعاً في ملك دارفور ويسعي لتحقيق مطامعه،وخوفاً من إحتمالات تصرف علي دينار ضد مصلحة الحكومة دعاه الخليفة عبد الله الي امدرمان فوصلها عام 1895م[2].

4/ خضوع دارفور للإستعمار البريطاني (1916 – 1956م):

بعد ان سيطرت المهدية علي السودان عام 1885م وتم طرد التراك والمصريين ظهرت اطماع الدول الاوربية في السودان امثال: فرنسا وايطاليا، فغيرت الحكومة البريطانية سياستها تجاه السودان وقررت استعماره فأرسلت قوة بقيادة كتشنر الذي تمكن من القضاء علي الخليفة عبد الله التعايشي بعد معركة كرري والسيطرة علي امدرمان عاصمة الدولة المهدية.

---

[1] - محمد ابراهيم ابوسليم، الفور والارض وثائق وتمليك، مركز ابوسليم للدراسات، الخرطوم 2006، ص14.

[2] - ادريس يوسف احمد،حقيقة الحواكير(نظام الادارة الاهلية في دارفور) ، مرجع سابق ، ص47

ومن دارفور استرد علي دينار ملك اجداده وأسس سلطنة كانت تتمتع بالإستقلال عن الحكم الإنجليزي في السودان وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولي عام 1914م وقف علي دينار الي جانب تركيا التي كانت تحارب ضمن قوات دول المحور بقيادة ألمانيا، فقررت الانجليز محاربته وضم دارفور الي السودان، وفي عام 1916م تمكن الانجليز من قتل علي دينار وضم دارفور الي السودان. وأهم السمات التي اتسم بها الحكم النجليزي المصري في دارفور هي:

- ❖ إهمال شئون الاقليم الاقتصادية، كالزراعة والتعليم والصحة وعدم الاهتمام بمشروعات تساعد تنمية احوال الاقليم والسكان.
- ❖ إن دارفور ظل اقليما منعزلاً ، واتبع الانجليز في ادارتها بالحكم غير المباشر أو الادارة الاهلية وعملت علي تقوية الزعامات المحلية لكي تحكم الاقليم والقبائل عن طريقها، وهذه السياسة ساعدت علي تكريس الفكر القبلي وبالتالي العنصري في دارفور[1].
- ❖ في اواخر الحكم الثنائي وأبان ظهور الاحزاب السياسية كانت دارفور مجالاً للنشاط السياسي لحزب الامة حتي بعد استقلال السودان سنة 1956م وذهبت كثير من الوعود بخدمة أهالي دارفور وتقديم المشروعات والمدارس لهم سداً دون ان تحقق فظل هذا الاقليم مهملاً ، وكانه ليس جزءاً من عملية تطوير السودان.

ويري الباحث ان هذا السرد التاريخي ضروري للدخول في بحث جذور واسباب الصراع القبلي في دارفور لان ما يدور في دارفور حالياً ليس صراعا قبلياً محضاً ولكنه صراع نشأ في بيئة مهيئة لأسباب سابقة الذكر ووجد مرتعاً خصباً للانتشار والتغلغل في ثنايا وأتون مايعرف تاريخيا بالصراع القبلي التقليدي.

والبحث محاولة لإعادة قراءة الصراع القبلي في دارفور لإمكانية الوصول لمقترحات حلول تعجل بالعملية السلمية فيها رغم إن ما تم تقديمه من بحوث و أوراق حول هذه الازمة تفوق العشرات بل المئات من الكتب والأبحاث تناولت الأزمة بشتي جوانبها كما ان الاهتمام العالمي والإقليمي بها جعل منها مادة دسمة في كثير من المحافل والمؤتمرات، مما زاد من التعريف بالازمة في مستوياتها المختلفة، ولكن ما

---

[1]- محمود خالد الحاج ومصطفي الوالعزائم وآخرون، المركز السوداني للخدمات الصحفية، دارفور الحقيقة الصحفية، مصدر سابق ص[37]

تـزال الحلـول مستعصـية حتـى ألان وذلـك بسـبب تعقيـداتها علـي المسـتوي المحلـي والإقليمـي والدولي، إلا أن المرء لا ييأس من محاولـة الأبصـاروا ٍعادة القراءة عسـي ان يسهم في التماس الأسباب التي تجعل من الحل ممكننا خاصـة إذا ما نظرنا الـي الحالة التي وصلت اليها المشكلة وحالة عدم اليقين التي أصابت الكثيرين في امكانية الوصول الي السلام في الامد القريب.

المبحث الثاني

الجذور التاريخية لأزمة دارفور

ظلت دارفور طوال الفترة من 1916 – 1956م جزءاً لا يتجزء من السودان الحديث كمنطقة متخلفة يحكمها موظفون بريطانيون بإعتماد كبير علي نظام الادارة الاهلية. وعندما استقل السودان تحولت السلطة السياسية للمجموعة النيلية العربية المسيطرة. كانت هناك نزاعات في الاقليم في الفترة من 1956-1980م[1] أي منذ الاستقلال وحتي إدخال نظام الحكم الاقليمي، كانت هناك نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها اسلحة تقليدية، وفي الفترة من 1983-1993م تحولت طبيعة النزاعات الي حرب بين تجمعات اثنية ومجموعات تشادية، والحكومة المركزية مع استخدام الاسلحة الحديثة، وفي الفترة من 1992-2002م كان هناك استقطاب إثني: عرب ضد غير العرب ومع تدخل الحكومة اصبح مستوي الصراع قومي[2].

وهنالك عدة عوامل واسباب كان لها الاثر الكبير في نشأت النزاعات كالصراعات بين سلاطين الفور وقبائل الفور الزراعية وبين القبائل الرعوية مثل الابالة والبقارة حيث أن حياة القبائل الرعوية تعتمد علي الترحال، ففي فصول الجفاف يرتحلون بماشيتهم نحو الجنوب في جهات بحر العرب ويعودون في فصل المطر الي الشمال، وكان سلاطين الفور يرون ان الاراضي التي ينزل فيها الرزيقات ملك لهم، وبالتالي فان عليهم ان يدفعوا ضرائب في فترة اقامتهم فيها، وكان الرزيقات يتهربون من دفع الضرائب المفروضة عليهم وأدي هذا الي قيام صراع طويل بين الرزيقات وغيرهم من الرعاة الذين يجوبون الاقليم بحثاً عن الماء والكلأ من حانب، وبين المزارعين الذين قد تتعرض مزارعهم لانتهاك الرعاة من جانب آخر.غير ان الملاحظة المهمة في النزاعات في دارفور وعلي مدي عشرات السنين لم تكن دائماً إثنية أو مسيسة. حيث كانت هناك نزاعات داخل المجموعات العربية نفسها والزنجية فيما بينها أيضاً . لقد تحدث الكثير من أبناء دارفور وغيرهم من الباحثين في السودان

[1]- زكي البحيرى،مشكلة دارفور اصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سابق ،ص25

[2]- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، اثر مشكلة دارفور علي علاقات السودان الخارجية، مكتبة مروي الثقافية، الخرطوم ، 2006م، ص16

في ندوات ومؤتمرات في العاصمة والاقاليم حول عدد من اهم أسباب الصراع في دارفور يمكن تلخيصها في الآتي:

الاحتجاج السياسي إرهاصات التمرد في دارفور:

الفكرة السائدة ان الشماليين قد هيمنوا علي السلطة في السودان بعد الاستقلال عام 1956م فجميع المناصب الكبري تولاها الشماليون، والمناصب الرئاسية والوزارات السيادية بالسودان لم يتقلدها "دارفوري او بيجاوي او احد من جبال النوبة او الانقسنا"[1]، ويري البعض ان الاحزاب التقليدية الشمالية هي أس البلاء لأزمات السودان المتتالية، فهي تنادي بالديمقراطية بينما نجدها في الاصل لا تمارس العمل الديقراطي حتي في شئونها الحزبية[2].

ولما كانت الاحزاب السياسية التي تولت سلطة البلاد التنفيذية قد أهملت مصالح الشعب وانشغلت بمصالحها الخاصة، وبالصراعات الحزبية خاصة بين حزبي الأمة والتحادي الديمقر اطي كأوعية سياسية، وبين طائفتي الختمية والانصار كطوائف دينية، فأن أطرافا اخري في انهاء مختلفة في البلاد قد شهدت قيام حركات وتنظيمات احتجاج سياسي علي نطاق واسع، ومن هذه التنظيمات "جبهة نهضة دارفور" التي بدأ ظهورها في مدينتي نيالا وزالنجي، ثم إمتد نشاطها الي الفاشر والجنينة، وكان من قيادات تلك الحركة عمر ابكر، ود. علي حسن تاج الدين، ود. علي الحاج محمد، وجاء تكوين جبهة نهضة دارفور، علي أثر إستئثار الاحزاب التقليدية خاصة حزب الامة بالدوائر الجغرافية في البرلمان حيث كان يتم ترشيح قيادات الحزب في تلك الدوائر دون معرفة هذا المرشح بالاقليم او بأحواله العامة ومشاكله ومطالبه.

وكانت مطالب جبهة نهضة دارفور تنحصر في ضرورة تمثيل دارفور بنواب من داخل الاقليم ذاته، وبوجوب التزام النواب بالسعي لتحقيق التنمية في دارفور، ونشر التعليم وتوفير الخدمات الصحيةوا إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية، واعتبار

---

[1] - ابراهيم عبدالعال بقال سراج، مقال بعنوان: "يوسف بخيت يتاجر بدما شهداء قبيلةدارفور" ،26/ابريل/2004م، موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية ،الخرطوم،ص[4]

[2] - آدم عبد الكريم آدم، عضو التحالف الفيدرالي الديمقراطي-القاهرة بعنوان: "ما بين دارفور و السودان حواجز يصعب إزالتها" 4/يوليو/2005م .

الولاء لدارفور أولاً قبل اي اعتبار آخر[1]. وقد برز في هذا الوقت أحمد ابراهيم دريج كقيادي سياسي في منطقة جبل مرة، ونادي بإعتبار جبهة نهضة دارفور حزب سياسي ينضوي تحت سقفه كل الاقليم، بيد ان حزب الامة والتحادي الديمقراطي خشيا من بروز دور هذه الجبهة، وانتهجا سيسة الاحتواء ،وبموجب هذه السياسة انضم د.علي الحاج لحركة الاخوان المسلمون، وتمت استمالة د.علي حسن تاج الدين لحزب الامة، بينما خاض احمد ابراهيم دريج الانتخابات تحت يافتة جبهة نهضة دارفور ودخل البرلمان وهناك انضم لحزب الامة، وضعف دور الجبهة في دارفور خاصة بعض رفض معظم رموز الادارة الاهلية من القبائل العربية الانضمام إليها[2].

وفي عام 1968م نشأ في مدينة نيالا تنظيم سري باسم "حركة سوني" التي كان قوامها المتقاعدون من القوات الحكومية، وقد دعم الحزب الشيوعي هذا التنظيم الذي انحصر وسط قبائل الفور والمساليت والتنجر، وأصدر هذا التنظيم بياناً في يناير 1969م جاء فيه "إن محافظات دارفور يقل حظها في التنمية بسبب سيطرة فئة الجلابة علي الحياة الاقتصادية واستغلالهم لاهلنا البسطاء"، ويضيف البيان الذي نشر في صحيفة الرأي العام إن الثورة علي الاوضاع الراهنة تتطلب وحدة الفور والمساليت والتنجر لقطع الطريق امام انتهازية الجلابة التي هي جزء من الرأسمالية، ويعتبر تنظيم حركة سوني أول تنظيم يدعو صراحة الي حمل السلاح علي غرار حركة "أنانيا" بجنوب السودان.

وفي العهد المايوي في النصف الاول من الثمانينيات انطلقت أول تظاهرة في مدينة الفاشر ضد سياسات الاتحاد الاشتراكي والحكومة، وكان قوامها طلاب مدرسة الفاشر الثانوية، وقد وزعت المتظاهرون منشورات تدعو اهل دارفور للتضامن من أجل نيل حقوقهم.

أولاً: الاسباب المباشرة:

يمكن حصر أسباب الصراع في دارفور بصورة عامة في ثلاثة اسباب أساسية تفرعت عنها أسباب اخري.

---

[1] - زكي البحيري، مشكلة دارفور، مرجع سابق ، ص124

[2] - محمود خالد الحاج و مصطفي ابو العزائم وآخرون، دارفور الحقيقة الغائبة، مصدر سابق، ص89

أ- **نظام الحواكير والإدارة:**

الحاكورةاصطلاحاً هي الارض (الزراعية-السكنية-الرعوية...الخ) التي يهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص او جماعة او قبيلة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها علي الطبيعة ملكا له يتوارثها من بعده ورثته، وعند القبائلالعر بية تسمي الحاكورة بالدار.[1]

إن المشكلة الحقيقية فيما يتعلق بنظام الحواكير بمفهومه السالف الذكر أفقدت الحكومة (المركزية والولاية) هيبة الدولة وسلطانها في بسط نفوذها بإقرار الأمن والطمأنينة للمواطن وكمثال علي ذلك صراع الرزيقات والزغاوة بمحافظة الضعين عام 1996م حيث غير الرزيقات مجلس مدينة الضعين بلافتة مجلس دار الرزيقات...كذلك أصدرت قبيلة الرزيقاتقراراً مكتوباً لحكومة المحافظة بأجهزتها الامنية والقضائية والتنفيذية يقضي بطرد خمسة من المواطنين الزغاوة من محافظة الضعين من بينهم قاضي محكمة شعبية وموظف عام يتمتع بحصانة قانونية وذلك بحجة انهم غير مرغوب فيهم لاعتبارهم قادة يؤثرون علي أفراد قبيلتهم ويحرضونهم علي الاقتتال مع قبيلة الرزيقات فكان قرار حكومة المحافظة ان استدعت المواطنين المذكورين وأبلغتهم بقرار عدم الرغبة فيهم من قبل اصحاب الحاكورة وطلبت إليهم المغادرة الفورية للمدينة او الاحتماء بمركز الشرطة[2].

من جانب آخر فإن مؤتمرات الصلح القبلي ومؤتمرات الأمن والتعايش السلمي والمؤتمرات القبلية الخاصة بالقبائل لن تعالج أزمة الحواكير ومفهومها في ظل المتغيرات الكثيرة التي طرأت علي الحاكورة من ازدياد عدد افراد القبيلة صاحبة الحاكورة وتوسعهم في الرعي والزراعة حتي اصبحت الحاكورة لا تفي ولا تسد حاجتهم من ذلك،فضلاً عن عوامل الجفاف والتصحر التي أدت الي هجرات سكانية بأعداد كبيرة خلال الخمسين سنة الماضية مما اضفي علي معظم الحواكير إن لم تكن كلها أشكالاً جديدة من التعامل والتعايش والتنافس. وينشأ النزاع القبلي عادة نتيجة للتنافس والاحتكاك الرعوي والزراعي بداخل حدود

---

[1]- ادريس يوسف احمد،حقيقة الحواكير(نظام الادارة الاهلية في دارفور)، مرجع سابق ، ص53

[2]- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، اثر مشكلة دارفور علي علاقات السودان الخارجية، مرجع سابق ، ص18

الحاكورة الواحدة لأنها ضمت حديثاً قبائل وأعداد كبيرة من الناس الذين كانوا في السابق لا ينتمون لهذه الحاكورة[1].

ب-مسارات الرحل:

الترحال سمة حياتية للمجموعات الرعوية في إطار بحثها عن القوت، والترحال يختلف من مجموعة جغرافية لاخري كما لا توجد انظمة رعوية وزراعية بحتة معزولة عن بعضها البعض وذلك كنتاج لحركة الاتصال ما بين المجموعات المستقرة والرعوية. ويستقل الرعاة المراحيل زهابواً إياباً الي المراعي و(الدمر) للمصيف والمخرفويعر ف المرحال بأنه "الطريق او المسلك الخاص بالمواشي بمختلف أنواعها واعدادها ويتراوح في الغالب عرضه المساحي ما بين 6 إلي 10 كلم في المناطق الزراعية والمناطق الآهلة بالسكان ويتسع ليصبح مرعي ومرحالاً اوسع في المناطق الخالية من المزارع [2].

ولقد كانت العلاقة بين المزارعين والرعاة تكاملية ذات مصالح مشتركة ومنافع متبادلة بين المجموعات المستقرة والراحلة. ولكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع إختلال البيئة الطبيعية بموجات جفاف الساحل ووجدت هذه القبائل فجأة المراتي والمراعي التقليدية لم تعد كافية لحيواناتهم، ومثلما انهارت المجتمعات المستقرة بدا نمط حياة الابالة في التغير وذلك بتغيير المسارات وارتياد الرعاة مناطق جديدة توفر الماء والمرعي لهم ولحيواناتهم، وفجأة وبجفاف عام 1971م بدأت هذه المجموعات تتجه نحو الجنوب والغرب وقد شكل دخول الرعاة الكثيف الديار الزراعية والمستقرةضغطاً عالياً أخل بالبيئة الطبيعية من جانب ومن جانب آخر أثار مشاعر اهل الديار المستقرة التي لم تتسع لاستيعاب هذا الكم الهائل من المجموعات البشرية والحيوانية والتي أتت بانماط جديدة من السلوك أدي الي نفور اهل الديار[3].

رغم محاولات الحكومات المتكررة وأثناء الحروب القبلية في ان تحدد المسارات وتؤمنها بإنشاء قوات شبه نظامية خاصة بالمراحيل عرفت بقوات تأمين

---

[1]- نفس المرجع ، ص25

[2]- موسي دودين الحر مامن، الانشقاقات في صفوف الحركات المسلحة واثرهاعلي فرص السلام، مرجع سابق ، ص62

[3]- المرجع السابق ، ص65

المراحيل، لكنها صنفت من قبل المزارعين بأنها تابعة للرعاة وتحميهم وتحارب معهم مما افقد محاولات تنظيم الحكومات الولائية لمسألة المسارات ومصداقيتها. ولجأت كل القبائل تقريباً لاستخدام نظم عسكرية أهلية تعتمد عليها في حمايتها وكذلك في الإغارة . وكمثال لذلك جاء في قرارات مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل العربية العربية بالفاشر عام 1989م "تصفية مليشيات الفور والمجموعات العربية المسلحة وأي تنظيمات مسلحة، وكذلك تقوم الحكومةفوراً بحل اي تنظيمات مخالفة للقانون[1].

ج- شح المياه:

رغم ان الاقليم يزخر بموارد هائلة من المياه تتمثل في مياه الامطار التي تتراوح من صفر في الشمال الي 800ملم في العام في الجنوب ما عدا منطقة جبل مرة التي لها طبيعة بيئية مختلفة مما جعل مناخها متنوعاً مع زيادة في معدلات الامطار، هذا بالاضافة للموارد الاهم المتمثلة في الاودية والبحيرات الموسمية والتي سبق ذكرها.

بالرغم من ذلك فإن سعي الحكومات المتعاقبة في تطوير المرافق المائية المذكورة منذ الاستقلال لا يمثل شي يذكر سوي حفر بعض الآبار الارتوازية وبعض الدوانكي بمختلف انحاء الاقليم وبعض الخزانات والسدود وهذا التوسع في مصادر المياه بدون دراسة جدوي لطاقة الارض الاستيعابية ادي الي نتائج سلبية من زوال الغطاء النباتي واحتدام التنافس القبلي علي المارد الطبيعية.

ولا تزال الامطار الموسمية هي المورد الرئيس لمياه الشربو الزراعة في كل انحاء دارفور ولا يزال الرعاة يعتمدون بالدرجة الاولي علي الاودية والمستنقعات السطحية الضحلة (البرك-الرهود-الترد-الابار الضحلة-السيول ام الارجل (جمع رجل) وهو الخور او السرف المتفرع من الوادي) وبعض الآبار الجوفية وتعرف لدي اهل دارفور بالسواني والتي يبلغ عمقها ما بين 10 الي 30 (راجل) بالتسمية المحلية وهي تساوي 30-90 مترا طوليا، ويصعب السقاية منها لتخلف وسائل انتشال الماء والتي تتجسد في الدلو بالحبل وفي بعض المناطق بالساقية والشادوف والنبرو واغلبها تستخدم للشرب وري بعض النباتات الحقلية.تتناسب الكمية المتاحة من الموارد

[1]- محمود خالد الحاج ومصطفي ابوالعزائم وآخرون، دارفور الحقيقة الغائبة، مرجع سابق ، ص72

المائية بالمنطقة المعينة ونسبة النزوح (الرعوي/الزراعي) علي الماردطردياً مع احتمال حدوث الاحتكاك القبلي الذي غالبا مل يحدث للاسباب الآنفة وقد يتفجر ليصبحصراعاً قبلياً دامياً مثل صراعات الزغاوة والسميات والزغاوة والمراريت بسنوات قلة الامطار (83، 85، 87 و 1989) بريفي الفاشر بشمال دارفور (دونكي علانه وأرقد مراريت وودعة وكتال وشنقل طوباية). وقدر أحد المهندسين في دراسة اعدها عام 2007م تانقص الحالي في احتياجات مياه الشرب بما يعادل 50% في اليوم. هذا النقص يجعل الرعاة يهاجرون بحيواناتهم خارج الاقليم لسدة. وهذا جعل بعض المناطق مثل شعيرية والملم وريفي نيالا ومنطقة كاس بجنوب دارفور مناطق نزاع مستمر بين المزارعين والرعاة، وكذلك في مناطق كبكابية وجبال الميدوب ووادي هور بشمال دارفور. أما في غرب دارفور فتكثر النزاعات في مناطق غرب جبل مرة وزالنجي ووادي صالح وهبيلا[1].

ثانياً : عوامل تعقيد الصراع

الصراع القبلي في دارفور قديم قدم القبيلة نفسها الا ان هنالك عوامل ادت لتعقيد الصراع وتفاقم الاوضاع في دارفور، ويمكن حصر هذه العوامل في الآتي:

الكوارث الطبيعية ، العوامل السياسية ، النهب المسلح و صراعات دول الجوار.

الكوارث الطبيعية:

كبيرة حيث أدت لنزوح القبائل بسبب تدهور المراعي وسح المياه، وأكثر القبائلتضرراً من الجفاف والتصحر وشح الأمطار هي القبائل التي تغطي أقصي شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل الزغاوة والبرتي والميدوب والقمر والرزيقات الشمالية والزيادية.

نتجت اكثر المشاكل والصراعات الدامية عن هجرة الزغاوة والعرب الابالة والقمر،وبالنظر الي خارطة دار زغاوة يتضح ان منطقة دار الزغاوة التي تعرف باسم (بربي) تقع بين خطي عرض 21-25شرقاً بشمال دارفور، كان تعداد سكانها قبل الجفاف في العام 1970م حوالي 255،000 نسمة ولعامل الجفاف الذي ضرب بلادهم في الفترة من 1970-1984م تناقص عددهم الي 4000 نسمة حيث لم

[1]- المرجع السابق ، ص76

يبقي بديارهم سوي نسبة 16% من جملة سكانها [1].وقد كان الزغاوةطرفاً في 11 نزاع من أصل 22 نزاع في الفترة من86-2001م بحسب الجداول أدناه[2]:

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النزاع	التاريخ	الولاية
1	الكبابيش-الكواهلة-البرتي-الزيادية(ع)* - الميدوب(أ)	المراعي	الادارة الاهلية	1932م	شمال دارفور
2	البرتي-الزيادية(ع)	عشور وحدود قبلية	الادارة الاهلية	1956م	شمال دارفور
3	الميدوب-الزيادية(ع)-الكبابيش(ع)	اتفاقية المالحة	الادارة الاهلية	1957م	شمال دارفور
4	الزيادية(ع)-البرتي(ع)	حدود قبلية	الادارة الاهلية	1965م	شمال دارفور
5	المعاليا(ع)-الرزيقات(ع)	قبلي	الادارة الاهلية	1964م	جنوب دارفور
6	ميدوب(أ)-كبابيش	قتل ونهب	الادارة الاهلية	1965	شمال دارفور
7	زغاوة-زغاوة(أ)	موارد المياه	الادارة الاهلية	1976	شمال دارفور
8	البني هلبا(ع)-الرزيقات(ع)	قبلي	الادارة الاهلية	1975م	جنوب دارفور
9	الرزيقات(ع)-الدينكا(أ)	رعاة – َاع	تدخل الحكومة	1976م	جنوب دارفور
10	التعايشة(ع)-السلامات(ع)	رعاة – َاع	تدخل الحكومة	1978م	جنوب دارفور
11	الرزيقات(ع)-المسيرية(ع)	رعاة – َاع	الادارة الاهلية	1979م	جنوب دارفور
12	البني هلبا(ع)-الرزيقات(ع)	ثأر قبلي	الحكومة	1982م	جنوب دارفور
13	البرتي(ع)-الكبابيش(ع)	قبلي	الحكومة	1983م	شمال دارفور
14	الفلاته(أ)-القمر(ع)	قبلي	الحكومة والادارة الاهلية	1984م	جنوب دارفور
15	الرزيقات(ع)-الدينكا(أ)	قبلي	الحكومة	1986	جنوب دارفور
16	الفور(أ)-العرب	رعاة – َاع	الحكومة	1986م	جنوب دارفور
17	الزغاوة(أ)-القمر(ع)	قبلي	الحكومة والادارة الاهلية	1987م	ش و غ دارفور
18	الزغاوة(أ)-القمر(ع)	نهب	الحكومة	1989م	ش و غ دارفور
19	الزغاوة(أ)-المعاليا(ع)	ثأر	مؤتمر قبلي	1990م	جنوب دارفور
20	الزغاوة(أ)-الرزيقات(ع)	قبلي	مؤتمر قبلي	1990م	جنوب دارفور
21	الزغاوة(أ)-بني حسين(ع)	قبلي	الحكومة	1991م	شمال دارفور
22	الزغاوة(أ)-الميما(أ)	نهب	الحكومة	1991م	شمال دارفور
23	الزغاوة(أ)-البرقد(أ)	نهب	الحكومة	1991م	جنوب دارفور
24	الترجم(ع)-الفور(أ)	رعاة – َاع	الحكومة	1991م	جنوب دارفور
25	الزغاوة(أ)-الرزيقات(ع)	ثأر	الحكومة	1993م	جنوب دارفور
26	الزغاوة(أ)-الزغاوة	قبلي	الادارة الاهلية	1996م	شمال دارفور

[1]- مرجع سابق ، ص79

[2]- نفس المرجع ،ص82

27	المساليت(أ) -العرب	رعاة –زراع	الادارة الاهلية	1996م	غرب دارفور
28	الزغاوة(أ) -الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	1996م	جنوب دارفور
29	المساليت(أ) -قبائل عربية	قبلي	الحكومة	1998م	غرب دارفور
30	الرزيقات(ع) -الدينكا(أ)	ثأر	الحكومة	1998م	جنوب دارفور
31	الداجو(أ) -الرزيقات(ع)	رعاة –زراع	الحكومة	1998م	جنوب دارفور
32	الفور(أ) الرزيقات(أ)	قبلي	الحكومة	1999م	جنوب دارفور
33	المساليت(أ) -العرب	ثأر	الحكومة	2000م	غرب دارفور
34	الزغاوة(أ) -القمر(أ)	نهب	الحكومة	2000م	شمال دارفور
35	البرتي(أ) -الميدوب(أ)	قبلي	الحكومة	2000م	شمال دارفور
36	الرزيقات(ع) -اولاد منصور(ع)	قبلي	الادارة الاهلية	2001م	جنوب دارفور[1]

الجدول رقم (1): تطور الصراعات القبلية المسلحة التي جرت في دارفور منذ الثلاثينيات وحتي 2001م

*(ع) = قبائل عربية. (أ) = قبائل افريقية.

ومن هذا الجدول يلاحظان الصراعات بين القبائل تنشأ لأسباب مختلفة وبين قبائل مختلفة ليست بالضرورة افريقية وعربية. أما عن الابالة والرزيقات الشمالية ومجموعة الرحل القبلية بشمال دارفور وهي قبائل عربية فإن أثر التصحر والجفاف وشح الامطار قد افقدهم مرتعيهم ونضبت موارد مياههم فهاجروا الي مناطق الفور ومناطق المساليت بغرب دارفور ووصلوا الي أقصي الجنوب الغربي لجنوب دارفور والي مناطق الداجو وغيرها من المناطق الاقل تضررا بالجفاف والتصحر. وكان لهذه الهجرات آثار مباشرة في الصراع القبلي مثل صراعات الماهرية والزغاوة والماهرية والداجو وكذلك 27 مجموعة عربية والفور، والعرب والزغاوة، والعرب والمساليت وقد كانت القبائل العربية المختلفة طرفاً في 13 صراع من اصل 22 صراع في الفترة من (1986-2001م) بحسب الجدول اعلاه.[2].

العوامل السياسية:

ويري العديد من ابناء دارفور ان شرارة النزاع الذي وقع عام 2003م إنطلقت عام 1982م. ثم أخذت بعداً جديداً في عام 1986م في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمي "التجمع العربي" بدعم حزب الامة في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي

[1]- عبده مختار موسي، دارفور من ازمة دولة الي صراع القوي العظمي، مرجع سابق، ص761

[2]- المرجع السابق ، ص81

الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك.بينما يري البعض الآخر ان البداية الفعلية لدخول القبيلة حلبة الصراع السياسي بشكله الحالي كانت عام 1980 الذي صدر فيه قانون الحكم الاقليمي المستمد من قانون الحكم الذاتي لسنة 1972. وتم تعيين حكام الولايات من أبنائها فطالب سكان دارفور بان يكون حاكم دارفور مم ابنائها، فعين الرئيس نميري أحمد ابراهيم دريج والياً علي دارفور وقد انتهج دريج نهج المحسوبية والعنصرية القبلية حتي وصفت القبائل العربية حكومته بإنها حكومة الزرقة (القبائل غير العربية) ولم يرض عنها الزرقة بل اتهموا دريج بالعنصرية وتعيين ابناء الفور في المناصب الرفيعة.مما تسبب في فوزه بولاية ثانية في انتخابات عام 1983م.

كرد فعل علي سياسات دريج ظهر التجمع العربي الذي استطاع ان يمارس بعض الضغوط علي الصادق المهدي. وقد جاء في خطاب التجمع العربي للصادق المهدي رئيس الوزراء بتاريخ 1987/9/9م ما نصه: (اقليم دارفور الذي يضم أربعاً وثمانين قبيلة هو واحد من اقاليم السودان التي يتطلع ابناؤها الي المشاركة في حكم اقليمهم بقدر ما يتوفر لكل قبيلة من ابناء يصلحون للقيادة واذا كان ذلك هو مفهوم الحكم الاقليمي...فإننا كعرب نحس بأننا قد سلبنا حق التمثيل في قيادة هذا الاقليم والمشاركة في اتخاذ القرار فأصبحنا أغلبية بلا وزن) وفي النهاية خلص الخطاب الذي وقع عليه سبعة عشر من اعيان القبائل وسادتها الي مطالبتهم بالنصف من مقاعد الحكم كحد ادني[1].

استجاب الصادق المهدي رئيس الوزراء لطلبهم وعين بعضهم وزراء ولائيين وبعضهم محافظين، ونتيجة لذلك اصبحت الصراعات القبلية تتسم بالعنصرية وظهر عدد من مجموعات الضغط التي سعت كل منها للوصول لغايتها وتحقيق مآربها علي حساب تماسك النسيج الاجتماعي لدارفور كما ان هناك اتهامات ومزاعم بأن الاحزاب كانت تقف وراء الاحتراب القبلي بين الفور والمجموعات العربية. كمثال علي ذلك دور الشفيع أحمد محمد (نائب حاكم دارفور/برنو) وعلي بقادي (وزير إقليمي/مسيرية) وهما من ابرز عناصر الجبهة الاسلامية إثارة للجدل خلال جلسات

[1]- عصام عبد الفتاح ، دارفور وجع في قلب العروبة ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2008م، ص31.

مؤتمر الصلح بين القبائل والذي باشر اعماله في مدينة الفاشر في 1989/5/29م وتحول الي ساحة استقطاب سياسي حاد.

وعندما وصلت ثورة الانقاذ للسلطة في 1989م كانت دارفور تعيش اوضاع متدهورة وحالة من الاستقطاب الاثني بين المجموعات العربية والافريقية، ولاول في تاريخ دارفور السياسي تنضم عناصر دارفورية الي مجلس قيادة ثورة في البلاد، ويتم تعيين بعضهم كوزراء في الحكومة المركزية مثل د.علي الحاج محمد الذي عمل وزيراً للإستثمار، والمهندس ادم الطاهر الذي عمل وزيراً في الاقليم الاوسط، كذلك عين اللواء ابو القاسم ابراهيم محمد حاكماً علي دارفور.

والواقع ان معظم أهالي دارفور ساندوا ثورة الانقاذ ذات الاتجاه الاسلامي لأنهم وجدوا فيها ضالتهم للتخلص من معاناة عزلتهم، ورغبة منهم في إعادة أمجاد الإسلام، واستفاد قادة الانقاذ من موقف اهالي دارفور باعتبارهم فئة قوية قادرة علي التضحية من أجل الاسلام خاصة في حروب الجنوب.

ومع ذلك شهد الاقليم ثورة عسكرية مسلحة ضد الحكومة يقودها المهندس "داؤد يحيي بولاد"، وكان بولاد رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم عندما كان طالباً فيها وانضم للجبهة الاسلامي، وعندما نجحت ثورة الانقاذ 1989 اعتبر ان وجوده خارج منظومة الوزارة بمثابة عدم الاعتراف بدوره، ورأي ان من تسلموا القيادة السياسية من أبناء دارفور لا يمثلون ثقلاً قبلياً مثله، ولهذا اعلن إنضمامه للحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق، أجري بولاد إتصالات بأبناء دارفور في الداخل والخارج يحثهم علي الثورة، وكون خلية دارفور المسلحة، وبادر بتكوين حملة عسكرية للسيطرة علي اقليم دارفور بالتنسيق مع الحركة الشعبية في الجنوب علي ان تبدأ الحملة من اقليم بحر الغزال ثم تتجه نحو جبل مرة، ولكن القوات المسلحة الحكومية استطاعت التصدي له وهزمت قواته التي كانت تؤيدها الحركة الشعبية في الجنوب، ولقس بولاد مصرعه، وبالقضاء علي حملة بولاد نجحت حكومة الاقليم في بسط الامن في ربوعه، وبدأت في جمع السلاح طوعاً من الأهالي[1]. وقد تعمدت حكومة الانقاذ ايضاً علي اشتعال نار الفتنة القبلية من جديد في دارفور بتأثيراً مباشراً وقوياً في تغذية النزاع بأبعاد أيدولوجية وعرقية وسط الاطراف التي تسمي عرب

[1]- زكي البحيري، مشكلة دارفور، مصدر سابق ص167

وزرقة. وعندما شعر الفور بان ما يجري قد تجاوز الحدود قاموا في بداية عام 2003م بتكوين جيش تحرير دارفور. وفي وقت قصير انضمت إليهم الزغاوة والمساليت والقبائل الدارفورية الاخري بما فيهم بعض عناصر من القبائل العربية كالرزيقات والمسيرية والتعايشة والبني هلبا. وتحول اسم الحركة الي حركة جيش تحرير السودان. ثم برزت لاحقاً حركة اخري هي العدل والمساواة والتي يزعم ان لها علاقة وطيدة مع حزب المؤتمر الشعبي وزعيمه الاسلامي د.حسن عبد الله الترابي المنشق عن الحزب الحاكم المؤتمر الوطني، والذي تتهمه الحكومة بدعم وتنسيق عسكري مع حركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور.

دور عمليات النهب المسلح:

لا يستطع احد ان يحدد بدقةتاريخاً معيناً لظهور النهب المسلح في دارفور، ولكن في رأي الكثيرين ان اولي بوادر النهب المسلح ظهرت عند استيلاء حسين هبري علي زمام السلطة في تشاد عام 1982م، فقد أثارت بعض الصحف أنذاك ان تلك القوات ظلت تمارس نوعاً من المضايقات للسكان المحليين الذين جأروا بالشكوي من سلوكها لانها كانت تعتمد علي سلاحها للحصول علي احتياجاتها، كما تسربت كميات من اسلحة تلك القوات الي ايدي المواطنين عن طريق البيع او الهبة او الرهن فأصبح النهب يقوم به شخص او اثنان او اكثر يحملون سلاحاً نارياً واحدا او اكثر يعتدون به علي الخارج من او الداخل الي المدينة من الناس[1].

بدأت ظاهرة اللصوص بدارفور في عام 1982م وتحديدا في منطقة شمال كبكابية بتطويق سوق المنطقة كأول حادث من نوعه، -وفرشوا الجناه ملاءه علي الارض علي طريقة رعاة البقر الامريكيين- وأرغموا اي شخص في السوق علي وضع ما يملك ونهبوا السوق كله، وتبين فيما بعد انهم جنود من تشاد لم يكونوا قد تقاضوا مرتباتهم من نظام الرئيس السابق حسين هبري الذي سمح لهم بحمل سلاحهم ودخول السودان. بعدها توالت الاحداث المشابهة في شمال دارفور وجنوبها وغربها، ولم يعط نظام مايو بقيادة الرئيس الاسبق جعفر نميري هذه الحوادث وزناً بالرغم من التقارير الكبيرة والكثيرة التي كانت ترسل للعاصمة[2].من أسباب استشراء ظاهرة النهب

---

[1]- عبده مختار موسى ، مرجع سابق ، ص93.

[2]- المرجع السابق ، ص97

المسلح كذلك اشتداد موجة الجفاف والتصحر وزيادة عدد العاطلين من الشباب مع عدم وجود مشاريع تستوعبهم وكثرة السلاح في ايديه ، إضافة الي عدم تعاون المواطنين مع الشرطة والاجهزة الامنية بإدلائهم المعلومات الكافية عن إصابات النهب المسلح واماكن تواجدهم خوفاً علي حياتهم حيث ان عصابات النهب لا تتردد في قتل كل من تسول له نفسه في التبليغ عنهم وساهم في ذلك ايضا ضعف تجهيزات وأسلحة قوات الشرطة.

وعندما اشتدت موجة النهب المسلح في العام (1988-89) وكثرت شكاوي المواطنين إضطرت حكومة الولاية لتفويج الحافلات وعربات الاجرة الخارجة من المدن الكبري تحت حراسة مشددة منقوات الشرطة ولكن عصابات النهب المسلح كانت تستهدف أحياناً تلك القوات نفسها انتقاما منها، لذلك فقد ارتفعت خسائر تلك القوات في تلك الفترة ارتفاعاً ملحوظاً[1].ويري الباحث ان هناك سببين ادت الي بروز ازمة دارفور بشكلها الحالي:

السبب الاول: هو مباشر يتعلق بالتنافس علي الموارد الطبيعية ومصادر المياه والارضي نتجت عنه صراعات دامية بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية، او فيما بينها، تدخلت الحكومة والادارات الاهلية لفض النزاع والتسوية بين القبائل المتنازعة ولكن سرعان ما تتعرض نتائج المصالحات للانهيار لعدم الالتزام من الطرف الاخر، او اندلاع نزاع جديد بين مجموعات جديدة وهكذا يتكرر المشهد في غياب تام لهيبة الدولة.

السبب الثاني: هو غير مباشر سياسي لعبت فيه الحكومات المتعاقبة دوراً كبيراً في استفحاله، وهذا يتركز في التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي والظلم المعاصر التي عانت منه دارفور منذ فجر الاستقلال وكذلك عدم التوزيع العادل للسلطة والثروة وندرة الخدمات وتصفية الادارة الاهلية وغيرها من الاسباب الاخري التي لن تتعامل معها النخبة السياسية بحكمة، الي ان جاءت فترة الانقاذ التي دقت اخر مسمار في نعش الاقليم فظهر التململ الذي ادي الي اختلاط السببين آنفة الذكر فتحولت من ازمة قبلية ونهب مسلح الي احتجاج سياسي الي ان وصل الامر الي ظهور حركات

[1]- نفس المرجع ، ص99

ثورية مناهضة لسياسات المركز الذي اختزل مطالبها في بدايةالامر فتطورت ازمة دارفور وخرجت عن السيطرة الوطنية فادت الي تدويلها في زمن وجيز.

المبحث الثالث

الحركات المسلحة في دارفور

تضافرت جملة من التراكمات والاحتقانات الدفينة والتي ظلت محفورة في نفوس ابناء دارفور عامة من ظلم تاريخي متجذر علي مر الاجيال، وخدمات متردية والشعور بالدونية وعدم تقدير الحكومات المتعاقبة للدور الذي لعبته دارفور في نهضة السودان والكثير من الاسباب المباشرة والغير مباشرة الاخري من صراعات قبلية وعدم التوزيع العادل للسلطة والثروة القومية وكذلك عزلة الاقليم عن المركز والتي يصطلح عليها "صراع المركز والهامش" ساعدت علي ظهور مجموعات مسلحة في دارفور تنادي بحقوق اهل الاقليم من تنمية وخدمات اجتماعية وصحية وتعليمية اسوة بالجنوب الذي استحوذت علي 30% من جملة الموارد والسلطة العامة بالسودان عن طريق الكفاح المسلح الذي استمر 21 سنة.

في اوائل عام 2001م اعتدي العرب من "اولاد زيد" علي علي الزغاوة من "دار قلا" في منطقة قرجي وقتلوا حوالي 76 شخصاً منهم، وسعت الادارة الحكومية في شمال وغرب دارفور لعلاج القضية علاجاً مؤقتاً لحين انتهاء فصل الخريف، وبعد ذلك تم عقد مؤتمر للصلح في الفاشر بين الشرتاي ادم صبحي زعيم قبائل الزغاوة "دار قلا" وبين محمد خليل شبب زعيم قبائل العرب من اولاد زيد في العام نفسه، وأساء بعض شباب الزغاوة الظن في زعيمهم، واعتقدوا انه اضاع دماء قتلاهم وباعها، فكمنوا له واشتبكوا مع حرسه في معركة لم يتمكنوا فيها من النيل منه، ثم هاجموا حامية ابو قمرة الحكومية، واختطفوا عربة منها واتجهوا بها مباشرة الي جبل مرة للاحتماء فيه من المطاردة، ووجدوا الوضع ملائماً في معسكرات الجبل التي سبقهم اخوانهم إليها للتدريب فانضموا اليهم، وجاءت بعضهم مجموعات اخري، وتوحدت كل هذه المجموعات وتم تدريبها في جبل مرة منذ منتصف عام 2002م[1].

[1] - موسي دودين الحر مامن، الانشقاقات في صفوف الحركات ،مرجع سابق، ص101

وقد بدأ النشاط الفعلي المؤثر للمتمردين بحادث الاعتداء علي رئاسات محافظات دارفور الثلاث، وقطع الطريق بين نيالا وزالنجي، وظهرت وقتها منشورات "جيش تحرير السودان"، وحاول رئيس آلية حفظ الامن بدارفور الفريق ابراهيم سليمان-الذي تنازل له الرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير عن جميع صلاحياته الرئاسية-لمعالجة القضية عن طريق التفاوض الذي امتد لعدة أيام ووافق المتمردين من أبناء الزغاوة والمسلحون من أبناء الفور علي الخروج من جبل مرة الي قراهم واخلاء الجبل في نوفمبر 2002م.

غير ان المسلحين عادوا الي الجبل مرة ثانية بعد شهر واحد، وقاموا بالاعتداء علي قوات الامن في عدة مناطق، وسعي والي غرب دارفور للتفاوض مع هؤلاء المسلحين وأرسل إليهموفداً من القيادات السياسية من ابناء جبل مرة، فقام المتمردين بأسر افراد الوفد، وانتشرت بعض ذلك حوادث التمرد والقتل في شمال دارفور حول مناطق وادي سيرة وكرنوي ودار زغاوة، وعمت حالات النهب والسلب وسرقة الحيوانات وقطع الطرق تحت تهديد السلاح ولذلك كونت بعض القبائل مليشيات مسلحة للدفاع عن نفسها واملاكها المعرضة للخطر بعد انفلات حالة الامن[1]. ومع استمرار ظروف الجفاف والازمات، انشغلت الحكومة في مفاوضاتها مع الجنوبيين، ولم تتدخل في حل مشكلات نقص المياه وندرة الموارد الغذائية، فوقعت الاعتداءات الواسعة في دارفور في مارس 2003م مما اسفر عن مقتل 200.000 شخص حسب احصائيات المنظمات الدولية، واحراق اكثر من 2.000 قرية، ودخل الصراع بين المتمردين من جانب، والقبائل العربية من البدو الرحل من جانب اخر في مرحلة شديدة العنف، وجاءت هجمات المتمردين-الذين دعمتهم قوي خارجية وامتدهم بالسلاح-غاية في القوة حتي احرجت الحكومة السودانية رغم جماعات الجنجويد المسلحة لها، وقامت المليشيات المسلحة لقبائل الفور والزغاوة-التي قادت عناصرها القوة المسلحة ل"جيش تحرير السودان" و"حركة العدل والمساواة"-بالاستيلاء علي مناطق كبيرة من المدن الثلاث الكبري في إقليم دارفور (الفاشر،الجنينة و نيالا) أحتلت قواتها مطار الفاشر ودمرت 7 طائرات عسكرية فيه

[1]- هنادي محي الدين شرف الدين، دور الوساطة القطرية في حل نزاع دارفور، رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية السودان للعلوم ، الخرطوم ،2013م، ص22.

تابعة لقوات الحكومة السودانية، وذبحت عشرات الضباط والجنود ورجال الشرطة، ولم يكن من الممكن عمل تسويات او عقد اتفاقات سلمية هذه المرة فالامر كان اكبر من ذلك بكثير، وأحست الحكومة بخطورة الموقف، وتبين لها ان امر السيطرة علي اقليم دارفور قد يفلت من يدها فقامت بمهاجمة المتمردين ومليشياتهم بأستخدام اشد انواع الاسلحة من الطيران والمدفعية، فعمت الفوضي وزاد الدمار في انحاء دارفور، وبالمقابل قد تمكنت المعارضة من الاستيلاء علي مناطق عديدة واسقاطها في دارفور والحقت هزائم كبيرة علي القوات المسلحة ومليشيات الجنجويد.

وقد اهتم الاعلام الغربي اهتماماً كبيرا بازمة دارفور، فالتدفق الاعلامي في الصحف ووكالات الانباء والإذاعات ومحطات التلفزة العالمية المتعلقة بأزمة دارفور ربما يفوق اي تدفق احرزه اي موضوع آخر، ولا يقارن هذا التدفق الاعلامي! لا بما بثته أجهزة الدعاية الغربية بخصوص احداث 11 من سبتمبر،وحرب العراق وافغانستان، وقد ظلت صحف واشنطن بوست، ونيويورك تايمز، وبي بي سي وغيرها، تتخذ من موضوع دارفور مادة يومية لها.

لا شك إن النزاع الحالي في دارفور يتسم بالتعقيد فبالإضافة إلي النزاعات القبلية الناجمة عن الظروف الطبيعية فإن توفر الأسلحة الحديثة والعوامل الآخري التي لها علاقة بالأرض والمصادر المائية والشعور العميق فيما يتصل بالهوية والحكم والتهميش والظلم التاريخي كل هذه الأسباب والعوامل أدت إلي ظهور حركات ثورية مسلحة تتمتع بتأييد شعبي في أوساط بعض القبائل لذلك نجد أنها لعبتدوراً بارزاً في تشكيل الأزمة الحالية[1]. ولأهمية المرحلة الثالثة سنركز عليها نسبة لإرتباطها بمساهمة الجهود الدوليةإ برام إتفاقات سلام في دارفور.

برزت الحركات المسلحه في دارفور غربي السودان كنتاج طبيعي للعوامل والأسباب سالفة الذكر ولعل أبرزهذه الحركات هي حركة/ جيش تحرير السودان حركة العدل والمساواة السودانية.وتاريخياً ظهرت حركات:(اللهيب الأحمر وحركة سونى، جبهة نهضة دارفور وحركة المهندس/داؤد يحيي بولاد، بيد أن تلك الحركات لن تحظ بالرواج الإعلامي والشعبي في الأوساط المحلية والعالمية.

---

[1]- العماد جان قهوجي، الأبعاد القانونية والدولية لازمة دارفور، ورقة بحثية ، مجلة الدفاع الوطني ، كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، إدارة الأزمات، بيروت ، لبنان 2007 ص32

ويبدو واضحاً أن حركتا جيش تحرير السودان والعدل والمساواة شرعتا في تنظيم نفسيهما في عامي 2001 و2002 لمناهضة حكومة الخرطوم التي ينظر إليها بإعتبارها سبباً رئيسياً في الأزمة الراهنة.رغم أن الحركتين مرتبطتان ببعضهما لكنهما يصرحان بأسباب متماثلة للتمرد تشمل التهميش الإجتماعي والإقتصادي والسياسي لدارفور ومواطنيها. ولكلتا الحركتين أجنده سياسية معلنة بوضوح تطالب بمشاركة عادلة لكل المجموعات في تقسيم السلطة والثروة بالسودان.وبرزت حركة جيش تحرير السودان التي كانت تسمي في مرحلتها الأولي" جبهة تحرير دارفور"إلي الوجود بأجندة تركزت علي وضع المواطنين في دارفور ولم توسع أجندتها لتشمل كل السودان إلا أخيراً[1].

وقد بنت حركة العدل والمساواة أجندتها علي أنموذج من منفستو" الكتاب الأسود" المنشور في2001 والذي يهدف أساساً لإثبات المفارقات في توزيع السلطة والثروةموضحاً أن دارفور وسكانها إضافة لبعض سكان المناطق الآخري باتوا مهمشين علي الدوام ولم يستوعبوا في المناصب ذات التأثير في الحكومة المركزية ويبدو أن سياسة السودان الجديد التي تتبناها الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب كان لها أثرها علي جيش تحرير السودان فيما يخص عملية تشكيل السياسة في حين تأثرت حركة العدل والمساواة أكثر بإتجاهات الإسلام السياسي في طرح أجندتها ويجب الأخذ في البال إنه وبرغم هذه القاعدة السياسية العريضة للحركات لكننا نجد أن الأغلبية الكبيرة من أفراد حركتي التمرد تنتمي أساساً إلي ثلاث قبائل هي: الفور، المساليت، والزغاوة.

((وسنتناول الحركتين الرئيسيتين حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة السودانية وكذلك المجموعات المتمردة الاخري بما فيها حركة التحرير والعدالة (اتحاد مجموعة من الحركات في فصيل واحد) والتي وقعت علي وثيقة الدوحة موضوع البحث)).

1. حركة جيش تحرير السودان:

تعتبر حركة جيش تحرير السودان إحدي الحركات التي أشهرت السلاح ضد الدولة في دارفور وتبدو هذه الحركة /الجيش هي الأكبر فيما يتعلق بالعضوية

[1] العماد جان قهوجي ، الابعاد القانونية والدولية لازمة دارفور مرجع سابق، ص36.

والنشاط الجغرافي وهي تتكون غالباً من الزغاوة والفور والمساليت إضافة لبعض أفراد القبائل العربية. تميزت حركة/جيش تحرير السودان بالطرح العلماني في برامجها السياسية ودعت لسودان ديمقراطي موحد والفصل بين الدين والدولة[1].

تزعم حركة جيش تحرير السودان أن كل الحكومات التي جاءت بعد إستقلال السودان إنتهجت سياسيات التهميش والتمييز العنصريوا إقصاءوا إستغلال وشقاق بين المجتمعات في الإقليم وهذا بدورها أدت إلي ضرب التعايش السلمي بين القبائل الإفريقية والعربية فيدار فور وقد عرفت حركة جيش تحرير نفسها في بيانها المنشور في مارس2003 بأنها حركة قومية تهدف مع المجموعات السياسية التي تشاطرها الرأي إلي معالجة وحل المشاكل الأساسية لكل السودان و أن هدف حركة تحرير السودان يتمثل في خلق سودان ديمقراطي موحد علي أساس جديد من المساواة وا إعادة تشكيل وتوزيع السلطة بشكل كامل، وكذلك التنمية والتعددية الثقافية والسياسية والإنعاش المادي والإخلاقي لكل السودانيين.

ودعت القبائل ذات الأصول العربية إلي الإنضمام لها في نضالها لإقرار الديمقراطية. وأعلنت في مناسبات مختلفة أنها تسعي للحصول علي نصيب عادل لدارفور في توزيع السلطة والثروة في البلاد، ولذلك تؤمن حركة جيش تحرير السودان بأن لها أجنده قومية وهي لأ تطرح قضيتها من منظور قبلي، وتؤكد علي أن قضيتها موجهة ضد حكومة الخرطوم لا ضد القبائل العربية في دارفور بنصها:"إن القبائل والمجموعات العربية تعتبر مكونا مكملاً وجزءاً لا يتجزأ من النسيج الإجتماعي لدارفور حيث وجدت نصيبها من التهميش أيضاً وحرمت من حقوقها في التنمية والمشاركة السياسية الحقيقية".

إضافة إلي ذلك يجب ملاحظة أن حركة جيش تحرير السودان هي جزء من مظلة مجموعة المعارضة السودانية المعروفة بأسم" التجمع الوطني الديمقراطي" الذى تم تأسيسه بأديس أبابا عام 1990 ويشمل الحركة الشعبية لتحرير السودان،حزب الامة،الحزب الإتحادي الديمقراطي،حزب البعث العربي التحالف الفدرالي و مؤتمر البجه وغيرها.ولذلك فإن حركة جيش تحريرالسودان متأثرة من ناحية الأجنده والتركيبة البنيوية بنظيرتها الجنوبية الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحريرالسودان،وخلال

[1]- هنادي شرف الدين ،مرجع سابق، ص32

لقاءات اللجنة الدولية بقيادات حركة جيش تحرير السودان في "أسمرا" أوضحوا لها أن الحركة مقسمة إلي زراع سياسي "حركة" وزراع عسكرى "جيش"ومؤسس ورئيس حركة/جيش تحريرالسودان هو المحامي/عبدالواحد محمد أحمد النورالذى ينحدر من قبيلة الفور،والقائد/عبدالله أبكر الأمين العام، والسيد/منى أركو مناوى القائد الأعلي للجيش والأخيران ينحدران من قبيلة الزغاوة، هذا بالإضافة إلي الهياكل التنظيمية والميدانية الأخرى[1].

ووفقاً لمعلومات تتوفر لدي لجنة التحقيق الدولية أن حركة جيش تحرير السودان تتحصل علي معظم أسلحتها من نهب لمنشأت حكومية وخاصة نقاط الشرطة وسكنات الجيش وتزعم مصادر آخري أن الدعم الأجنبي أيضاً ظل يلعب دوراً مهماً في بناء قوات الجيش،وأن معظم العمليات العسكرية للحركة والمناطق التي تسيطرعليها كانت في الشمال لدارفور وأجزاء في جبل مرة وبعض مناطق جنوب دارفور. ظهرت الحركة إعلاميا عندما شنت هجوماً ناجحاً علي مدينة الفاشر واستطاعت تدمير طائرات جاثمة في مطار الفاشر واستولت علي مقر قيادة الجيش بالمدينة[2].

كما أستولت علي كميات من العتاد والذخائر، وقامت بإعتقال قائد القوات الجوية الذي كان متواجداً بالمدينة. وأعلنت الحركة من خلال المنفستو الخاص بها إنهم حملوا السلاح في مواجهة الحكومة من أجل إزالة التهميش عن دارفور ومطالبين بالعدالة والمشاركة في السلطة والثروة. وقامت الحركة بعمليات عسكرية في عدد من المدن والقرى فقد ضمت الحركة عدد من العسكريين السابقين في القوات المسلحة والأمن وأصحاب خبرات قتالية ومهارات مكتسبة من الحروب التشادية والتي شارك فيها عدد من قيادات الحركة وطبقت تكتيكات الحرب التشادية التي تقوم علي القوات المتحركة والهجومات المباغتة وتكثيف النيران والاحتلال الجزئي ثم الانسحاب ولعل المثير في هذا الموضوع أن النزاعات الداخلية لحركة جيش تحرير السودان بين الجناح السياسي والعسكري قد ضاعفت من وتيرة النزاع علي السلطة داخل مؤسسات الحركة، وفي الوقت الذي تقود فيه الحركة مفاوضاتها مع الحكومة السودانية بدأت

---

[1]- المرجع السابق ، ص37

[2]- العماد جان قهوجي ، مرجع سابق، ص40

بوادر الانقسامات والإنشطارات في صفوفها، حاولت بعض الوسطاء معالجة الموقف في الميدان ولكن كل المحاولات باءت بالفشل،فكان الانشقاق الأول في صفوف الحركة بين رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور ،والأمين العام مني أركو مناوي هذا يأتي عندما أعلن الأخير تجميد رئاسة الأول وقيام مؤتمر للحركة بمنطقة حسكنيتة الشهيرة، وتم تنصيب مناوي رئيساً وقائداً عاماً للحركة،فيما قام السيد عبد الواحد بمقاطعة المؤتمر ووصفه بالغير شرعي، وخروجه عن أدبيات الحركة،وأحتفظ نور بزعامته التاريخية لحركة/جيش تحرير السودان التي أصبحت فيما بعد أكثر من عشرة فصائل تحمل شارة وأسم الحركة المعينة قبل وبعد إتفاق أبوجا لسلام دارفور مايو 2006م.

1/ حركة تحرير السودان جناح مني اركو مناوي 25 نوفمبر/2005م:

وقد توصل القائد مني اركو مناوي خلال التفاوض مع الحكومة السودانية في ابوجا 2006 عرف باتفاق سلام دارفور واصبح مناوي بموجبه كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيساً للسلطة الانتقالية الاقليمية لدارفور، ولكنه تمرد في منتصف عام 2011م متهماً الحكومة بعدم الجدية والمماطلة في تنفيذ اتفاق ابوجا.

2/ حركة تحرير السودان مجموعة ال19**:**

ظهرت هذه المجموعة نتيجة خروج عبدالواحد نور عن جولة المفاوضات السابعة التي بدأت اواخر نوفمبر/2005 في ابوجا،وتم تكليف القائد خميس عبد الله ابكر لرئاسة الحركة.

3/ حركة تحرير السودان جناح احمد عبدالشافع:

انشقت الحركة عن جناح عبدالواحد نور في اغسطس/ 2006م، وتتكون هذه الحركة بصورة اساسية من قبيلة الفور، شاركت الحركة في مفاوضات الدوحة ووقعت علي وثيقتها النهائية وعندما عادت الي دارفور وخاصة مركز ثقل الحركة في مدينة زالنجي التي ينحدر منها احمد عبدالشافع الذي فيمابعد اختلف مع رئيس التحرير والعدالة التجاني سيسي واخيراً قرر العودة الي الميدان مرة اخري والان يمثل احد القيادات الميدانية للجبهة الثورية.

4/ حركة تحرير السودان جناح الوحدة

بعد مؤتمر حسكنيتة خرجت مجموعة شمال دارفور بقيادة "عبدالله يحيي احمد" و "ادم بخيت" وكونت حركة تحرير السودان جناح الوحدة لاحقاً .

5/ حركة تحرير السودان الكبري:

يقود هذه المجموعة محجوب حسين الذي كان مسئولاً للاتصال الخارجي بحركة مناوي، تحالف زعيمها مع الدكتور شريف حرير ويتخذ قائد الحركة من لندن مقراً له.

6/ حركة تحرير السودان الام:

تكونت هذه الحركة في الجماهيرية الليبية بعد ان وقعت علي ملحق اتفاق ابوجا في طرابلس، ويتزعمها القائد ابوالقاسم امام الحاج (والي غرب دارفور السابق) ولكنه عاد وقاد التمرد من جديد، والان ضمن منظومة الجبهة الثورية السودانية.

هذا بالاضافة الي حركة تحرير السودان فصيل الارادة الحرة (بروفسير عبدالرحمن موسي و علي مجوك)، وحركة تحرير السودان القيادة التاريخية التي وقعت اتفاق مع الحكومة في نيالا.

2. حركة العدل والمساواة السودانية:

حركة العدل والمساواة السودانية حركة متمردة تتخذ من دارفور قاعدة إنطلاق لها مثلها مثل حركة تحرير السودان إذ برزت عام2001 وشكلت جزء من التمرد المسلح ضد الحكومة،الذي إندلع بداية2003 وفي الميدان يصعب أن تميز بين حركة العدل والمساواة حركة جيش تحرير السودان طالما أن معظم التقارير حول عمليات المتمردين لا تميز بين الحركتين وقيل أن أفراد حركة العدل والمساواة يلبسون عمائم صفراء وأكثر الحركات ذات طابعا سياسيا[1].

يقود حركة العدل والمساواة الدكتور خليل إبراهيم وهو وزير ولائي سابق إنضم لحسن الترابي عندما كون الأخير المؤتمر الشعبي عام 2000 وقد أوضحت مصادر مختلفة من المعلومات بأن حركة العدل والمساواة باتت تحظى بدعم حسن الترابي،وفي الوقت الذي ظل فيه دور الترابي في الحركة وتأثيره عليها غير واضح لكن قيل إنه إعترف بعد إطلاق سراحه الذي أعقب عامين من الإعتقال في أكتوبر 2003 بأن لحزبه إرتباطا بحركة العدل والمساواة،وعلي أية حال نفي الدكتور خليل

[1]- زكي البحيرى ، مرجع سابق ، ص103

خلال لقاءه مع أعضاء اللجنة الدولية، وقال أن الترابي في الحقيقة كان هو السبب الرئيسي للأعمال الوحشية التي ترتكب في دارفور.

بينما وجد أن(الكتاب الأسود)[1] هو الأساس الأيدولجي الرئيسي لحركة العدل والمساواة،وقد صممت الرسالة أي الكتاب الأسود الذي تنتهجه الحركة لتناشد كل السودانيين المهمشين علي هذه الأيدولوجية فإن حركة العدل والمساواة لا تقاتل ضد التهميش فقط ولكن أيضا لصالح التغيير السياسي في البلاد.

وحول حجم قوات حركة العدل والمساواة وموقعها الجغرافي في دارفور، وجدت أن معظم قواتها ينتمون إلي قبيلة الزغاوة، ويقال أن معظم نشاط الحركة يتركز في أجزاء دارفور الشمالية والغربية عثرت اللجنة علي عدد من الحوادث التي تورطت فيها حركة العدل والمساواة في الهجمات علي المدنيين وكانت أولي الانشقاقات للحركة في مايو 2004، هذا الانشقاق حدث بعد أن دعت القيادات الميدانية لمؤتمر في "كرو" قرب الحدود التشادية في شمال دارفور بتاريخ 23مايو/2004 هذا المؤتمر نظمه القادة الميدانيين ليبحثوا فيه مع القادة السياسيين مستقبل الحركة وخلافاتهم العقائدية[2].

1-حركة العدل والمساواة فصيل ادم ابو ريشة:

2-حركة العدل والمساواة فصيل عبدالله بخيت.

3-حركة العدل والمساواة فصيل ادريس ازرق.

4-حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية

5-الحركة الوطنية للاصلاح والتنمية

3. المجموعات المتمردة الأخرى:

برزت عدد من المجموعات المتمردة الآخري في الفترة من 2004 وحتي لحظة كتابة هذا البحث، ولكن من العسير الحصول علي معلومات مفصلة حول آي من هذه المجموعات، احدي هذه المجموعات هي: الحركة القومية لإعادة البناء والاصلاح والتنمية، فقد أصدرت هذه الحركة بياناً في 6 يونيو/2004 معلنة أنها لم تكن طرفاً

---

[1]- الكتاب الأسود" صدر في 2000م ،تم توزيعه سرا، ولم يكن يحمل اسم مؤلفه.ويحتوي الكتاب على تقويم عرقي للوظائف والمناصب العليا بالسودان، واتهامات بأن مجموعة سكانية صغيرة تسيطر على البلد، وأن سكان أغلب المناطق، وعلى رأسها دارفور، مهمشون

[2]- العماد جان قهوجي،الابعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور، مرجع سابق ، ص105

في إتفاقية وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان في أبريل،لذا فانها تمضي في مناهضة الحكومة، وتنشط حركة الإصلاح والتنمية في مدينة الطينة الواقعة علي الحدود التشادية ومنطقة جبل مون بولاية غرب دارفور[1].

إضافة علي ذلك برز عدد قليل من الحركات والمجموعات المسلحه الجديدة ولكن لا توجد إلا معلومات قليلة عن أجندتها السياسية وتركيبتها وأنشتطها،وتسمي آحدي المجموعات "كرباج" والتي تعني (سوط) باللغة العربية ويفترض أنها مكونة من أفراد من القبائل العربية،وهناك مجموعة أخري تسمي"شهامة" وقد زاع صيتها أولاً في نهاية سبتمبر 2004 ويقال إنها ترابط في ولاية غرب كردفان التي تحد دارفور من الشرق وتبحث هذه المجموعة عن فرص التنمية العادلة للمنطقة وهي تستعرضإتفاقية قسمة السلطة والثروة الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان[2].

هناك مجموعة ثالثة هي الحركة القومية لإزالة التهميش التي برزت في ديسمبر/2004 عندما أعلنت مسؤليتها عن هجوم علي مدينة غبيش في غرب كردفان ولا يعرف إلا القليل عنهذه المجموعة،ولكن تزعم بعض التقارير إنها مجموعة منشقة من حركة جيش تحريرالسودان،ولم تكن أي من هذه المجموعات الثلاث طرفاً في أى من الأتفاقيات التي وقعتها المجموعات،ومن بين هذه المجموعات أيضاً هناك حركة القوي من أجل الحقوق والديمقراطية وهي من الحركات التي أنشقت من حركة العدل والمساواة،وهي تنشط في مناطق مستري،هبيلا وبيضة ومناطق جنوب غرب مدينة الجنينة.إلا إنها أخيراً عادت ووقعت إتفاق مع الحكومة بمدينة الجنينة بحضور الإتحاد الأفريقي، ود. مجزوب الخليفة أحمد رئيس وفد الحكومة المفاوض في إتفاق أبوجا،ومعتمد مدينة الجنينة د.فضل الله احمد، وممثل جهاز الأمن الوطني بالمنطقة وكان ذلك في 2007،ومعظم أفراد حركة القوي ينتمون الي قبيلة المساليت ومن أبرز قياداتها السيد/ هشام نورين قائد سياسي والجنرال خميس (شارون) قائد عسكري.

---

[1]- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ، مرجع سابق ، ص[177].

[2]- نفس المرجع ، ص[179].

وأكثر ما يعقد الأزمة ويزيد من معاناة المدنيين، هو عدم وحدة الحركات المسلحة وهذا بدوره يؤدي الي إستمرارية الحرب وتفاقم حدة النزاع مما يجعل فرص التسوية السلمية بعيدة المنال إسوة بالحرب الأهلية الطويلة التي دارت في جنوب السودان، والتي أستمرت لنصف قرن من الزمان.إضافة الي ذلك فأن غموض رؤية الحكومة السودانية وعدم تعاونها مع المبادرات الجادة للحل العاجل للنزاع المسلح في دارفور.وفي هذا الإطار يعتبر الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هما الآليتان الأساسيتان اللتان ظلتا تجريان مفاوضات دبلوماسية من أجل توحيد فصائل المعارضة المتبعثرة لتسهيل الحوار والتفاوض،ولكن ظهر أن الوساطة الأقليمية المعنية بملف القضية- الإتحاد الأفريقي- ظلت عاجزة عن تحقيق مهمتها في تقريب وجهات النظر من ناحية، ورفض الحركات التجاوب مع بعض الأفراد داخل مؤسسة الإتحاد الأفريقي من ناحية اخري.

حيث ذكر القيادي الراحل بحركة العدل والمساواة الدكتور خليل إبراهيم في إحدى تصريحاته: "أن حركة العدل والمساواة فقدت الثقة في الإتحاد الأفريقي، متهماً أياه بأنه ظل ينفذ أجندة النظام الحاكم وعدم حياديته في تسهيل العملية السلمية في دارفور".

ومن ناحية أخري يقول القيادي في حركة تحرير السودان/عبدالواحد محمد نور:"أنه لن يعترف بأية مجموعة تحمل أسم الحركة وأنه لن يتنازل عن حقوق أهل دارفور، والتي تتمثل في وحدة الأقليم، التعويضات الفردية ونزع سلاح مليشيات الجنجويد." أما الحكومة السودانية فانها تري أنه يجب أن تتوحد الفصائل في إطار واحد ووفد موحد لتسهيل الحوار والتفاوض،وفي نفس الوقت تقول بعض التقارير: "أن الحكومة هى التي عملت علي تقسيم الحركات المسلحة علي لسان آحد قياداتها يعمل مستشاراًللرئيس عندما ذكر في آحدي المناسبات حيث قال:"نجحنا في تفكيك الحركات المسلحة"، وهذه إشارة واضحة بأن (المؤتمر الوطني) يعمل بسياسة "فرق تسد" التي ظلت تمارس في دولاب العمل السياسي في السودان منذ أمد بعيد.

4-حركة التحرير والعدالة:

حركة التحرير والعدالة هي تحالف مجموعة من فصائل الحركات الدارفورية التي انشقت عن حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة .

كان وراء نشأة حركة التحرير والعدالة المبعوث الامريكي السابق سكوت قرايشن والحكومة الليبية السابقة بقيادة الزعيم الليبي الراحل معمر القزافي، وكانت هناك مجموعة تحالفت في حركة واحدة تحت اسم (وحدة جوبا) بقيادة احمد عبد الشافي، ومجموعة بحر ادريس ابو قردة وزير الصحة، واخرين، وبدأت اولى الاجتماعات في الكفرة الليبية، ثم انتقلت الى العاصمة الاثيوبية اديس ابابا، وبعدها تم الاتفاق مع رئيس السلطة الانتقالية الدكتور تجاني سيسي الذي كان يعمل في الامم المتحدة وقتها، وكانت الفكرة ان يرأس الحركة شخص من دارفور – بحسب رؤية قرايشن – الى جانب ان سيسي كان حاكماً في دارفور في عهد رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي (1986-1989)[1].

ويري الباحث انه قبل وصول وفد الحركة وقياداتها للسودان للعمل علي بدأ تنفيذ بنود الوثيقة وتدشين السلطة الاقليمية لدارفور كان متوقع بأن شيطان التفاصيل الذي دائماً ما يكون حاضراً في اروقة الاتفاقيات قد يعترض مسار الوثيقة بين الطرفين، وفي هذه المرة هنالك موجتان من الخلافات تعرضت لها وثيقة الدوحة منذ بداية ميلادها، الموجة الاولي بدأت مع الشريك الاساسي (حكومة السودان) حول تفسير محتوي الاتفاق وترجمته الي واقع تطبيقي وما عليه من التزامات مالية يجب ان تدفعها الحكومة للسلطة الاقليمية حتي تتمكن من البدأ في مشاريع استحقاقات العملية السلمية والتي نصت عليها وثيقة الدوحة، ومن خلال اجتماعات سلطة دارفور الاقليمية مع حكومة السودان حول آلية التنفيذ التي تلزم الحكومة بدفع مبلغ 200.000.000 مائتي مليون دولار لصندوق التنمية والاعمار بالسلطة الاقليمية كمبلغ قاعدي من جملة حصة دارفور من تحويلات مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات والبالغ 2.000.000.000 دولار (أثنين مليار دولار أمريكي) ولكن الحكومة لن تلتزم بدفع المبلغ في الفترة المحددة وبدأت تتلكأ في الوفاء مما اثارت حفيظة حركة التحرير والعدالة التي حددت الحكومة عبر لجنة مراقبة تنفيذ الاتفاق (الوساطة المشتركة واصحاب المصلحة) بانها سوف تلجأ للخيارات الاخري اذا لن تلتزم الحكومة بدفع ما عليها من التزامات.

[1]-هنادي محي الدين شرف الدين، دور الوساطة القطرية في حل نزاع دارفور، مرجع سابق، ص50

أما الموجة الثانية والاقوي هي الخلافات الداخلية التي ظهرت بين قيادات التحرير والعدالة فيما بينها، وكانت اولي حالات الخلاف بدأت بين رئيس السلطة د. تجاني سيسي ووزير البني التحتية بالسلطة الاقليمية تاج الدين بشير نيام متهماً سيسي بعدم الوضوح حول الكثير من الامور التي يفترض اتباع المؤسسية والشفافية، مما اضطر الوزير نيام تقديم استقالته عن سلطة دارفور الاقليمية للسيد/ رئيس الجمهورية الذي رفض استلامها والتزم بحل المشكلة في إطارها العام. وفي ديسمبر من العام 2014 وقع خلاف اخر بين رئيس السلطة التجاني سيسي والامين العام للحركة بحر ادريس ابوقردة حول مسائل تتعلق ببرامج الترتيبات الامنية والمؤتمر التأسيسي للحركة هذه الخلافات ادت الي انشقاق الحركة الي فصيلين: حزب التحرير والعدالة جناح بحر ابوقردة، وحزب التحرير والعدالة القومي جناح التجاني سيسي

رؤية الباحث ان الانقسامات التي ضربت صفوف الحركات المسلحة اصبح واحداً من المعضلات التى حالت دون الوصول لسلام شامل يعزز الطمأنينة والاستقرار في دارفور. وكذلك الاتفاقات الثنائية المتجزئة التي تنتهجها الحكومة مع الفصائل المنشقة اصبحت من العوامل الرئيسية التي تعقد الحوار بين الاطراف، علماً بأنه في بداية التمرد كانت هناك حركتين فقط والان اصبحت اكثر من ثلاثين حركة حاملة للسلاح والبعض منها فصائل صورية ليست لها اي ابعاد عسكرية او سياسية.

قبيل التوقيع عليها من قبل الحكومة وحركة التحرير والعدالة في يوليو 2011م بعض المهتمين بالشأن الدارفوري حكموا علي الوثيقة بالفشل وتكرار تجربة اتفاق ابوجا، صحيح أن الوثيقة حوتها الشمول لكل النقاط التي كانت هي العقبة في تحقيق السلام وضمان تنفيذ بنود الاتفاق ورغم المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة في دارفور ممثلين عن أوساطهم الاجتماعية من نازحين ولاجئين ومجتمع مدني إلا أن القراءة الفاحصة لمشروع سلام شامل يتطلب مشاركة فعلية لكل الحركات التي تحمل السلاح في الإقليم وخاصة المجموعات التاريخية الكبرى في حركة تحرير السودان جناحي من اركو مناوي وعبدالواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة جناح جبريل إبراهيم، يجب علي الوساطة المشتركة بذل المزيد من الجهود في سبيل دعوة بقية الحركات للانضمام إلي ركب السلام.

الفصل الثاني

الجهود الدولية لتعزيز السلام

المبحث الأول:

تطور الجهود الدولية لتعزيز السلام

ظل التاريخ الإنساني منذ أمد بعيد محفوفاً بالمخاطر و الصراعات المتواصلة التي عرفتها البشرية في بداية نشأتها الأولي و حتى هذه اللحظة التي نعيشها، نتيجة للحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والصراعات الدولية والتوترات الداخلية التي شهدها العالم المعاصر.

أن هذه الظواهر المتباينة ليست وليدة الصدفة بقدر ما إنها أزلية مع نشأة الإنسان. والشاهد في هذه التطورات إن الصراع في تاريخ البشرية هو إحساس فطري، والخلافات بين البشر كانت ولا زالت حالة طبيعية سواء إن كانت بين الأفراد أو الجماعات داخل المحيط الجغرافي في إطار دولة أو نزاع بين دولة وأخري أو بين مجموعة من الدول.

كانت أولي حالات النزاع في التاريخ الإنساني نشأت بين أبناء سيدنا ادم عليه الصلاة والسلام عندما قتل قابيل أخيه هابيل التي تعتبر أول شرارة دونها التاريخ، وبعدها توالت الصراعات بين بني البشر نتج عنها قتل و دمار[1] ومعاناة.

ويري الباحث بالرغم من أن التاريخ يعطينا صوره قاتمة عن الصراعات والحروب التي خاضها الإنسان ضد أخيه الإنسان، إلا أن ذلك لا يعنى أن الحرب كانت الوسيلة الوحيدة لفض المنازعات بين الدول والشعوب، حيث عرفت الإنسانية عبر تاريخها الطويل وسائل عديدة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. حيث تجلى ذلك في حضارات الشرق القديمة مصر والعراق، وجدت العديد من الوسائل التى

---

[1]-زياد الصمادي، حل النزاعات ،جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة (الأردن عمان) 2009-2010م ،ص6

سعت من خلالها إلى تفادي الحرب وتسوية الخلافات عن طريق المفاوضات وعقد الاتفاقيات.[1]

أن الاتصال بين الشعوب القديمة لم يكن قاصرا على ميدان القتال والغزو، بل كانت هناك بين الكثير منها علاقات سلمية ويحتوى التاريخ اكثر من دليل على قيام علاقات دولية في العصور القديمة وعلى وجود بعض القواعد التي كانت تخضع لها هذه العلاقات[2].

وقد سجل المؤرخون بعض امثلة لمعاهدات تحالف وصداقة عقدت وقتئذ، كما سجلوا الكثير من معاهدات الصلح التى انهت الحروب العديدة التى كانت تلك العصور مسرحاً لها. فهناك معاهدة (قادش) ابرمت في 1279 م.ق. بين رمسيس الثاني فرعون مصر وخاتيسار امير الحيتيين اول معاهدة صلح بين مدينتين وكتبت هذه المعاهدة باللغة الاكدية (البابلية) التي كانت لغة الدبلوماسية وتضمنت الكثير من الاحكام اهمها التعاون[3].وتفيد بعض الآثار التى عثر عليها حديثا في منطقة الكلدة ان هذه الشعوب كانت تلجأ الى الوساطة والتحكيم كوسيلة لحسم المنازعات بينها سلمياً وهذا ماجسدته المعاهدة التي ابرمة سنة (3100) قبل الميلاد بين قبيلتين في منطقة ما بين النهرين. وبالرغم من كل ذلك الا ان العلاقات الدولية في العصور القديمة كانت ضيقة ومحدودة ولا تتعدى الشعوب المتجاورة، ولم تكن مستقرة منظمة بحيث يمكن اتباع تطورها[4].

كانت روما في نشأتها_ كما اليونان- دولة مدينة ولكنها كانت مهددةتهديداً مستمراً بغزو الدول المجاورة، فلم تجد بداً من انتهاج سياسة القوة ودأبت على الغزو والفتح . وهنا لا يختلف الرومان عن الاغريق في نظرتهم الى ماعداهم من الشعوب، فلم تكن لهذه الشعوب اي حقوق قبلهم يتعين عليهم احترامها، وكانت صلاتهم بها في الغالب صلات عدائية وسلسة من الحروب اوحت بها سياسة روما العليا للسيطرة على العالم. وبالرغم من ذلك كانت لروما بعض عادات مرعية خاصة بالحرب غير

---

[1]-عمر سعد الله –القانون الدولي لحل النزاعات- دار هومة للطباعة النشر والتوزيع –الجزائر 2008م،ص[10]

[2]- عبده الامير الذرب، تطور العلاقات الدولية وطرق فض النزاعات في العصور القديمة، مركز المدينة للدراسات القانونية، الرباط،1994م، ص[38].

[3]- المرجع السابق ، ص[40]

[4]- عبد الرحمن لحرش –المجتمع الدولي (التطور والاشخاص) دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة الجزائر 2007م ،ص[30]

انها لا تعدو مجرد اجراءات شكلية تهدف اسباغ طابعا شرعيا على الحرب. كذلك ابرم الرومان كثير من معاهدات الصلح مع الشعوب المغلوبه، ولكنها كانت ارادة الغالب يمليها على المغلوب ، حيث كان من دأب السياسية الرومانية العمل على سحق كل شعور قومي مشترك في منبته،اخذاً بمبدأ "فرق تسد"، ولم تسمح بنشوء قوميات محلية لانها لم تكن تستطيع اعطائها نصيباً في الحكم الا اذا اخذت بالتمثيل النيابي، وهذا ما ترفضه[1].

ولما كان نشر الدعوة الإسلامية هو "الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم وهو الذي يحدد المكانة الحقيقية للسلم في نطاق هذه العلاقات، فإنه ينبني على ذلك حقيقة أساسية مفادها أن الأدوات التي يمكن للدولة الإسلامية أن تستعين بها في إدارة وتنظيم علاقتها مع الدول والجماعات غير الإسلامية في وقت السلم تتعدد وتتنوع لتشمل: التفاوض والتعاهد (إبرام العاهدات لتنظيم مسائل معينة مع الغير)، والتبادل الاقتصادي والتجاري، وتبادل الرسل والسفارات إلي غير ذلك من الوسائل والأدوات التي يستعان بها عموما لتصريف الشئون الخارجية وقت السلم. وقد مارس الرسول (ص) والخلفاء الراشدين كافة الادوات والوسائل السلمية مع خصومهم كالمفاوضة، والتحكيم، ولمح الى قبوله المصالحة. فقد كان الرسول(ص) يامر قادته الا يباشروا حربا قبل طرح تخيير الخصم بين قبول شروط معينة وبين الحرب. اما التحكيم فقد اشتهرت قضية التحكيم التي قام بها ابو موسى الاشعري، بين سيدنا على ومعاوية، اما المصالحة فقد جاءت الدعوة اليها بنص القرآن الكريم (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر اللّه فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان اللّه يحب المقسطين) صدق الله العظيم.[2]

كانت العلاقات في المجتمعات القديمة تقوم على أساس القوة لاستثمار الموارد، ولذلك كانت الحرب هي الوسيلة الأساسية أن لم تكن الوحيدة لحل المشاكل التي تواجهها المجتمعات وان الفصل للقوة والكلمة للمنتصر. وبذلك لايمكن تصور وجود تنظيم دولي او منظمات دولية تقوم بدورها بالرغم من عدم نفي وجود علاقات

---

[1]- عبده الامير الزرب، مرجع سابق، ص44.

[2]-سورة الحجرات، الآية رقم "8"

بين تلك المجتمعات فالحرب بذاتها هي نوع من أنواع العلاقات الدولية ألا أنها الصورة السلبية لها.

لم يبدأ اهتمام الدول بتنظيم علاقاتها على أساس من القواعد القانونية الثابتة الا منذ ثلاثة قرون، اي في أواسط القرن السابع عشر على اثر الحروب والمنازعات الاوربية التى انتهت بإبرام معاهدة وستفاليا 1648م. وتعتبر هذه المعاهدة فاتحة عهد جديد للعلاقات الدولية، حيث وضعت هذه المعاهدة القواعد والأسس لقيام الامن الجماعي واتخذت العلاقات الدولية بعدها اتجاه التعاونوالمشار كةبدلاً من السيطرة والاخضاع، وأهم ما اوجدته المعاهدة ما يأتي:

* اجتماع الدول لأول مرة للتشاوروحلّ مشاكلها على اساس المصلحة المشتركة
* اقرار المساواة بين الدول المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية، والغاء سلطة البابا الدينية.
* ارساء العلاقات بين الدول على أساس ثابت بإقامة سفارات دائمة لديها
* اعتمدت فكرة التوازن الدولي كأساس للحفاظ على السلم وردع المعتدي.
* التأسيس لفكرة تدوين القواعد القانونية والزاميتها.[1]

شكل مؤتمر فيينا 1815[2] أساساً لتشكيل الجماعة الدولية الحديثة، فبدأ يتسع مع اتساع الحركة الدولية والثورة الصناعية وحركات الاستعمار، واستقلال الدول، وظهور القوميات، وبدأ يشملدولاً غير مسيحية،نظراً لاتساع دائرة المشاكل وضرورة حلها، فكان يعقد مؤتمر في كل مناسبة ترى الدول الكبرى، او احداها ضرورة لذلك، او مصلحة لها في عقده، وهكذا سيطرت هذه الدول على السياسة الدولية وفرضت وجهة نظرها في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، وبذلك سمي هذا النظام الدولي الذي كان يشرف على العالم بنظام "المؤتمر الأوروبي"، والذي تميّز بسياسة عقد المؤتمراتلحلّ المشاكل التي واجهت العالم خلال القرن التاسع عشر.

---

[1]- فايز انجق –المجتمع الدولي المعاصر –ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 1982م، دار الوثائق القانونية ص66

[2]- عبده الامير الزرب، مرجع سابق ص48

لاشك ان مؤتمري لاهاي يمثلان اهمية خاصة بالنسبة للتنظيم الدولي واللذان عقدا 1899-1907 واسفرا عن اتفاقيات دولية تحمل اسم هذا المؤتمر كان لها اعظم واخطر النتائج والاثار في تطور القانون الدولي حيث اقرت لاول مرة في العلاقات الدولية نظاما لفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية أنشأت لاول مرة كذلك هيئة قضائية دولية هي محكمة التحكيم الدولي الدائمة في لاهاي كما انضمت ودونت قواعد الحرب والسلم الدولي. وبالاضافة الى ذلك عرفت العلاقات الدولية تنظيمات من نوع اخر تلك هي التنظيمات الادارية والاقتصادية الدولية مثل اتحادات البريد والتلغراف والسكك الحديدية[1].

لم يستطع المؤتمر الاوروبي بالرغم من كل هذه المؤتمرات في المضي قدما في تحقيق ماكانت تعقد عليه الانسانية من امال في اقرار الامن والاستقرار والتقدم وسيادة حكم القانون في المحيط الدولي. فقد ادى التنافس الاقتصادي، ونمو الشعور القومي، والرغبة في السيطرة لدى الدول الأوروبية الكبرى الى الحرب العالمية الأولى 1914، والتي استمرت اربع سنوات رأت فيها البشرية الويلات، والكوارث، وقد دفعها ذلك مع نهاية الحرب مطلع عام 1919، وخلال عقد مؤتمر فرساي في باريس الى خلق تنظيم دولي جديد عرف باسم "عصبة الأمم" لمنع الحرب وفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وهذه الفكرة كانت تخالج نفوس الكثير من السياسيين والمفكرين منذ زمن بعيد، وهي ايجاد هيئة دولية عليا ودائمة تتولى النظر في علاقات الدول وتعمل على توطيدها، وتكون اداة لحفظ السلام العالمحل ّ المنازعات بالطرق السلمية وعبر المفاوضات، والعمل على تخفيض التسلح.[2]

ايضاً لم تثمر الجهود التي بذلتها العصبة لصيانة السلم الدولي، ولم تستطع المواثيق والمعاهدات التي ابرمت تحت جناحها، منع وقوع الصدام بين الدول وقيام الكثير من الحروب المحلية، كانت أشهرها تمثلت في اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939، والتى كانت شاملة، أصابت بنتائجها دول العالم المحاربة، وغير المحاربة، وقد استمرت ست سنوات، وكادت تقضي على النظام العالمي كله، ولما انتهت الحرب، تداعى زعماء الدول المنتصرة الى مؤتمر عقد في سان فرنسيسكو في

---

[1]- عمر سعد الله، مرجع سابق ، ص[26]

[2]- المرجع السابق ، ص[29]

الولايات المتحدة عام 1945 ووضعوا ميثاقاً جديداً للعلاقات بين الدول وتحريم اللجوء الى الحرب الادفاعاً عن النفس، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وفرض الجزاء والعقوبات على المخالفين، واوكلت هذه المهمة الى هيئة دولية دعيت "منظمة الأمم المتحدة" تستند على ميثاق مكتوب يتضمن كافة الأمور الاجرائية والادارية الضرورية للقيام بدورها على اكمل وجه والتي نصت في مثاقها في نص المادة (33) التي نصت على:"

1/ يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله عن طريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية.

2/ ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من نزاعات بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك لمبدأ حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية[1]، وصيانة الامن والسلم الدوليين وليس من اجل تحقيق مصالح الدول الكبرى فقط والذي يمكن ان يؤدي الى كارثه جديده تحل بالعالم اذا استمر الوضع كما هو عليه الآن.[2]

عقب اندلاع أزمة السويس عام 1956 ، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قوة طوارئ دولية وكلفت هذه القوة بالإشراف على انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية والإسرائيلية من الأراضى المصرية، وكذلك إنشاء دوريات مراقبة فى شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة.

وتلا ذلك، تكوين بعثة أخرى قامت بمهمة استعادة السلام فى الكونغو بين عامى (1960-1964) ، وفى عام 1964، شكلت قوة أخرى فى جزيرة قبرص وكلفت بمهمة الفصل بين القبارصة الأتراك واليونانيين، كما عملت بعثة أخرى عام(1973م) فى مصروسور يا لمراقبة وقف إطلاق النار ، ثم كلفت هذه القوة فيما بعد بالإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام (1978م)[3].بنهاية الحرب الباردة عام (1988م) - عقب التغييرات التى لحقت

---

[1]- فائز انجق، المجتمع الدولي المعاصر، مرجع سابق ، ص75

[2]- مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، بانوراما "الجهود الدولية لحفظ السلام (تقارير الامم المتحدة) النص علي الرابط- http://www.ahram.org.eg/acpss/

[3]- سعيد عكاشة ، ورقة علمية عنوانها: تحديات عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام في عهد مابعد الحرب الباردة، مركز الاهرام للدراسات الافريقية والاسوية ،القاهرة 1999- 2000، ص3

بالاتحاد السوفيتى السابق نتيجة انتهاج سياسة الجلاسنوست والبريسترويكا - ، انخفضت إلى حد كبير حدة الصراعات والمنافسات بين الشرق والغرب، ودخل العالم بعدها فى مرحلة غير مسبوقة من التفاؤل، ليس فقط فيما يتعلق بحجم العمليات التى أصبح من المطلوب تنفيذها، ولكن أيضاً بالمدى الواسع للمهام التى كلفت بها قوات حفظ السلام. فقد شهدت السنوات بعد عام 1989 اتساع حجم عمليات حفظ السلام بشكل يفوق كل ماتم منذ عام 1945. ففى عام 1988، نفذت الأمم المتحدة خمس مهام لحفظ السلام، ارتفعت عام (1993م) إلى 18 عملية، وعلى حين كان عدد القوات المشاركة فى بعثات حفظ السلام عام (1989م) حوالى (9950) شخصاً، فإن هذا العدد ارتفع إلى 80.000 فرد حتى يوليو عام (1993) ، ومن ضمن هؤلاء كان هناك 65.000 جندى مشاركين فى 16 بعثة للأمم المتحدة لتحقيق السلام فى شتى بقاع العالم.[1]

لقد أظهرت بعض هذه العمليات أو كلها، أن تدخل الأمم المتحدة لم يكن مقبولاً من كل أطراف النزاع، وهو الأمر الذى أدى إلى تعريض قوات حفظ السلام لمخاطر عسكرية كبيرة، كما كان عجز هذه القوات عن أداء بعض المهام سبباً فى إفراغ مبدأ إرسال هذه القوات وفق نصوص الفصل السابع من محتواه، والتشكيك فى مصداقية الأمم المتحدة. واتضح أيضاً أن تنفيذ مهمة تحقيق أو حفظ السلامفى أجواء معادية كتلك التى أصبح على الجيل الثالث من قوات حفظ السلام التعامل معها، يقتضى وضع مبدأ استخدام القوة للدفاع الذاتى موضع التنفيذ، وهو مالم يحدث فى أغلب الاحيان. وعلى سبيل المثال، رغم أن الأمم المتحدة أعلنت فى يوليو عام (1995) عن إنشاء منطقة آمنة فى مدينة سربرنيتشيا[2] أثناء الحرب فى البوسنة، إلا إنها لم تتمكن من حماية هذه المنطقة ووقفت عاجزةتماماً أمام اجتياح القوات الصربية للمدينة ، وأدى هذا الاجتياح إلى مجازر جماعية راح ضحيتها عدة آلاف من المدنيين المسلمين، واتضح فيما بعد أن التفويض الذى كان ممنوحاً لقوات حفظ السلام لم يكن يشمل استخدام القوة لحماية المدنيين. وقد تحملت الأمم المتحدة انتقادات الرأى العام الشعبى فى العالم كله بسبب ماجرى هناك، وكما يقول بيترو

---

[1]- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) عن أعمال المنظمة للعام 1998م، جنيف سويسرا 1998م، ص[6]، www.united nations/SG/id/rep1998=o143

[2]- زياد الصامدي، المرجع السابق، ص[22]

ديميترو فإن البيئة العامة للصراعات الدولية فى فترة الجيل الثانى قد تميزت بالتعقيد، وكان الأمر يقتضى دعم الأمم المتحدة وزيادة مواردها لتنفيذ المهام المكلفة بها وهو مالم يحدث. كذلك يقول ماتس بيردل أن هذه التجارب أظهرت الحاجة الماسة للتفريق بين مهمة تحقيق السلام، ومهمة حفظ السلام، لأن الدمج بينهما كما حدث فى الصومال مثلاً، أدى إلى ظهور مخاطر عسكرية وسياسية كبيرة.

أما سياسة الأقلمة بمعنى تفعيل دور المنظمات الإقليمية والقوى الحريصة على الاستقرار فى مناطق معينة وتفويضها بحل النزاعات، فقد تعثرت أيضاً بسبب المخاطر التى نشأت من جرائها، وأدت إلى التشكيك فى مصداقية الأمم المتحدة نفسها. وقد شدد كوفى عنان مؤخراً على أن الإصلاحات التى يتعين على الأمم المتحدة إجراءها ذات طبيعة تطورية ولا يمكن تحقيقها بضربة واحدة. ومن الإصلاحات التى تم إنجازها: إنشاء مجموعة إدارية عليا لمنع التداخل وتحقيق أفضل تنسيق ممكن بين أفرع الأمم المتحدة المختلفة. وكذلك إنشاء آلية يشرف عليها فريق صغير وكفء من أجل خفض النفقات وإصلاح الميزانية. كذلك تسعى المنظمة الدولية حالياً لتسهيل إجراءات اتخاذ القرارات فى مجلس الأمن، حيث ظهر بوضوح أن الكثير من الفرص الثمينة قد ضاعت فى متاهة قنوات صناعة القرار . الأمر نفسه فيما يتعلق بمسألة وضع خطط مسبقة لتحركات قوات حفظ السلام ، حيث اتضح أن معظم العمليات التى نفذت من قبل قد افتقدت وجود مثل هذه الخطط ، ولم يكن لديها جهاز جمع معلومات كفء عن الميدان الذى تعمل فيه، وكانت قوات كل دولة مشاركة فى حفظ السلام تعتمد بشكل منفرد على عناصر الاستخبارات المتواجدة فى صفوفها ، ولا يوجد تنسيق بين هذه العناصر وبعضها البعض الأمر الذى خلق نوعا من التضارب فى تقييم المعلومات المتوافرة. لأجل ذلك، تعمل المنظمة الدولية على تحسين سبل الاتصال بين العمليات المختلفة لقوات حفظ السلام وبين القيادة الرئيسية فى مقرها فى نيويورك

ويري الباحث إن مسألة إصلاح مجلس الأمن ستبقى أملاً بعيد المنال، حيث لا يتوقع أن توافق الدول الدائمة العضوية فيه على إجراء اى إصلاحات. أما المشكلة الأخرى فهى التضارب - الذى ظهر نتيجة العولمة وارتفاع معدل الصراعات عبر الدولية - المتمثل فى وضع مفهوم السيادة التى تطرحها العولمة.

فالأمم المتحدة ، لم تتأسس لأجل حماية الحكومات والدول، بل كلفت فى الواقع بمهمة حماية الأجيال القادمة من أخطار الحروب. وحسب نص الفصل السابع من ميثاقها، فإن التدخل فى أى مكان فى العالم يظل مشروطاً بوقوع ما يهدد السلام العالمى، أو قيام طرف دولى بالاعتراض على طرف آخر.

لقد أظهرت العلاقة التى نشأت بين الأمم المتحدة وحلف الناتو فى أثناء حرب كوسوفو العديد من الدروس الهامة، إذ أوضحت أن الحاجة إلى جهود الأمم المتحدة مازالت قائمة، كما نبهت إلى أهمية وضرورة إصلاحها. ففى هذه الحرب، تم تحييد دور المنظمة الدولية، وكان ذلك فى الأغلب تكتيكا اتبعته الولايات المتحدة من جانبها لتفادى احتمال استخدام الصين أو روسيا لحق الفيتو. وفى النهاية، كانت الأمم المتحدة تسعى بقوة لتحقيق الشرعية.ولكن إذا ما أرادت الأمم المتحدة - مستقبلا- الانخراط فى أى عملية من بدايتها، عليها أن تؤمن الميزانية والبنية الأساسية الضرورية للنهوض بمثل هذه العمليات .

ان الأمم المتحدة تحتاج حالياً لكى تتدخل بكل قوتها فى العمليات ذات الطبيعة الإنسانية والعسكرية أكثر من أى وقت مضى. وقد أثبت القرار 1244 الصادر من مجلس الأمن فى يناير 1999[1]، والخاص بإعادة تعمير كوسوفو حيوية دور المنظمة الدولية والحاجة الماسة لجهودها وإذا ما أرادت الأمم المتحدة الالتزام بميثاقها وحماية الأجيال القادمة من أخطار الحروب، فعليها أن تعيد النظر فى أجندتها الخاصة بحفظ السلام. إنها تحتاج للتمويل، والقوة
الكافية لدعم الجيل الجديد من عمليات حفظ السلام ، ومثلما تغيرت طبيعة الحروب حالياً ، يجب أن نتوقع تغيير طبيعة مهمة حفظ السلام.

أما المجموعة الاوربية تقول انها صرفت 960 بليون دولار في الفترة من 1975-1996 لحفظ السلام في البحر الابيض المتوسط. وتقول دول عدم الانحياز التي نشأت في 1955 وساندت التوجه نحو السلام:

(1) معاهدة إزالة الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدي بين أمريكا والاتحاد السوفيتي.

(2) إزالة نسبة كبيرة من الاسلحة الاستراتيجية للقوي العظمي.

[1]- تقارير الامم المتحدة، مرجع سابق، بانوراما 1999

(3) تأييد سياسة الاعتماد علي وسائل الأمن المشتركبدلاً عن التسليح من جانب واحد.

(4) إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية(افريقيا منظمة لا نووية).

(5) منع انتشار الاسلحة الكيماوية.

(6) احتواء سباق التسلح النووي.

(7) تعزيز اعلان منطقة جنوب المحيط الهادي منطقة سلام.

(8) تأكيد دور الامم المتحدة في نزع السلاح.

(9) تأييد عملية الكونتا دورا في البحث عن السلام التي وقعها خمسة من رؤساء امريكا الوسطي (إعلان جواتيمالا).

(10) اعتبار منطقة جنوب الاطلنطي منطقة سلام[1].

في عام 1988 وهو عام الوفاق الدولي كان السكرتير العام للامم المتحدة متفاعلاً جداً في قدرة الامم المتحدة وكتب خافير بيريز ديكويار في ذلك العام :

-انتهاء حرب افغانستان في ابريل 1988، انتهاء حرب العراق وايران اغسطس 1988. استقلال ناميبيا نوفمبر 1988م.

ولكن فجأة انهار الاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة، واصبح العالم تقوده قوة آحادية ذات سطوه عسكرية واقتصادية، وللاسف لازال البعض يعيش بعقلية الحرب الباردة ، فمن خلال نظرة ضيقة أسمها صراع الحضارات كان لابد من ايجاد عدو بديل لتستمر الحرب.

وفي ظل النظام العالمي الجديد فقدت الامم المتحدة الكثير من قوتها رغم الحاجة إليها فهي بحاجة الي إصلاح وتطوير. لقد فشلت الامم المتحدة في حل قضية النزاع العربي الاسرائيلي واخذ الامر خارج الامم المتحدة اتفاق غزة اريحا الذي بدا تمزيقة بنيامين نتنياهو واكمل المهمة شارون ان ما يجري في فلسطين من قتل وتدمير واعتقال وحصار واحتلال جريمة يندي لها جبين البشرية.

ان مجلس الامن اعتمد سياسة ازدواجية المعايير ففي بعض مناطق العالم المستضعفة تطبق القرارات بالحرف، وفي مناطق اخري تجد التدليل من القوة

[1]- حسين سليمان ابو صالح، دور المنظمات الدولية في حفظ السلم والامن الدوليين، ورقة مقدمة فعاليات مؤتمر الشباب العربي والافريقي، الخرطوم 2004م مؤسسة صالحاني، ص84

الاحادية لا تسأل عما تفعل .ففي عام 1993 تقدم السكرتير العام للامم المتحدة بطرس غالي بأجندة تتحدث عن: الدبلوماسية الوقائية، الحفاظ علي السلام وبناءه واحياء الفصل الثامن من الميثاق الذي يعطي اهتماما بالمنظمات الاقليمية. وعند الاحتفال بمرور خمسين عاماً علي الامم المتحدة كانت مطالب الجميع بالاصلاح.[1]

بعد احداث 11 سبتمبر وجهت امريكا كل قواها لمحاربة الارهاب، ولكن المفروض هو الدراسة المتأنية لاسباب انتشار الارهاب ولعل الذي يشجع علي الارهاب هو غياب العدل والظلم الاجتماعي والاقتصادي وحرمان الانسان من الارض والمأوي والتعليم والحياة الكريمة يقوي النزعة الي التطرف والارهاب ان جميع اشكال الاستعمار والهيمنة والاستغلال والقمع والاحتقار تدفع الانسان للارهاب. ان الارهاب قد يكون إرهاب فرد او جماعة او دولة والإرهاب لا يرتبط بدين معين، ولذلك من المحزن ربط الارهاب بالإسلام فالحاجة ماسة للتعريف الدقيق للارهاب، وعقد الدراسات والمؤتمرات لمعرفة اسبابه قبل قيادة حملة هوجاء لا تعرف لها نهاية.

ويتطلب منع الصراعات المحتملة من تخطي عتبة العنف وجود إنذار مُبكر بالحالات التي يمكن أن تتحول إلى أزمات،وتحليلاً ملائماً وإستراتيجية وقائية متكاملةوإرادة سياسية وموارد لتنفيذ هذه الإستراتيجية. والواقع أن التركيز التقليدي على التهديدات الخارجية لأمن الدول يؤدي في بعض الحالات إلى عرقلة المنع الفعَّال. ونحن ندرك اليوم أن تهديدات أخرى كثيرة للأمن البشري، كالكوارث الطبيعية والتوتر العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان، قد تكون أيضاً مصادر للصراع.

وقد بدأت الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملها على الصعيد الميداني تعتمد مفهوماً شاملاً وجديداً للأمن. أما جهودها المبذولة للحد من وطأة الفقر وتعزيز التنمية والتحول إلى الديمقراطية، بما في ذلك تقديم المساعدة الانتخابية والتربية المدنية، فقد أضحت تدريجياً أكثر شمولاً وتكاملاً . ويمكن وصف جميع هذه الجهود بأنها بناء وقائي للسلام، لأنها تعالج الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات[2].

ويرى الباحث ان سياسة المجتمع الدولي في التعامل مع بعض النزاعات المسلحة، ليست بالصورة التى تتوائم مع المواثيق والاعراف الدولية التي تطورت من

---

[1]- المرجع السابق ، ص86.

[2]- ربيع عبدالعاطي، دور منظمة الوحدة الافريقية في فض المنازعات، رسالة ماجستير منشورة ، القاهرة ، دار القومية العربية للنشر ، القاهرة،2002م، ص55

العصور الظلامية الي عصرنا الحالي الذي طغت فيها العولمة والثورة المعلوماتية علي الكثير من الطرق القديمة التي كانت متعارفة عليها ، كما ان المجتمع الدولي في كثير من الأحداث المشابهة تتخذ سياسات اقصائية في تعاملة مع قضايا السلام وحل النزاعات الدولية.

إن الدور الذي تؤديه الدبلوماسية هو عملياً دور محوري تماماً في جميع أنشطة الأمم المتحدة إلى الدرجة التي يُسهى في بعض الأحيان فيها عن الانتباه إلى ما تقدمه من إسهامات محددة. وينطبق هذا الوصف خاصة على الدبلوماسية الوقائية الناجحة.

وفي حين تمكَّنت بعثات الأمم المتحدة من تحقيق نجاحات ملحوظة، فقد ظل بعض الصراعات يتسم بشدة العداء واتساع هوة الثقة لدرجة يستعصى فيها على أي قدر من الدبلوماسية مهما بلغت من الحنكة أن تحقق أي تقدم. وهو ما ينطبق على الحالة في أفغانستان خلال العام الماضي. فرغم الاجتماعات التي عقدتها في نيويورك مجموعة البلدان الثمانية المعنية والجهود المخلصة التي بذلتها البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان، واصلت الأطراف الأفغانية المتقاتلة اتباع الخيار العسكري بتكلفة إنسانية باهظة. ورفضت أيضاً المشاركة في أي حواجدي. ومما يؤسف له أن بعض القوى الخارجية أيدها في هذا الموقف وشجعها عليه[1].

قد تمكنت جهود الأمم المتحدة خلال العام تحقيق إنجاز حقيقي بالنسبة لقضية تيمور الشرقية المتنازع عليها: فقد أمكن تحقيق تقدم مهم في الاجتماع الذي عقدتُه في نيويورك في آب/أغسطس بين وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال[2].

وقد كانت الأمم المتحدة هي محور الجهود الدولية المتزايدة في مجال بناء وتعزيز السلام،بدءاً من التحقق من اتفاقات السلام في الجنوب الأفريقي وأمريكا الوسطى وكمبوديا في تسعينيات القرن العشرين،ومروراً بالجهود اللاحقة الرامية إلى توطيد السلام وتعزيز الدول في منطقة البلقان وتيمورو غرب أفريقيا وانتهاءً بالعمليات المعاصرة في أفغانستان وهايتي.

---

[1]- حسين سليمان ابو صالح، مرجع السابق ، ص34.

[2]- تقرير الامين العام للامم المتحدة، مرجع سابق ، ص25

وا ٍدراكاً لضرورة تحسين الأمم المتحدة لتكهنها بتحديات بناء السلام واستجابتها لتلك التحديات، وافق مؤتمر القمة العالمي المعقود عام 2005 على إنشاء لجنة جديدة لبناء السلام. وفي القرارين المنشئين لتلك اللجنة، وهما القرار 180/60 والقرار 1645 (2005)، عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وعهد مجلس الأمن إلى اللجنة بولاية الجمع ما بين كل الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل إسداء المشورة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة المقترحة لبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء حالات النزاع؛ وتوجيه الموارد، والمساعدة على كفالة توافر تمويل يمكن التنبؤ به من أجل هذه الأنشطة؛ واستحداث أفضل الممارسات بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجالات السياسة والأمنو الشؤون الإنسانية والتنمية. ويحدد القراران أيضا ضرورة قيام اللجنة بتمديد فترة الاهتمام الدولي بالبلدان الخارجة من نزاعات وتسليط الضوء، عند الضرورة، على أي ثغرات تهدد بتقويض بناء السلام.

ونص أيضا قرارا الجمعية العامة ومجلس الأمن المنشئين للجنة بناء السلام على إنشاء صندوق لبناء السلام ومكتب لدعم بناء السلام.

ويري الباحث في هذا ان التطور المعاصر الذي احدثه المجتمع الدولي في تعزيز وبناء السلام ساعد في نهضة الامم والشعوب واستطاعت الامم من وعي الدرس بعد ان ادركت ان الحروبات التي دارت رحاها في العقود الماضية نتجت عن مآسي وكوارث انسانية مؤسفة حصدت الملايين من الارواح وخاصة الحربين العالميتين الاولي والثانية ، وبالإضافة الي النزاعات الدولية الاخري التي جرت في الكثير من الدول حول قضايا الحدود والعدوان والحروبات الاهلية وخاصة في دول العالم الثالث و التي ظلت تعاني من الاضطرابات الداخلية والنزاعات والصراعات العرقية المسلحة، النظام العالمي الجديد استطاع توفير الحماية والامن للسكان المدنيين، واستطاعت الأطراف الدولية في ادارة تلك الازمات التي قادت بعضها الي انتهاك صريح لقواعد واعراف السلم والامن الدوليين والقانون الانساني الدولي.

المبحث الثاني

الجهود الدولية لتعزيز السلام في السودان

تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية من أبرز الظواهر الإفريقية؛ إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من صراع أو حرب أهلية عنيفة كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسيةوا ٍنما على كافة مناحي الحياة في القارة الإفريقية.
ويرجع انتشار هذه الحروب إلي مزيج معقد من الدوافع والمتغيرات، ويمثل أبرزها في ضعف الاندماج الوطني في اغلب الدول الإفريقية[1]، وذلك بفعل التخطيط العشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية ، مما أدي إلي عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود السكانية في معظم دول القارة وهو وضع فشلت معظم النظم الحاكمة الإفريقية في التعامل معه بحكمة وفاعلية، بل أدت سياساتها إلي تفاقم المشكلة، واضطر العديد من الجماعات التي شعرت بأنها محرومة الي اللجوء الي العنف المسلح، اما لتحسين وضعها في عمليتي التوزيع للثروة والمشاركة السياسية في الدولة أو الانفصال عنها. وفي الوقت نفسه، فقد وقف المجتمع الدولي في الكثير من الحالات متفرجاً وعازفاً عن التدخل في الحروب الأهلية في القارة الإفريقية، أما بسبب ارتفاع التكلفة المادية والسياسية للتدخل في مثل هذه الصراعات او بسبب ضعف الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة أو بسب قصور نظام الأمن الدولي ذاته لذلك كله، اتسع نطاق الحروب الأهلية في إفريقيا ،كما تعددت أشكالها، فبعض هذه الحروب يرمي الي الانفصال عن الدولة كما في حالة الكنغو، إثيوبياو السودان، وبعضها الثاني له دور حول الصراع علي السلطة.

وتتسم الصراعات الأهلية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها.

---

[1]- عزو محمد عبد القادر ناجي ،أثر العوامل الداخلية والخارجية فى عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا، رسالة ماجستير منشورة، القاهرة، الحور المتمدن العدد:2376، المحور: مواضيع وابحاث سياسية، 2008م.

أثقلت ظاهرة الصراعات الداخلية، والحروبات الأهلية تاريخ السودان منذ الاستقلال. وتبدو خطورة الأوضاع المتردية التي تعاني منها الدولة في هذا الإطار من متابعة حجم الصراعات الدموية التي نشأت بسبب السياسات الخاطئة للنخب الوطنية. ومنذ الاستقلال في 1956م شهدت البلاد حروبات اهلية عديدة ألقت بظلالها علي استقرار المنطقة امنياً وسياسياً واقتصادياً، هذه بخلاف الانقلابات العسكرية والاضطرابات الداخلية والعصيان المدني.

وتعتبر قضية جنوب السودان من اخطر واكثر القضايا الاقليمية تعقيداً في القارة الافريقية والعالم العربي. فقد لازمت هذه القضية السودان حتي قبل استقلاله، حيث تطاولت الحرب الاهلية في جنوب السودان، وتسببت في الاطاحة بالنظام العسكري الاول (الفريق ابراهيم عبود) والثاني (جعفر محمد نميري)، كما اودت بالديمقراطية الثانية والثالثة، وقاد الي احداث العديد من الازمات السياسية والانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه السودان اليوم، إضافة إلي ما تمخض عنه من الصراع بين الشمال والجنوب الذي دارت رحاه منذ عقدين من الزمان بوصفه أطول صراع من نوعه في القارة الإفريقية عن مقتل نحو مليوني شخص[1].

وتعود أسباب أزمة الجنوب السوداني إلي مزيج مركب من التعقيدات ذات عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية، والي طبيعة التكوين البشري للسكان الذين ينتمون إلي أعراق وديانات وثقافات متعددة هذه التباين استغلتها السياسة الاستعمارية البريطانية الانفصالية التي مارستها في السودان قبل الاستقلال، وكذلك أيضا الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات الوطنية المتعاقبة في تصديها لحل أزمة الجنوب، والدور السلبي لبعض القيادات الجنوبية التي ذهبت إلي الاستقراء القوي الدولية العظميوا إسرائيل، محولة بذلك أزمة الجنوب إلي بوابة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون السودان الداخلية.

بدأت حركات التمرد الجنوبية ضد الشماليين والحكومة المركزية في أغسطس / 1955 فى مدينة توريت ليصبح نواه لحركة انيانيا (1) بمنطقة الاستوائية أي قبيل إعلان استقلال السودان الذي تم في الأول من يناير / 1956 وكان سبب التمرد هو

[1] - توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012م ص5

محاولة نقل الفرقة الجنوبية المتمردة من موطنها في الجنوب إلى الشمال والتظلم من الطريقة التي تمت بها سودنه (توطين) الوظائف القيادية في الخدمة المدنية التي كان حظ الجنوبيين فيها ضئيلاً نسبة لضعف تعليمهم وقلة خبرتهم الإدارية[1].

وكانت حركة التمرد الثانية باسم انيانيا (2) في أول الستينيات أثناء حكم الفريق إبراهيم عبود الذي اتبع مركزية عسكرية قابضة في الإدارة وحاول إتباع سياسة تعليمية لأسلمه الجنوب وأبعد المبشرين الأجانب من جنوب السودان لتدخلهم في الأمور السياسية.

كان هدف حركة انيانا فصل الجنوب عن الشمال واستمر التمرد الذي قاده العقيد جوزيف لاقو من أوائل الستينيات إلى عام 1972 حين عقد مع حكومة الرئيس نميري اتفاقيةأديس ابابا التي أعطت الجنوب حكماً ذاتياً له حكومته الإقليمية وبرلمانة التشريعي وتوحدت مديرياته الثلاث تحت إدارة واحدة ومارس قدراً من الديموقراطية لم توجد في الشمال تحت حكم نميري العسكري - ويرى البعض ان انانيا (2) تحولت الى الحركة الشعبية وهى حاملة لنفس جينات حركة انانيا(1) وقام التمرد الثالث في مايو 1983تحت مسمى الحركة الشعبية لتحر ير السودان بقيادة العقيد جون قرنق من أبناء الدينكا اكبر قبائل الجنوب بحجة انتهاك الرئيس نميري اتفاقية اديس ابابا حيث أصدر مرسوماً رئاسياً بتقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات وأعلن في سبتمبر 1983 تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية دون أن يستثنى منها الجنوب مما ادى الى سخط الجنوبيون وتعد الحركة الشعبية اقوى حركة جنوبية متمردة وقد تمكنت فى بدايه التسعينات الاستيلاء على نحو 80% من مساحة الجنوب واحتلت بعض اجزاء فى شمال السودان ومنها مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق ووجدت دعماً إقليمياً ودولياً ضد حكومة الجبهة الاسلامية بقيادة الرئيس عمر حسن احمد البشير واستطاعت أن تجذب مقاتلين معها من المناطق المهمة في الشمال فضلا عن بداية التنسيق مع القوى المعارضة في دارفور والشرق[2].

وكان قرنق يؤكد على أهداف الحركة الشعبية بقيام سودان جديد تحت نظام

---

[2]- جمال الشريف، الصراع السياسي في السودان بعد الاستقلال، شبكة الشروق، ورقة بحثية، ص15
www.ashorooq.net/index.php?option=com

[2] -منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية، الصورة الزائفة والقمع التاريخي، دار تراث للنشر، لندن، طبعة 2000، ص467

كونفدرا إلى لا تسيطر عليه النخبة العربية الإسلامية التي حكمت السودان منذ الاستقلال وان كان هذا يتباين مع قواعد الحركة الشعبية التي كانت أميل إلى انفصال جنوب السودان.

مقتل جون قرنق ضعف التمسك بالوحدة لدى قيادات الحركة - وما زال هناك حركات أخرى جنوبية تعارض حكومة الخرطوم ...ولعبت إلى حد ما دوراً هاماً في تركيبة مشكلة الجنوب وهذه الحركات هي:

حزب الأحرار الجنوبي:-

تأسس عام 1954 بعد تكوين لجنة السودنة التي تقلت الإدارة المدنية من البريطانيين والمصريين إلى الوطنيين السودانيين وقد رفض هذا الحزب مشروع السودنة لأنه لم يضم أعضاء من جنوب السودان واعترض على مقرراته.

وكان حزب الأحرار المحرض الأساسي لأحداث دامية شهدها جنوب السودان ويعتبر البيت الذي خرجت منه كل الحركات الجنوبية المقاتلة وبدء من عام 1955 توسع الحزب واستوعب في عضويته الكثير من المثقفين الجنوبيين على الاستقالة من الأحزاب الشمالية ومن أهم شخصيات الحزب إيوت ستالينو من لاتوكه شرق الاستوائية وعبد الرحمن سولي.

حزب سانو :-

بداية تأسيس الحزب كانت في عهد الرئيس إبراهيم عبود (1958-1964) التي اتجهت للحسم العسكري ونشر اللغة العربية والإسلام وكان من نتيجة ذلك إن هاجرت أعداداً من أبناء الجنوب إلى أوغندا وا إثيوبيا وكينيا وكون المهاجرون رابطة المسيحيين السودانيين والاتحاد السوداني الأفريقي الوطني لجنوب السودان المعروف باسم ساكندو حيث كانت الكنائس تؤيد تلك الهيئات وتدعمها لمعارضة الحكم العسكري حتى عام 1963 وتولى وليام دينق سكرتارية حزب ساكندو الذي تغير اسمه عام 1963 إلى حزب سانو وكان نشاطه يقتصر على إرسال العرائض إلى منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ومختلف المنظمات مستعرضاً لأحداث الجنوب وداعياً لمساعدة اللاجئين ومطالباً باستقلال جنوب السودان[1].

ولقد انقسم حزب سانو إلى جناحين أحدهما بقيادة وليم دينق وتميل أطروحاته إلى

---

[92]- محمد نبيل الشيمي، جنوب السودان ..جذور المشكلة ..وتداعيات الانفصال، مصدر سابق، ص[22]

الوحدة والثاني بقيادة أقرى جادين وله ميول انفصاليه وقد تقلص حجم ونفوذ سانو في الجنوب ولم يعد له وجود محسوس في الشارع السياسي الآن.

الحوار لوقف النزاع:

عندما تولي الرئيس النيجيري ابراهيم بابنقيدا رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية سعي لإجراء حوار بين الحكومة السودانية والمتمردين في جنوب السودان، ولقد اجري الحوار الذي استمر من 1991 – 1992، عملت الإطراف الثلاثة: الحكومة السودانية-والرئيس النيجيري-والمتمردون للتفاهم من اجل الوصول الي حل عبر طاولة المفاوضات وفق ما يلي: لن تطبق الحكومة السودانية قوانين سبتمبر "الشريعة الإسلامية" علي الولايات التي تقطنها أغلبية غير مسلمة، أما فيما يختص بموضوع الفيدرالية أو الكونفيدرالية فهذا سوف يطرح علي طاولة المفاوضات.

في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بدأت تطر ح قضية حق تقرير المصير من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور /جون قرنق، حيث بدأ هذا المطلب للجنوب متداولاً في المشهد السياسي السوداني. وفي سبتمبر 1991 عقدت الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق مؤتمراً في مدينة توريت أكدت فيه إن استقلال وحق تقرير المصير نتيجتان محتملتان اذا تقرر الوصول الي سودان علماني ديمقراطي موحد وصدر بعده "اعلان توريت" الذي ورد فيه حق تقرير المصير لاول مرة كخيار ضمن خيارات الحركة الشعبية التي ظلت تعلن انها تحارب من اجل الوحدة وترفض الانفصال. وورد حق تقرير المصير في وثيقة فرانكفورد التي وقعتها حكومة الانقاذ التي مثلها في المفاوضات الدكتور/ علي الحاج محمد، والحركة الشعبية التي مثلها الدكتور/ لام أكول في يناير 1992م، وهي الوثيقة التي اعترفت فيها ولأول مرة حكومة السودان بحق تقرير المصير"[1].

1. اتفاقية فشودة "الخرطوم للسلام"

وقد وقع هذه المبادرة التي سميت اعلان مبادئ الايقاد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور لام اكول والحركة الشعبية المتحدة بقيادة رياك مشار انذاك، ورفضت حكومة السودان التوقيع عليه عام 1994، سبب توقفها لأمرين مهمين هما

[1]- سليم يونس ،انفصال جنوب السودان خيار ام سيرورة؟ انظر علي التابع
www.alshames.com/details.asp?page=3:

الآتي: الاول: حق تقرير المصير والثاني العلاقة بين الدين والدولة.

وعلي ضوء هذين السببين اللذين رفضتهما حكومة الانقاذ توقفت المحادثات بين الاطراف المتحاورة وسبب رفض حكومة الانقاذ يعود الي موضوع حق تقرير المصير وقوانين الشريعة. ومع ذلك عادت الحكومة السودانية ووقعت عليه في 1997/7/9 دون أي تعديل.

وفي نص البيان الاتفاقية أشارت علي محادثات السلام السابقة بين حكومة السودان من جهة والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة اخري، بالتحديد اديس ابابا في اغسطس 1989، ونيروبي في ديسمبر 1989 و ابوجا في مايو 1992، وابوجا في ابريل 1993، نيروبي في مايو 1993، وفرانكفورت في يناير 1992.

1. اتفاق مشاكوس:

واصلت الحكومة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان محادثاتهما خلال الفترة من 14 أكتوبر حتى 18 نوفمبر 2002 فى مشاكوس ونيروبي بكينيا تحت رعاية الهيئة الإفريقية الحكومية للتنمية (ايقاد) بوساطة الجنرال الكيني لازرا سيمبويا واتفق الطرفان فى مشاكوس على أن تكون أولويتهما هي تحقيق الوحدة من خلال الفترة الانتقالية المنصوص عليها فى الاتفاق واتفق الطرفان على : -

• استنادا إلى ما ورد أعلاه توصل الطرفان لاتفاق يتعلق بعدد من السمات المتعلقة ببنية الحكومة ، تشمل تقسيم السلطة والقضاء وحقوق الإنسان ويسجل الطرفان إنهما تواصلا إلى إجراءات تفاهم حول بنية الحكومة وتقاسم الأمور المشتركة واتفق الطرفان من حيث المبدأ على النقاط الواردة أدناه لتضمينها اتفاق السلام النهائي.

• الاعتراف بالسيادة الوطنية للسودان بالإضافة إلى حق سكان جنوب السودان وحاجتهم في التعبير عن طموحاتهم بالمشاركة فى جميع مستويات الحكم والربط بين مؤسسات الحكم المختلفة.

• تطوير العدالة والمساواة بين الناس وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

• إجراء انتخابات عامة نزيهة خلال الفترة الانتقالية

• إقامة مجلس تشريعي من شقين وضمان تمثيل عادل لسكان جنوب السودان فيهما

• التأمين على مشاركة جميع السودانيين وسكان جنوب السودان فى الخدمة المدنية

ومجلس الوزراء ومشاركة الجنوبيين فى المستويات الرفيعة والمتوسطة

- إجراء تعداد سكاني خلال الفترة الانتقالية
- وضع اسس عامة لتقسيم الثروة والثروات الطبيعية
- تأسيس عدد من اللجان المستقلة
- وضع اسس عامة للعلاقات بين الحكومات
- بصورةعامة فان ما جرى يتطلب مراجعة الدستور وتطبيق اتفاقية السلام
- تخصيص حصة من الوظائف للاغلبية في المناطق المحددة فى مختلف مستويات الحكومة.
- تأسيس حكومة وحدة وطنية خلال الفترة الانتقالية والقيام بحملة اعلامية فى جميع أنحاء السودان للتعبئة لصالح اتفاق مشاكوس.[1]
- اما النقاط المتبقية التى ما زال الحوار جاريا حولها فى السياق المتعلقة ببنية الحكم التى تقدم بها الوسطاء فيجب ان تشكل نقطة انطلاق الى محادثات مقبلة
- التزام الوسطاء بالاستمرار فى البحث للتوصل لاتفاق سلام نهائى وشامل دون تحيز لاى طرف من الاطراف
- الالتزام بمواصلة المحادثات فى يناير / 2003 بروح جديدة ورغبة حسنة بهدف تحقيق المبادىء اعلاه والوصول الى سشلام نهائى وشامل بالسودان فى اقصر وقت ممكن .
- اتفق الطرفان كذلك فى وثيقة منفصلة على تمديد مذكرة وقف العدائيات الى 31 مارس 2003 ومواصلة الاجتماعات المجدولة حسب اعمال لجنة مراقة وقف العدائيات لتطبيق هذا الاتفاق .

2. اتفاقية نيفاشا:

لقد جاءت معاهدة السلام الشامل التي وقعت في نيروبي في 9/ يناير 2005، لتضع حداً لحرب مزقت السودان منذ واحد وعشرين عاماً . وقد سقط في المواجهات حوالي مليون ونصف قتيل وهجر مايزيد علي اربعة ملايين داخل البلاد و600.000 لاجئ في الدول المجاورة.[2]

---

[1]- نفس المرجع، ص24

[2]- إقرأ: Gerard Prunier ," Paix introuvable au Soudan" Le monde deplomatique, deembre 2002

حظيت اتفاقية نيفاشا بتأييد كبير من كل القوى السياسية في الشمال والجنوب رغم أنها كانت ثنائية بين المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم) والحركة الشعبية وتم اقتسام السلطة على المستوى الاتحادي والإقليمي والولائي لمصلحة الحزبين ولعل السبب في ذلك التأييد هو إيقاف الحرب الدامية بين الشمال والجنوب وأن الاتفاقية كانت شاملة لكافة القضايا المتنازع عليها بين طرفي الوطن.

وتتمثل أهم معالم الاتفاقية في إعطاء أهل الجنوب حق تقرير المصير بنهاية الفترة الانتقالية في 2011 وتمكين الحركة الشعبية من السيطرة تماماً على إدارة الولايات الجنوبية خلال الفترة الانتقالية2011/2005 ومشاركه أبناء الجنوب في الحكومة الاتحادية بنسبة 28% وفي الاتحاد جنوب كردفان النيل الأزرق الشماليتين بنسبة 45% لأن بعض أبناءها كانوا قد حاربوا مع الحركة الشعبية إضافة إلى احتفاظ الحركة الشعبية بمليشياتها المقاتلة إبان الفترة الانتقالية وخروج القوات المسلحة من حدود جنوب السودان كما أعطتهم فرصة اقتسام عائدات البترول من الحقول الموجودة في الجنوب مناصفة بين حكومة الجنوب والحكومة المركزية واستثناء الجنوب من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وكذلك أبناء الجنوب غير المسلمين في العاصمة القومية وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.

إلا أن الأمر لم يخل من أزمة العلاقة بين الشمال والجنوب في أكتوبر 2007 طالب الجنوب بتطبيق اتفاق السلام بشكل كامل خاصة حقوق جنوب السودان في النفط وترسيم وحسم الخلاف في منطقة أبيي.

وفي مجال السلطة نصت اتفاقية نيفاشا علي تكوين حكومة مشتركة علي ان يخصص 52% من المقاعد للحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) و28% للجيش الشعبي لتحرير السودان و14% إلي المعارضة الشمالية[1]

وقد نصت معاهدة السلام (اتفاقية نيفاشا) علي استفتاء الجنوبيين لتحديد خيارهم بين الانفصال أو الوحدة مع الشمال وفي 9/ يناير/2011 وعلي تحديد الانفصال بنسبة 50% + 1 من المصوتين، وحددت النصاب نسبة 60% من المسجلين كحد ادني لاعتماد نصاب التصويت.

[1] -توفيق المديني ،تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، مصدر سابق.

وقد أعطت الاتفاقية مساحة زمنية مدتها خمس سنوات كي تعطي الفرصة للحكومة المركزية في الخرطوم، لجعل خيار الوحدة هو الخيار الذي يحظي بالقبول الشعبي الجنوبي، إلا أن الشريكين حسب لام أكول وزير الخارجية السوداني الأسبق لم يعملا كشركاء حسب ما نصت عليه الاتفاقية لم يقوما كذلك بأي عمل مشترك لجعل الوحدة مقبولة من الطرفين.

ويمكن تفسير الإخفاق في جعل الوحدة مشروعاً "جاذباً" هي تلك المقايضة التي جرت بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في اتفاقية نيفاشا بين حق تقرير المصير للجنوب في اتفاقية السلام الشامل، وحسم الخلاف حول فضل الدين عن الدولة أو العلاقة بين الدين والدولة. فكان أن نصت اتفاقية السلام الشامل علي أن يكون للشماليين الحق في تطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال شريطة ان يكون للجنوبيين حق تقرير المصير. بناءاً علي ذلك، فان المطالبة بدولة علمانية كشرط لتحقيق الوحدة يعني المطالبة بإعادة التفاوض حول الاتفاقية نظراً لان الطرفين اتفقا بالفعل بأن يطبق الشمال الشريعة بينما يطبق الجنوب القوانين المستقاة من إجماع الناس والأعراف بما في ذلك المعتقدات الدينية[1].

بينما يرى الباحث أن هناك خلافاً في الأبعاد الثقافية التي تشكل محور التباين بين الشمال والجنوب وهي النظرة للأسرة والمفاهيم الدينية للدولة والإرث الحضاري في البعد التنظيمي والإداري – وهذا التباين يتمثل على النحو التالي:

- التعامل مع الجنس حيث وصف أهل الجنوب بأنهم ليبراليون ومنفتحون في التعامل مع الجنس في حين أن أهل الشمال يحيطون أمر الجنس بخصوصية شديدة تتمثل في طقوس الزواج وقلة عدد الزوجات وحصر العلاقة الجنسية في المنزل.
- أما العامل الثاني فهو المنزل ووصف بأن أهم ما يميز منازل الشماليين الجدر الفاصلة بين الشارع والمنزل واعتبرها من الحرم ووصف الجنوبيين بأنهم يسكنون في عدد من الأكواخ التي يجمع بينها الشارع العام وهو المكان الذي يمارس فيه الجنوبيون حياتهم ولا يدخل أحد إلى الكوخ إلا للنوم.
- وفي العامل الثالث يصف رؤية الشمالي للدولة بأنها تنطوي على الالتزام والدوران على - السلطة وضرورة أن يحكم الدين الحياة في حين أن الجنوبي فوضوي في

[1] -سليم يونس، انفصال جنوب السودان خيار ام سيرورة، مصدر سابق.

الأساس ولا يريد الاحتكام إلى السلطة بغض النظر عن تصنيفها مركزية أو محلية أو دينية أو إدارية .

ومن الثابت أن البعد الثقافييعتبر أمراً مهما ً في تشكيل الوحدة الوطنية والانصهار الاجتماعي وهو الحاجز الذي وضعه الاستعمار حتى يباعد بين الشمال والجنوب وهذا ما يلزم تداركه لأن التظلمات الجنوبية فيما يتصل بتوزيع أما الأسباب الأخرى للخلاف فيرى السياسي السوداني المعروف أبو القاسم حاج حمد أنه إلى جانب التأثير الأجنبي والذي يعتبره أهم عناصر الخلاف فإن متعلمي الجنوب هم القوى المستعصية على مجريات الحوار والوفاق الراهن وأنهم أي متعلمي الجنوب لهم تأقير إقليمي ودولي وبالذات في الأوساط الأكاديمية وورش العمل الغربية التي تشكل مرتكزات اتخاذ القر ار السياسي أو على الأقل تكييفه ويرى بعض السياسيين أن الأحزاب والفعاليات والسياسة التي تعاقبت على حكم السودان عجزت عن معالجة أوضاع البلاد وتركت قضية الجنوب بدون حل ناجع وأن قصور التنظيمات السياسية امتد ليشمل الفشل في معالجة مشكلات السودان الرئيسية خاصة قضايا التنمية وبسط الحريات وتحقيق العدالة الاجتماعية ولم تحزم هذه التنظيمات أمر السودان وتسير وفق برنامج وطني ، بل تركت الحبل على القارب ووجد الأعداء وأصحاب المخططات الأجنبية الفرصة سانحة لتفكيك أوصال البلاد وتوجيه مسارها وهناك من لجأ إلى الأجنبي للتدخل في حل قضايا السودان.

أصبح هذا الاقليم في حالة من التوتر السياسي ومحلاً لاشتباكات دموية بين الشمال والجنوب، أي ان عمر الصراع بينهما يمتد الى أكثر من خمسين عاما مات خلاله أكثر من مليوني شخص، واستمرت النزاعات المسلحة من اجل ان ينال الجنوب السوداني استقلاله الذاتي الى ان تم التوصل الى اتفاقية في عام 2005 وبعد استفتاء تم اعلان الجنوب استقلاله في عام 2011 مع امتلاكه لمخزون كبير من النفط والذهب والنحاس ولم يعد السودان أكبر بلد عربي مساحة بل الجزائر[1].

ووفقاً للتقسيم الجديد بين الشمال والجنوب فقد تقرر ان تتبع الشمال كل من النيل الأزرق وجنوب كردفان وان تخضع ذلك علي مشورة شعبية، وقد اتفق السودان وجنوب السودان على تقاسم عوائد النفط التي تنتجها حقول نفط موجودة في الجنوب

[94]- أحمد الدواس، أسباب الصراع السياسي في السودان، صحيفة الوطن، الخرطوم، عدد 2012، صفحة الرأي

لكن بعضها يمتد في باطن الأرض ليدخل في حدود الشمال، كما ان أنابيب النفط لحقول الجنوب تمتد أيضاً على أراضي السودان[1]، لذلك كان من مصلحة الطرفين تقاسم العوائد المالية، لكن نزاعاً مسلحاً نشب خلال الأيام الماضية وهو من قبيل «الكر والفر ولله أسبابه فكل جانب يكيل الاتهام للطرف الآخر بأنه هو المُحرض على أعمال العنف والاقتتال، فالجنوب يقول ان الشمال هو من بدأ النزاع المسلح عندما شن أخيرا هجوما على المتمردين في جبال النوبة المتاخمة للجنوب وقام بقصف المناطق الغنية بالنفط في جنوب السودان حتى يأتي الى طاولة المفاوضات مع الجنوب من منطلق القوة كما يظن ليحقق مكاسب سياسية، والشمال يتهم الجنوب بتحريض متمردين على أراضيه ضد حكومة السودان وبالتوغل داخل أراضي السودان مسافة 70 كيلومتراً للاستيلاء على حقل هجليج النفطي فاضطر الشمال الى المواجهة العسكرية، ولاتزال المعارك دائرة في هذه المنطقة.

3. اتفاقية ابوجا للسلام في دارفور 2006:

دفعت الوساطة الاقليمية التي قادتها الاتحاد الافريقي ودولة نيجيريا بين حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور منذ مباحثات ابشي و انجمينا 2004، وقد كللت مساعيهم بتوقيع اتفاقية ابوجا للسلام في دارفور وفي 5/مايو/2006 بالعاصمة النيجيرية ابوجا وقع عن جانب حكومة السودان الدكتور مجذوب الخليفة احمد، ومن جانب جيش تحرير السودان السيد/ مني اركو مناوي، وقد تمت عملية التوقيع تحت رقابة دولية رفيعة المستوي شاركت في الحفل الختامي ممثل الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، فرنسا، النرويج، الصين، ليبيا وتشاد ومصر، أثيوبيا ،أريتريا وبتشريف من جامعة الدول العربية والاتحاد الاوربي ومظمة المؤتمر الاسلامي. والاتفاقية كفلت لدارفور سلطة انتقالية وان يكون رئيسها كبير مساعدي رئيس الجمهورية بدرجة نائب الرئيس، وتم تشكيل سبعة مفوضيات تعني بأستحقاقات تنفيذ الاتفاقية بما فيها قضية الارض والعودة الطوعية والمصالحات والحوار الدارفوري الدارفور ي ومحور الاعمار والتنمية والتعويضات. وبعد سنتين من التوقيع دخل الشريكين في مناكفات حول القصور التي يتهم كل طرف الاخر بأنه وقف عائقاً حول انزال بنود الاتفاقية علي ارض الواقع، مما اضطرت الوساطة

[95]- نفس المصدر السابق

للتدخل في محاولة لجلاء التوترات والعمل علي انعاش الاتفاق لضمان نحاح العملية.

فشلت جهود الوساطة الافريقية في انقاذ اتفاقية ابوجا وفي 2008 قرر السيد/ مني اركو مناوي تعليق الاتفاق والعودة للتمرد مرة اخري، وبذهابه اصبحت الاتفاقية من غير جدوي وبالتالي فشلت في الصمود مما دفع المجتمع الدولي تخصيص منبر لمفاوضات جديدة في العاصمة القطرية الدوحة والتي من خلاله جاءث وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

السودان كدولة افريقية تتمتع ببعد استراتيجي مهم حيث تشاركها تسعة دول معظمها تعاني ويلات الحروبات ونزاعات مسلحة، هذا الموقع الجيوسياسي جعل من السودان بؤرة الأزمات منذ الاستقلال سواء كانت عن طريق عدوي دول الجوار الإقليمي او عن طريق افتعال هذه الأزمات من داخلها، انتهت بتوقيع اتفاق نيفاشا الذي قضي بانفصال جنوب السودان عن شماله، قبل ان يشتعل فتيل الازمة مرة اخري في اقليم دارفور غرب السودان مع بداية عام 2003م وحتي لحظة كتابة هذه الاطروحة والتي هي بصدد تحليل الفرص الممكنة لتعزيز السلام في الاقليم عبر وثيقة الدوحة التي تم التوقيع عليها في 2011 والتعرف علي الفرص والمجهودات الدبلوماسية التي دعبت عليها الاطراف واصحاب المصلحة في سبيل تحقيق الامن والسلم واعادة البناء في اقليم دارفور. ويشير الباحث علي المجهودات الدبلوماسية التي قامت بها منظمة الاتحاد الافريقي منذ بداية الصراع في دارفور عبر الوساطة الاقليمية التي جرت بين حكومة السودان والحركات المسلحة وقيادة الحوار والتفاوض في كل من مباحثات (ابشي)التشادية ، وتحقيق اتفاقية سلام دارفور الاولي في العاصمة النيجيرية (أبوجا) في عام 2006م ولكن الاتفاقية لن تلبي سقف الطموحات وبالتالي فشلت في معالجة الوضع الانساني والامني. واخيراً كونت الاتحاد الافريقي لجنة افريقية رفيعة المستوي اسندت رئاستها للسيد/ ثابو مبيكي وعضوية آخرون "لجنة حكماء افريقيا" والتي تجري مفاوضات في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا مع حركات دارفور المسلحة والحركة الشعبية قطاع الشمال واحزاب المعارضة "الجبهة الثورية" حول مباحثات السلام الشامل.

المبحث الثالث

الجهود الدولية لتعزيز السلام في دارفور

لقد جاءت أزمة دارفور لتفجر نزاعات جديدة لا تختلف في جذورها وتطوراتها والافاق التي من المحتمل ان تصل إليها سودانياً وافريقياً ودولياً عن تلك التي جلبت عليها السياسة الافريقية علي نحو خاص. ففي الوقت الذي تم التغلب فيه علي ازمة الجنوب السوداني، التي استمرت اكثر من عقدين، من الصعب ارجاع اسباب تلك الازمة الي عاملو احد، فحالها كحال الصراعات الافريقية التي يتداخل فيها الماضي بالحاضر، والسياسي بالاجتماعي والاقتصادي، والداخلي بالاقليمي والعالمي. فأزمة دارفور اذاً تتداخل فيها ابعاد جغرافية تاريخية واقتصادية واجتماعية[1].

أما بخصوص الازمة الراهنة التي مازالت مستمرة، كان قد بدأ الاعلان عنها بشكل رسمي في اوائل فبراير 2003م، حينما هاجمت مجموعة متمردة اهداف حكومية زاعمة ان حكومة الخرطوم قد اهملت المنطقة[2]. وقد جاء في معرض دفاع المتمردين عن انفسهم ان الحكومة المركزية تقمع الافارقة السود لصالح العرب. وقد برز بين المتمردين حركتان تنسقان فيما بينهما[3] هما جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة والتي يأتي السياق عنهما في الفصل الثاني من هذا البحث.

بدأ الاهتمام العالمي بأزمة دارفور يأخذ آلية منظمة، حيث تكونت الية للتشاور بين الحكومة والمنظمات الطوعية غير الحكومية برئاسة وزير الدولة السوداني للشئون الخارجية.وقد ضمت هذه الآلية التي بدأت بعقد إجتماعاتها في فبراير/2004م في حضور وزير الدولة السوداني للشئون الانسانية وسفيري بريطانيا وهولندا و14 منظمة طوعية، اضافة الي وفد المعونة الامريكية. وقد طالبت هذه المنظمات بتوسيع مظلة الحماية للعاملين في المجالات الانسانية ومسألة الحصول علي اذونات السفر الي المنطقة، التي كانت تتعطل بسبب الاجراءات المطولة التي تقوم بها الحكومة السودانية للتدقيق في هذه الاذونات خوفاً من استخدام ادوات

---

[1]- صد َاح حباشنة ومخلد مبيضين ،ازمة دارفور والمواقف الدولية المتباينة إزاءها، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية (المجلد 2-العدد 1) عمان 2009م، ص[70]

[2]- محي الدين تيتاوي، حصار السودان (قراءة سابقة لاحداث متلاحقة)، أوارق بحثية ، الناشر: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم 2009، ص[66]

[3]- سناء حمد العوض، الخريطة الديموغرافية لاقليم دارفور، مجلة السياسة الدولية، عدد 168، ابريل 2007م ص[202].

الاغاثة من وسائل نقل واتصال لصالح المتمردين.وبعدها بدأت دائرة الانتقادات الموجهة الي الحكومة السودانية في الاتساع، حيث اعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مارس/2004م ان هناك فظائع ترتكب في اقليم دارفور غربي البلاد، وطالب الحكومة بفتح باب الحوار مع المتمردين علي وجه السرعة، وايقاف ميليشيات الجنجويد العربية[1].

وبعد وقت ليس طويلا، جاء تصريح موكيش كابيلا منسق الامم المتحدة الخاص بالسودان في 20/مارس/2004م ليحدث دوياً اعلاميا هائلاً عندما قال:" ان منطقة دارفور تمر بأسوا أزمة انسانية حالياً"، وقد صرح في حديث له لمحطة (بي بي سي) ان اكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي، وان القتال بين المليشيات العربية والجماعات المحلية تعمل طبقاً لسياسة الارض المحروقة والاغتصاب بصورة منظمة، وان منظمات الاغاثة لا يتسني لها الوصول الا علي اجزاء محدودة من المنطقة، وان موظفيها يتعرضون لهجمات[2]. وقد اعتمد الكونجرس الامريكي هذا التصريح فيما بعد، لوصف ما يجري في دارفور "بالابادة الجماعية". وقد وصف السفير الامريكي جون دانفورث لدي الامم المتحدة،ايضاً في كلمة علنية في مجلس الامن الدولي، أزمة دارفور بأنها فريدة في خطورتها...وانها اكبر كارثة انسانية في العالم اليوم، علماً ان الرئيس السوداني عمر البشير قد قلل من حجم الازمة وصف انذاك تلك المليشيات بانهم مجرد لصوص وقطاع طرق[3].

وقد قدرت مصادر الامم المتحدة عام 2006م عدد القتلي في دارفور باكثر من 200 ألف قتيل، وعدد الهاربين والمهجرين بحوالي مليوني شخص. وبذلك أصبحت مسألة دارفور قضية عالمية تحظي باهتمام ومتابعة دولية حثيثة من قبل قوي فاعلة ومؤثرة. ومما يجدر ذكره هنا ان تباين المواقف العربية من الازمة شكل محدداً مهماً لمواقف بعض الأطراف الدولية الفاعلة، فعلي سبيل المثال فقد كان للمواقف المتذبذبة لبعض الدول العربية والافريقية اثره في تمادي الولايات المتحدة

---

[1]- نورا عبدالقادر حسن، التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان، المجلة الدولية نفس المصدر عدد 153، يوليو 2003م، ص[266].

[2]- هاني رسلان، مجلة السياسة الدولية،، ازمة دارفور والانتقال الي التدويل الدولية، العدد 158، اكتوبر 2004م، ص[200]

[3]- يوسف مكي، ازمة دارفور: تجسيد اخر للضعف العربي، صحيفة الوطن السعودية، تاريخ أغسطس 2004م، ص[2]

والقوي العظمي بتدخلاتها في الازمة، وكذلك الامر بالنسبة لجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي.

كان من الطبيعي ان يتدخل المجتمع الدولي والاقليمي بجهودهما من اجل الحفاظ علي السلم [1] والامن الدوليين وحث الاطراف المتنازعة علي الاحتكام لصوت العقل والعمل علي حل الازمة في الاطار السياسي والسلمي عن طريق الحوار والتفاوض. نستعرض بعض الجهود الدولية التي دفعت بها الامم المتحدة والدول العظمي وقد تباينت تلك الجهود ما بين هو سلبي وايجابي في التعامل مع متغيرات ازمة دارفور:

مصالح الولايات المتحدة الامريكية في دارفور:

تأتي الولايات المتحدة الامريكية علي رأس القوي الدولية المهتمة بقضية دارفور، وقد جاء هذا الاهتمام متأخراً بعض الشئ، حيث ركزت الولايات المتحدة جهودها في السنوات الماضية -قبل حصول الازمة عام 2003 -للتوصل الي حل لمشكلة جنوب السودان. وكانت مدفوعة في ذلك بضغوط الامريكيين السود، اضافة الي نوع من التنافس مع الصين التي بدأت تحركاتها في السودان عبر اتفاقيات متعددة لاستخراج النفط السوداني. وقد عدت الولايات المتحدة ذلك بمثابة استيلاء علي ما كشفت عنه شركات امريكية منذ عقود (شركة شيفرون للنفط) وتخلت عنه بسبب تداعيات القتال في الجنوب[2].

لم تكن دارفور من اولويات السياسة الامريكية نحو السودان، وقد ظنت حكومة السودان ان توقيع اتفاقيات نيفاشا الخاصة بمشكلة الجنوب ستشكل نهاية للضغوط الامريكية عليها، بل وبدء صفحة جديدة من التعاون مع واشنطن ورفع اسم السودان نمن قائمة الدول الراعية للارهاب. ولكن سرعان ما استحوذت مشكلة دارفور والبعد الانساني لها علي اهتمام المنظمات الانسانية الامريكية المهتمة بحقوق الانسان، إضافة الي اللوبي القوي لاعضاء الكونجرس من السود الامريكيين، الذين تحالف معهم لاغراض انتهازية اعضاء اللوبي الصهيوني[3]. وكانت الولايات المتحدة قد شاركت بقوة في كل مراحل مفاوضات دارفور،سواء في ابوجا او تلك التي عقدت

---

[1]- أحمد حجاج، المواقف الدولية من ازمة دارفور، مجلة السياسة الدولية العدد 168، 2007م، ص[194]

[2]- نفس المرجع ، ص[195]

[3]- محي الدين تيتاوي، حصار السودان (قراءة سابقة لاحداث متلاحقة)، مرجع سابق، ص[78]

في نيروبي او تشاد، وأنشأت علاقات قوية مع حركات التمرد، من ذلك مثلاً ان اتفاق نيفاشا الذي وقعته السودان مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب 9/يناير /2005م، قد استغرق قرابة عامين.

وقد حصلت تلك الحركات علي دعم مادي بل وعسكري من واشنطن، وسمحت لقادة هذه الحركات بزيارات متعددة لواشنطن للدعاية لمطالبهم. وعين الرئيس جورج بوش السفير روبارت زوليك وكيل الخارجية الامريكية ممثلاً له في مفاوضات دارفور، وقد استخدم كل اساليب التهديد والوعيد والاغراء، حتي تم توقيع اتفاق سلام دارفور. وكان الوفد الامريكي يضم خبراء عسكريين لبحث الجوانب الامنية في المفاوضات الي جانب خبراء في تقاسم الثروة والسلطة. بعد توقيع اتفاق ابوجا استقال زوليك من منصبه وعين الرئيس بوش اندرو ناتسيوس، وهو سفير امريكي سابق. وقد استخدم هذا الاخير ايضاً لغة الترغيب والتهديد من خلال فرض عقوبات سياسية واقتصادية علي السودان وكبار المسؤولين فيه اذا لم يقبلوا بوجود القوات الدولية في دارفور.علاوة علي ذلك، فان مشكلة دارفور اصبحت جزءاً من الحملات الانتخابية لمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة وجزءاً من الحراك السياسي الامريكي، خاصة من جانب المرشحين الديمقراطيين، وذلك لجذب اصوات الامريكيين السود الذين يشكلون نسبة لا بأس بها من اعضاء هذا الحزب. وعلي مستوي آخر فقد زار بيل ريتشاردسون (حاكم ولاية تكساس ومندوب امريكا السابق في الامم المتحدة)[1] الخرطوم علي رأس وفد كبير لمحاولة اقناع المسؤولين السودانيين بقبول القوات الدولية وقابل سكرتير عام الامم المتحدة في فبراير 2006م. كما ان باراك اوباما الديمقراطي المشهور،عضو مجلس الشيوخ،الذي اصبح مرشحاً ديمقراطياً لانتخابات الرئاسة، قام بجولة في عدد من الدول الافريقية، خصص جزءاً كبيراً منها لموضوع دارفور.وكان من المفترض ان يزور الخرطوم، ولكن الخرطوم رفضت استقباله بسبب دعاياته ضدها،فاكتفي بزيارة تشاد،وقد كون اوباما مع مجموعة من اعضاء الكونجرس ما يسمي ب(مجموعة دارفور)،وانشأ موقعاً إلكترونياً للتعبير عن موقفه من مشكلة دارفور.

[1]- سالم احمد سالم، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق

وقد استغلت السيدة هيلاري كلنتون، زوجة الرئيس الاسبق بيل كلنتون والمرشحة ايضاً للرئاسة، موضوع دارفور في نطاق حملتها الانتخابية،وخدمت طلباً الي وزير الدفاع الامريكي للنظر في امكانية تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في دارفور وفرض حظر جوي علي الطائرات السودانية في الاقليم وحصار بحري علي ميناء بورتسودان، الذي يصدر منه النفط السوداني.ولكن مساعدة وزير الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية صرحت بان واشنطن لا تعتزم التدخل عسكرياً ،وانما ستركز علي الاجراءات الدبلوماسية.كما قام الرئيس الامريكي الاسبق كارتر بزيارة السودان في فبراير 2007م، واعلن عقب لقاءه بالرئيس السوداني عمر البشير ان حل ازمة دارفور يجب ان يكون عبر الطرق السلمية والسياسية وليس الوسائل العسكرية. كما ارسل الرئيس بوش جينداي فريزر مساعدة وزير الخارجية للشؤون الافريقية الي الخرطوم مرات عديدة، إذ قادت حملة الضغط علي الدول الافريقية لمنع تولي السودان رئاسة الاتحاد الافريقي مرتين، الاولي عندما عقدت القمة الافريقية في الخرطوم، والاخري في اديس ابابا في يناير 2006م. وقامت الطائرات الامريكية وتلم التابعة لحلف الاطلنطي بنقل القوات الافريقية المشاركة في قوة الاتحاد الافريقي من بلادها الي دارفور.

وتعد الولايات المتحدة الامريكية من اكبر المساهمين الماليين في ميزانية تمويل القوات الافريقية وفي تقديم الدعم الانساني من اغذية ومعدات اخري، سواء مباشرة او عن طريق المنظمات الدولية.وقد قادت الولايات المتحدة في مجلس الامن الدولي المناقشات القرارات التي صدرت منتقدة حكومة السودان، خاصة القرار الشهير رقم 1706 الذي يدعو الي وجود قوات دولية كبيرة في دارفور.

وفي بداية عام 2007 صرح وزير الخارجية الامريكي امام اجتماع لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الامريكي في فبراير 2007، بان الولايات المتحدة جعلت من حل مشكلة دارفور عن طريق التفاوض اولوية لها. واوضح انه لا يوجد تأييد كبير في الولايات المتحدة لاتباع حلول عسكرية مثل فرض حظر جوي فوق دارفور[1]. وفي اثناء انعقاد مؤتمر الدول المانحة في ابريل 2005م في اوسلو بالنرويج دعمت الولايات المتحدة الجهود الدولية لمساعدة السودان، حيث كشف

[1]- محي الدين تيتاوي، حصار السودان (قراءة سابقة لاحداث متلاحقة)، مرجع سابق، ص80

مسؤول امريكي علي انه تم ايفاد بعثة لتقييم الوضع الاقتصادي، والذي ذكر ان السودان يحتاج فترة خلال السنتين ونصف السنة القادمة الي5،2 مليار دولار لدعم عملية الانعاش الاقتصادي ماعادة الاعمار، وتؤكد الولايات المتحدة علي ضرورة مساعدة الدول الغنية للسودان من اجل التغلب علي الظروف غير الإنسانية التي يعيش فيها الملايين من السودانيين. والمعروف ايضاً طبقاً لبيانات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ان الولايات المتحدة خصصت خلال السنوات الثلاث الماضية اكثر من 1.6 مليار دولار لمساعدة السودان، انفقت الوكالة منها حتي عام 2008 أكثر من 600 مليون دولار كمساعدات انسانية طارئة في دارفور[1].

أما عن دورها مع منظمة الامم المتحدة دفعت الولايات المتحدة جهود المنظمة الدولية الرامية للتضييق علي حكومة السودان ودفعها لتسوية قضية دارفور سلمياً، ونسبة لان الولايات المتحدة الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت القوة الرئيسة المؤثرة علي الامم المتحدة ، فقد كان طابع قرارات الامم المتحدة بشأن دارفور كما في غيرها من القضايا هو الطابع الامريكي، فقد دفعت الولايات المتحدة وحلفائها بالعديد من القرارات التي تدين ممارسات الحكومة السودانية في دارفور،وتدعو للوقف الفوري لاعمال العنف وتسريح مليشيات الجنجويد وتقديم مجرمي الحرب لمحاكمة دولية، وفتح الطريق امام منظمات الاغاثة لتقديم العون لانسان دارفور،والسماح للقوات الدولية بدخول دارفور لحماية المدنيين حيث اصدر مجلس الامن مايزيد عن عشرينقراراً في هذا الصدد[2].

وعن موقفها في مفاوضات دارفور دعت الولايات المتحدة منذ البداية الي ضرورة تسوية دارفور سلمياً ،ودعت الاطراف المتنازعة في مناسبات عديدة للجلوس الي طاولة المفاوضات،وقد دفعت الادارة الامريكية جهود الاتحاد الافريقي ورعايته للمفاوضات في دارفور وحرصت الادارة الامريكية علي ارسال مندوب لحضور كل اجتماعات الاتحاد الافريقي المتعلقة بمشكلة دارفور،كما قدمت دعماً مادياً كبيراً للاتحاد الافريقي في جهوده تلك، بل قدمت مساهمات كبيرة لتغطية جولات المفاوضات المعقودة في ابوجا بشأن دارفور، وكانت الادارة الامريكية حاضرة في

---

[1]- عبده مختار موسي، دارفور من ازمة دولة الي صراع القوي العظمي، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات(لبنان -الدوحة) 2009م،

[2]- نفس المرجع ، ص290.

تلك المفاوضات السلمية،كما كانت ضمن الدول التي دفعت تجاه توقيع اتفاق ابوجا، حيث اعلنت علي الفور تأييدها للاتفاق، ودعت الحركات التي لم توقع بضرورة اللحاق الفوري باتفاق ابوجا، وبعد فشل المجتمع الدولي في اثناء الحركات الرافضة عن اللحاق بابوجا دعت الولايات المتحدة الحكومة وتلك الحركات للجلوس في طاولة المفاوضات لتسوية مشكلة دارفور سلمياً ، ودعت حركات دارفور المسلحة لتوحيد مواقفها للدخول في اي مفاوضات قادمة،ودعت لقاء اروشا، وجهود الحركة الشعبية لتحرير السودان الرامية لتوحيد الحركات المسلحة بدارفور ،كما دعت الولايات المتحدة عبدالواحد محمد نور للمشاركة في المفاوضات التي عقدت بسرت في ليبيا،وقد رفضت الحركات الرئيسة حضور الجلسة الافتتاحية فأن الادارة الامريكية اوفدت مندوبها لحضور تلك المفاوضات والمشاركة فيها.

فرنسا وأزمة دارفور:

رغم ان فرنسا كانت جزءاً من الذين تقدموا بمشروع القرار 1556 لمجلس الامن في يوليو 2004م والذي طالب حكومة السودان بنزع سلاح الجنجويد وهدد بفرض عقوبات ضد السودان الا ان الموقف الفرنسي كان يعتبر الاكثر اعتدالاً بالنسبة للدول الاوربية حيث ان فرنسا تحرص علي مصالحها في تشاد وافريقيا الوسطي والتي ستتضرر من تفاقم الامور علي الحدود بين البلدين[1].

وللحفاظ علي هذه المصالح فان فرنسا حرصت علي استضافة قمة روساء السودان وتشاد وافريقيا الوسطي علي هامش قمة الدول الفرانكفونية في فبراير 2007م للتشاور حول تهدئة الاوضاع بين السودان وتشاد والتي توترت بسبب وجود معارضة مسلحة للحكم في كل بلد علي اراضي البلد الاخر وانتهي الاجتماع الذي رأسة رئيس الاتحاد الافريقي جون اجيكوم كوفور (رئيس غانا) ورعاه جاك شيراك بالاتفاق علي ثلاث نقاط: الاولي احترام سيادة الدول وعدم السماح لاي حركات مسلحة بالانطلاق من حدود دولة لدولة اخري، والثانية خلق آلية تشاور بين الدول الثلاث لحل القضايا التي تطرأ بينهما، والاخيرة خلصت لدعم الاتحاد الافريقي في دارفور.

لكن نتيجة لنجاح السياسة الصينية في المنطقة ولاسباب اخري غيرت حكومة ساركوزي موقفها ورأت ان مصالحها في التحالف مع امريكا علي عدة محاور منها

---

[1]- مرجع سابق ، ص291

أفريفيا ولذلك عندما نشطت الولايات المتحدة للتدخل الدولي كشفت فرنسا عن إمكانية ارسال قوات ضمن القوة الدولية وذلك اتمكنها من الاشراف علي مصالحها في المنطقة وبعد قرار العمليات المختلطة والتي لا يضم تشكيلها قوات غربية سعت فرنسا لاصدار قرار يحول قواتها في تشاد الي قوات اممية ذات طابع اوروبي حتي تشكل حماية اكبر لمصالحها في تشاد بعد مشاركة الصين وماليزيا ودول عربية وافريقية في تشكيل الهجين..ولمزيد من الاستقرار في المنطقة بدأت تمارس بعض الضغوط علي رهانها الوحيد في دارفور (الاستاذ عبد الواحد محمد نور).

وفي 2007/10/25 تم احباط عملية خطف عدد (103)طفلاً تشادياً وسودانياً تتراوح اعمارهم بين 6 و 8 سنوات في محلية أدري التشادية بواسطة منظمة (لارش دو زوي) الفرنسية بزعم انهم أيتام وتود توفير أسر بديلة لتتبناهم.غير ان الناطق الرسمي باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين نفي ان يكون الاطفال المعنيين أيتاماً (وقد وصلت أسر الاطفال لمطار انجمينا بحثاً عنهم عندما انتشر الخبر) بينما اكدت وزير الدولة بالخارجية الفرنسية لحقوق الانسان، راما أياد (السنغالية الاصل) بأن العملية غير قانونية[1].غير ان المعارضة الفرنسية أكدت علم الحكومة الفرنسية بالعملية، كما ان السلطات الفرنسية ابلغت الحكومة التشادية بشكوكها حول العملية وحذرت منها فقامت الحكومة التشادية بأحباطها علي الفور وتم اعتقال 16أوروبياً هم تسعة فرنسيين بينهم ثلاثة صحفيين وسبعة أسبان هم افراد طاقم الطائرة في تشاد وطيار بلجيكي بالاضافة الي موظفين تشاديين اثنين. ووجهت لهؤلاء تهماً تشمل "خطف قاصرين" و "الاحتيال" و "التواطؤ"[2].وسعت فرنسا لاخراج الصحفيين وطاقم الطائرة. وزار الرئيس الفرنسي ساركوزي تشاد وكان نتيجة لذلك تم اطلاق سراحهم بدعوي محاكمتهم في فرنسا. ولم يتم ذلك وقد احتجت الحكومة السودانية علي ذلك.

وفي تطور اخر اعلنت فرنسا في مطلع مارس 2008 انها فقدت احد جنودها في غرب السودان الذي كان ضمن قوات القوة الاوروبية (EUROR) لاحلال الامن في شرق تشاد وافريقيا الوسطي والتي اتخذت من شرق تشادمعسكراً لها. وبعد ايام

---

[1] - موسي دودين الحر مامن،الانشقاقات وسط الحركات المسلحة في دارفور واثرها علي فرص تحقيق السلام، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2012م ص[188]

[2] - المرجع السابق ، ص[189].

قليلة اعلن الجيش السوداني انه حصل علي (جثة) الجندي الفرنسي قرب منطقة (أبوجرادل) بغرب دارفور ،وتم نقل الجثة الي الخرطوم لتسليمها للاتحاد الاوروبي. وكان الجندي الفرنسي قد دخل في سيارة جيب مع ستة جنود فرنسيين آخريين الي موقع القوات المسلحة السودانية وقاموا باطلاق النار من مدفع رشاشة علي الجيش السوداني الذي تعامل معهم بالمثل مما ادي الي جرح اثنين من القوات السودانية وقتل خمسة مواطنين وجرح أربعة آخرين بقرية القرعاية التي تقع في موقع الحدث. واحترقت عربة الجنود الفرنسيين الذين لازوا بالفرار حسب بيان الجيش السوداني. وقد اعتذرت فرنسا للحكومة السودانية مفسرة الحدث بأن دخول القوة للاراضي السودانية جاء عن طريق الخطأ.

تظل فرنسا لاعباً مهماً في أزمة دارفور .بما لها من مصالح حيوية في المنطقة خاصة انها تأوي احد قيادات الحركات المسلحة في دارفور عبد الواحد محمد نور زعيم حركة تحرير السودان المتمردة علي حكومة الخرطوم.وقد شهدت العلاقات بين الطرفين شداً وجذباً بسبب موقف فرنسا من ازمة دارفور .كما عرضت فرنسامؤخراً مشروع وساطة بين الحكومة السودانية والحركات المعاضة،غير الموقعة علي اتفاق ابوجا لسلام دارفور .غير ان مذكرة اوكامبو بتوقيف البشير سارت بالاحداث في اتجاه جديد حيث اتخذت فرنسا موقفاً متشددا عندما اقترحت مقابل تعليق إجراءات المحكمة الجنائية بحق البشير تسليم الخرطوم وزير الدولة للشؤون الانسانية والي جنوب كردفان الحالي احمد محمد هرون، والقيادي في الدفاع الشعبي علي كوشيب لمحكمة لاهاي وهددت باستخدام حق النقض (Veto) حال اقدام مجلس الامن علي التصويت لتعليق إجراءات المحكمة دزن استجابة الخرطوم للشروط الفرنسية. غير ان الحديث عن فرنسا لا تكتمل خيوطه الا بدراسة اللاعبين الآخرين الفاعلين في مسرح الصراع الدولي في المنطقة،الصين والولايات المتحدة الامريكية.

ومع كل ذلك، فقد عكست ازمة دارفور رغبة الادارة الامريكية في محاصرة وتطويق النفوذ الفرنسي والصيني في السودان ودول القارة الافريقية باعتبارهما المنافسين الاساسيين لها في السيطرة علي النفط في افريقيا،ففي حين حصلت شركة توتال الفرنسية علي امتياز استكشاف واستخراج النفط من البلوك 15 في دارفور ،فان

اقليم دارفور ذاته يشرف علي مناطق النفوذ الفرنسي، وتحديدا في تشاد وغرب افريقيا.

دور جمهورية الصين:

ابدت جمهورية الصين الشعبية اهتماما كبيرا بقضية دارفور،والتي تعد القوة الاكثر اهمية في افريقيا في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية حالياً ،حيث نجحت بكين في تحويل علاقاتها مع الدول الافريقية من مساندة النظم الشيوعية الي اقامة علاقات قائمة علي المصالح المتبادلة، خاصة المصالح الاقتصادية.

لذلك فقد اعربت بكين عن دعمها لتنفيذ اتفاق سلام دارفور،الذي تم التوصل اليه بين الحكومة واكبر فصائل المتمردين في دارفور،علي ان ذلك الاتفاق يشكل خطوة محورية لحل مسالة دارفور بالوسائل السلمية.وتأكيد موقف الصين كذلك لاسلوب عدم ممارسة الضغوطات علي السودان لحل ازمة دارفور،لانه ليس الخيار الافضل لتسوية النزاعات خشية من عودة القضية السودانية الي حالة الاشتعال.فالحكومة الصينية كانت حريصة علي متابعة مسألة دارفور عبر مبعوثيها وتقديم مبالغ اغاثة انسانية وصلت الي عشرة ملايين دولار امريكي لاقليم دارفور،وارسال فريق من سلاح المهندسين (275فرداً)، اضافة الي برامجها بعيدة المدي بخصوص البيئة الدارفورية فقيرة الحال، وذلك بتوصيل المياه اليها[1].وعقب المواقفة علي دعم قوة الامم المتحدة في دارفور حسب قرار مجلس الامن رقم (1706) 30/اغسطس/2006، وصف السفير الصيني لدي الامم المتحدة "وانج جوانجيا" اتفاقية السلام كشرط اساسي لاستمرار الاستقرار في دارفور مؤكداً موقف بلاده الرافض لاسلوب ممارسة الضغوط علي حكومة الخرطوم لحل الازمة باعتباره لم يكن يوماً الخيار الافضل لتسوية النزاعات،ومطالباً بالحوار كأسلوب لحل الازمة.

وقد وقفت الصين في مجلس الامن ضد مشروع قرار بفرض عقوبات اقتصادية قوية ضد السودان حيث تعد احدي مؤيدي السودان الاقوياء. وتؤمن الصين انه يمكن حل قضية دارفور عن طريق اتباع المبادئ الاربعة التي اقترحها الرئيس الصيني "هوجينتاو" وهي،اولاً : الحفاظ علي سيادة السودان ووحدة اراضيه. ثانياً : حل القضية بالوسائل الدبلوماسية والالتزام بالحوار والتنسيق علي اساس

[1]- عبده مختار موسي مرجع سابق، ص80.

المساواة.ثالثاً : يتعين علي الاتحاد الافريقي والامم المتحدة القيام بادوار بناءة في مهمة حفظ السلام في دارفور.رابعاً : ضرورة تحسين الوضع في دارفور والاحوال المعيشية للسكان المحليين.

وأشار الرئيس الصيني الي ان ضعف التنمية هو جذر مشكلات دارفور جميعها، وانه يجب علي المجموعة الدولية ايضاً ان يكون لديها مخطط طويل المدي يعمل علي وضع استراتيجية تنموية وتحديثية لاقليم دارفور بالتشاور مع حكومة السودان.

جهود الاتحاد الإفريقي:

بذل مجلس السلم والامن الافريقي في اطار الاضطلاع بالتكليف الموكل اليه من قبل الاتحاد الافريقي لتعزيز السلام والامن والاستقرار في دارفور جهودا مستمرة والتصدي للنزاعات والازمات الداخلية في افريقيا وذلك بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات المعنية الاخري، بما في ذلك الاجهزة الاخري للاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية/ الآليات الاقليمية لمنع النزاعات وادارتها وتسويتها، ومجل الامن للامم المتحدة واللجنة السياسية الامنية للاتحاد الاوربي وشركاء الاتحاد الافريقي الاخرين.

وفي اطار القمة الافريقية التي عقدت بأديس ابابا في 2003 فقد قرر مجلس السلم والامن الافريقي بأرسال فريق متخصص لتقيم حجم المأساة التي تدور بين حكومة السودان والمتمردين في دارفور، وبناءا علي ذلك تم ارسال خبراء عسكريين قوات افريقية قوامها 2000 جندي لحماية فريق العمل وتم تعزيز هذه القوات الي ان وصل عددها 7000 جندي في 2005 لمراقبة وقف اطلاق النار وحماية المدنيين[1].

الدور الريادي الذي قامت به الاتحاد الافريقي حول الازمة في دارفور هو الوساطة الدبلوماسية التي قامت بها في ادارة المفاوضات والحوار بين الحكومة والمتمردين في اتفاقية ابوجا 2006 والتي وقعت عليها حركة جيش تحرير السودان بقيادة ميني اركو مناوي، ولكن الاتفاقية لن تلبي سقف الطموحات لدي الحركات

[1] - ألن برونيه، مجلة المجموعة الدولية لادارة الازمات، تفويض الاتحاد الافريقي حول مراقبة وقف اطلاق النار في دارفور، العدد231، 2006، ص33

الدارفورية الاخري هذا بالاضافة الي الخلافات التي برزت بين شركاء اتفاق الدوحة مما دفعت جيش تحرير السودان بالرجوع الي التمرد مرة اخري.

وفي 2007 اعلنت الاتحاد الافريقي تحويل الازمة في دارفور الي مجلس الامن الدولي وذلك علي ان حجم الكارثة في الاقليم اكبر من امكانيات المنظمة الاقليمية ، وهذا الاتجاه دفع الامم المتحدة علي اصدار القرار 1769 والذي بموجبة تم احالة الازمة في دارفور لتكون خاضعة لعملية مشتركة تتضمنها الامم والمتحدة والاتحاد الافريقي تحت المسمي الجديد "البعثة المشتركة للاتحاد الافريقي و الامم المتحدة (يوناميد)".

ويري الباحث ان الجهود الدولية لتعزيز السلام في دارفور منذ فترة بداية العملية السلمية، تأثرت بتحولات متباينة ادت لتغيير مجري المسار الدبلوماسي والسياسي، ويمكن تلخيص تلك الجهود في نقطتين:

أولاً : مصالح سياسية واقتصادية:

وتشمل جهود الدول العظمي،التي تتمثل في الدور الامريكيوالاور بي وجمهورية الصين الشعبية، هذه الجهود ترافقت معها دور ايجابي وآخر سلبي من خلال مشاركة الدول في العمليات التفاوضية. والقاسم المشترك في مصالح الدول العظمي تجاه أزمة دارفور هو البترول والمعادن، بالنسبة لدولة الصين تعتبر هي الحليف الاستراتيجي للسودان وبينهما شراكة اقتصادية ولاسيما البترول والشركات الاخري فمن الطبيعي ان تدافع الصين عن توجهات السودان في جلسات مجلس الامن فيما يخص ازمة دارفور حفاظاً لمصالحها الاقتصادية، ولكن رغم ذلك لن تستطع الصين استخدام "الفيتو"حق النقد نظراً علي ان مصالحها مع الولايات المتحدة اكبر واهم عن علاقتها مع السودان. اما الولايات المتحدة الامريكية دائماً تستخدم السلاح "التيكتيكي"مع السودان في صياغة قرارات مجلس الامن الدولي ضد الخرطوم وطرحها لاعضاء المجلس للتصويت حولها مع ضمان ترجيح كفتها لان فرنسا وبريطانيا تمثل الحليف الاستراتيجي لها ضد ميزان القوي الاخري التي تمثلها الصين وروسيا، والهدف من هذا كله هو المصالح الذاتية للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وايضا إطماع في موارد السودان البترولية والمعدنية وخاصة منطقة دارفور التي تعتبر من الاماكن الغنية بالنفط واليورانيوم والذهب،

بالاضافة الي وفرة مواردها الطبيعية من مياه واراضي زراعية شاسعة وغنية وثروة حيوانية ومقومات سياحية مما يجعل المنطقة محل اهتمام للدول الكبري.

ثانياً :الدعم الانساني:

وهذا يأتي في إطار المنظمات الطوعية الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في دارفور منذ بداية النزاع وحتي الآن، وتأتي منظمة الامم المتحدة ووكالاتها في طليعة المنظمات في مجال التفاوض وتعزيز السلام، وفي مجال الخدمات الانسانية والطوارئ ، تعمل وكالات الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوشا) ،والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ،منظمة الاغذية العالمية، صندوق الامم المتحدة لرعاية الاطفال (اليونسيف) ،صندوق الامم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي و منظمة الهجرة الدولية،والتي اوكلت لها العمل في شتي المجالات الانسانية من خدمات طوارئ وادارة الأزمات وتنفيذ مشاريع ذات الاثر السريع في الحقل الصحي والتعليمي والخدمي والعون القانوني.

التحول المريع الذيتطور ت به الازمة في دارفور كان نتيجة للقصور وعدم الاهتمام من قبل السلطات السودانية و مجتمعها المدني في ادارة الازمة التي بدأت بمطالب محدودة من قبل الحركات المسلحة اذ لا تتعدى مطالبها (عشرة مليارات جنيه سوداني) تتمثل في المطالبة بالتنمية والخدمات لاقليم دارفور،وا عادة تفعيل المشاريع الزراعية والمصانع التى تم ايقافها منذ فترة طويلة كإنذار مبكر للقائمين بأمر ادارة شئون الدولة،ولكن الحكومة تجاهلت تلك المطالب و اعتبرتها مطالب تعجيزية متهماً عناصر الحركات بالمرتزقة وقطاع الطرق ، ويجب حسمهم عسكرياً .

وفي ختام فعاليات مؤتمر الفاشر الشهير 2003م، أمن الحاضرين على اهمية تنمية الاقليم ويجب الاتصال بالعناصر المتمردة في كل من منطقة وادي هور وجبل مرة والجلوس معهم بالحوار والتفاوض على اساس المصلحة العامة، وأكد الفريق إبراهيم سليمان والي ولاية شمال دارفور ان اي حل لا يتعدى الحلول السياسية مع المتمردين يعتبر تأجيج للازمة و استفحال المشلكة[1].

[1]- محمود خالد الحاج و مصطفي ابو العزائم وآخرون، دارفور الحقيقة الغائبة، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، 2004م، ص51

أما عن الدور الاقليمي والدولي في ازمة دارفور، يري الباحث عندما عجزت الجهود الوطنية في حل الأزمة، تدخلت جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي في محاولة لادراك الموقف قبل فوات الاوان وكانت كل المؤشرات تنصب حول اللجوء للخيار السلمي لحل الازمة في إطارها القومي والاقليمي محذراً الاطراف السودانية من عدم التعامل برد الفعل في هذه المرحلة بالذات ويجب علي الحكومة والمجموعات الثائرة ضبط النفس حتي لا يتكرر المشهد الي ما لا يحمد عقباه ، وفي جلسة مجلس السلم والامن الافريقي قرر ممثلي الدول المشاركة في اجتماع اديس ابابا الذي عقد في يونيو 2003 التدخل الاقليمي لحفظ الامن في اقليم دارفور الذي يشهد قتال عنيف بين حكومة السودان والجماعات المتمردة ، وكانت ابرز تلك الهجمات علي الاطلاق هو الهجوم الذي شنته حركة جيش تحرير السودان لمدينة الفاشر وخاصة المطار الذي استطاع المتمردين تدمير طائرات حربية كانت راكضة بالمطار اثناء الهجوم ، وبعدها توالت هجمات المتمردين للاهداف العسكرية في حاميات كتم وكلبس وكرنوي والطينة بشمال دارفور، والهجوم علي نيرتيتي وروكرو ازوم ومكجر بغرب دارفور هذا التصعيد العسكري ادي الي تدهور الوضع الامني والانساني باقليم دارفور حيث وسقوط الاف من ارواح المدنين جراء المعارك التي دارت بين الطرفين نتج عنها نزوح مجموعات كبيرة من السكان المدنيين عن قراهم واللجوء الي اماكن اخري لحماية انفسهم. هذا الوضع المتعظم دفع المجتمع الدولي علي اصدار اكثر من 23قراراً من مجلس الامن الدولي في الفترة من 2003 الي 2014م تدعو الاطراف المحلية وخاصة الحكومة الى التعاون من اجل ايجاد حل سياسي لازمة دارفور.

الفصل الثالث

الوساطة الدولية

جاء ميلاد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور امتداداً للعمليات السلمية السابقة والتي دأبت عليها المجتمع الدولي والاطراف الاقليمية والوطنية منذ بداية الازمة بالاقليم، وبعد الاعتراف الضمني لحكومة السودان بأن قضية دارفور تمثل احدي الاز مات الوطنية التي تهدد السلم والامن، ويجب حلها بالحوار والتفاوض وان استخدام العنف والعنف المضاد لا يولد الا المزيد من الاحتراب والتشظي ومعاناة انسانية وامنية لابناء الوطن.

المبحث الأول

دور الوساطة المشتركة

الوساطة المشتركة المعنية في هذا الجال هو الوسيط القطري والوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والامم المتحدة في دارفور، بعد ان اجاز مجلس السلم والامن الافريقي في دورته المنعقدة في ابوجا بتاريخ 2008/7/21م توصيات لجنة حكماء افريقيا في الاستراتيجية الجديد لسلام دارفور برئاسة السيد/ ثابو امبيكي الرئيس السابق لجمهورية جنوب افريقيا وبدعم من المجتمع الدولي واللجنة الافريقية رفيعة المستوي تم اختيار العاصمة القطرية الدوحة لتكونمقراً دائماً لاجراء المفاوضات بين حكومة السودان والحركات الدارفورية المتمردة، وقد اسندت مهمة الوساطة لمعالي الوزير/ احمد عبدالله آل محمود نائب رئيس الوزراء القطري، ومن جانب البعثة الاممية: الوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والامم المتحدة السيد/ جبريل باسولي وزير خارجية بوركينافاسو[1]. وقد جاءت الوساطة المشتركة متضمنة طرفين رئيسيتين هما: الوساطة القطرية و الوساطة المشتركة للاتحاد الافريقي والامم المتحدة العاملة في دارفور.

(1) الوساطة القطرية:

ظلت دولة قطر على مدى السنوات الماضية وبخاصة منذ أن تولى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى مقاليد الحكم في يونيو 1995، تقدم كل عون ومساعدة للإخوة في الدول العربية والإسلامية وتقف

[1] نقلا عن موقع الاتحاد الافريقي علي شبكة الانترنت،في دورته المنعقدة في ابوجا ،2008/7/21م.

إلى جانب شعوب هذه الدول الشقيقة في كل المحافل الإقليمية والدولية مناصرة لها ومدافعة بشدة عن قضاياهارائداً في الوساطة الذكية.

وجاء الدور القطري المتميز في تحقيق الوفاق والاتفاق بين أبناء البلد الواحد تعبيراً عن الرغبة القطرية الصادقة في إشاعة روح المصالحةو التسامح ونبذ الخلاف والانقسام، فكان هذا الأمر أولى ثمار النجاح القطري وخطوة أولى من شأنها تعزيز الجهود القطرية الناجحة التي كانت تتحرك في كل الاتجاهات لدفع مسيرة السلام.

كما نجحت مجهودات قطر في توحيد الفصائل الدارفورية لتحقيق التقارب بين وجهات نظر ومطالب الحركات المقاتلة مما يفضي لرسم صورة الحلول المتكاملة للقضية، وقد ظلت الدوحة وفية لما تعهدت به منذ أن اتجهت لبذل وساطتها الحميدة بين الفرقاء السودانيين في اطار رؤاها ومواقفها الدولية القائمة على مد يد العون للجميع لاحتواء كل ما من شأنه أن يعوق مسيرة الاستقرار والتنمية في المنطقة.[1]

إن ما يجعل قطر مؤهلة لقيادة عملية تحقيق السلام بدارفور أنها محل قبول بل أنها تحظى بثقة الأطراف المعنية بالقضية خاصة الحركات المسلحة والحكومة السودانية وزعماء قبائل دارفور بجانب أن الدوحة ولاعتبارات سياستها الخارجية المتوازنة أصبحت فاعلاً دولياً مهماً ولذلك فهي تحظى بالتأييد والسند الدولي[2].

(2) الوساطة المشتركة للاتحاد الافريقي والامم المتحدة:

أنشئت البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمليات السلام في دارفور رسمياً من قبل مجلس الأمن في 31 يوليو 2007 بعد تبنيه القرار 1769 تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتعرف البعثةاختصاراً بـ "يوناميد". وتعددت المسميات ومنها القوات الهجين او العملية المختلطة، تسلمت "اليوناميد" مقاليد الأمور من "أميس" بعثة الاتحاد الافريقيفي السودان رسمياً في 31 ديسمبر 2007م[3].يجدد التفويض (الولاية) سنوياً، وقدّم تجديده حتى 31 أغسطس 2014 بعد تبني مجلس الأمن القرار 2113 في 30 يوليو2013م.

معلومات أساسية عن البعثة

التفويض:

---

[1]- هنادي محي الدين شرف الدين، دور الوساطة القطرية في حل نزاع دارفور ،مرجع سابق، ص57

[2]- المرجع السابق، ص59

[3]- قسم الشئون المدنية ببعثة اليوناميد، تفويض وصلاحيات البعثة الهجين، القطاع الغربي، مكتب الجنينة، 2013م

حماية المدنيين–

الإسهام في تأمين المساعدات الإنسانية .

مراقبة تنفيذ الاتفاقيات والتحقق من ذلك.

المساعدة في العملية السياسية الشاملة.

الإسهام في ترقية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون .

الموقع:

توجد رئاسة البعثة في الفاشر بولاية شمال دارفور ، ولها رئاسات قطاعات فيكلّ من الجنينة (غرب دارفور)، ونيالا (جنوب دارفور) إلى جانب قطاع فرعي توجد رئاسته في زالنجي (وسط دارفور) ومكتب تنسيق في العاصمة الخرطوم. تنتشر البعثة في 35موقعاً موزعة عبر سائر أنحاء ولايات دارفور الخمس ولها مكاتب متابعة لوجستية في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا ومنتجع عنتبي اليوغندية.[1]

جهود الوساطة المشتركة في وثيقة الدوحة:

بذلت الوساطة القطرية والوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والامم المتحدة جهودا مشهودة من أجل الحفاظ على وحدة واستقرار السودان وتحقيق السلام في كل أراضيه، وكانت قطر التي احتضنت بتوجيهات من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد محادثات الدوحة لرأب الصدع بين أبناء إقليم دارفور، أحرص الدول على وحدة السودان وترابه.[2]

وجاء دور الوساطة المتميز في تحقيق الوفاق والاتفاق تعبيرا عن الرغبة الصادقة في إشاعة روح المصالحة والتسامح ونبذ الخلاف والانقسام حيث شكل الاتفاق الإطاري الذي وقعت عليه الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة كبرى فصائل دارفور في العاصمة التشادية مؤخرا اختراقا كبيرا باتجاه تحقيق السلام في اقليم دارفور، فكان اولى ثمار نجاح الوساطة وخطوة اولى من شأنها تعزيز الجهود القطرية الناجحة التي كانت تتحرك في كل الاتجاهات لدفع مسيرة السلام الذي ما كان ليتحقق لولا الرعاية الكريمة للقيادة القطرية وبعثة اليوناميد لمفاوضات الدوحة.

---

[1]- نقلا عن موقع اليوناميد علي الشبكة العنكبوتية http//:www.unmission.unamid.org

[2]- ناصر الحموي، اتفاق دارفور يتوج الدوحة عاصمة عالمية لصنعوا إرساء السلام.. قطر بذلت جهودا مشهودة للحفاظ على وحدة واستقرار السودان /صحيفة الشرق الاوسط عدد 2010-02-23

كما عكست الإشادات العربية والإقليمية والدولية بالجهود القطرية المبذولة من اجل توحيد الفصائل الدارفورية بشكل واضح مدى التقدير على المستويين الإقليمي والدولي للوساطة القطرية في ملف دارفور وأهميتها باتجاه رسم صورة الحلول المتكاملة للقضية، حيث ظلت الدوحة وفية لما تعهدت به منذ ان اتجهت لبذل وساطتها الحميدة بين الفرقاء السودانيين، في اطار رؤاها ومواقفها الدولية القائمة على مد يد العون لكل الاشقاء في سبيل حل أي أزمة تعوق مسيرة الاستقرار والتنمية في المنطقة العربية.

كانت بداية العمليات التفاوضية لجهود الوساطة المشتركة التوقيع علي وثيقة حسن النوايا وبناء الثقة بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة بالدوحة في 17/فبراير/2009 وبحضور لجنة الوساطة القطرية وممثلين للاتحاد الاوربي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي تمهيداً للدخول في مفاوضات جديدة.

ووقع عن جانب الحكومة د. امين حسن عمر وعن الحركة د. جبريل ابراهيم وعن دولة قطر احمد بن عبد الله ال محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية و جبريل باسولي الوسيط المشترك للامم المتحدة والاتحاد الافريقي. وذلك وسط حضور كثيف يتقدمه الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ود.نافع علي نافع مساعد الرئيس وعدد من سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسفراء دول جوار السودان.[1]

واعلن الجانبان فى بيان عقب التوقيع نيتهما فى العمل علي وضع حد للصراع الدائر بينهما، وقررا في هذا الصدد اعطاء العملية السلمية الاولوية الاستراتيجية علي ما سواها لتسوية الصراع فى دارفور .ووافقا علي اتباع نهج شامل يخاطب جذور المشكلة ويحقق السلام الدائم في البلاد. واكد البيان الكف عن كافة صنوف المضايقات تجاه النازحين وضمان انسياب مساعدات الاغاثة الي من يستحقها دون اية عراقيل. ووافق الجانبان علي الالتزام بتبادل الاسري واطلاق سرح المسجونين والمحكومين والمحتجزين والمعتقلين بسبب النزاع بينهما بناء للثقة وتسريعا للعملية

[1]-نقلاً عن موقع صحيفة آخر لحظة علي الشبكة الانكبوتية عدد 2009/02/19م، توقيع وثيقة «حسن النوايا وبناء الثقة» بين الحكومة والعدل والمساواة- الدوحة وكالات آخر لحظة، صفحة رأي.

السلمية . وتعهد الجانبان باتباع الاتفاق الاطاري بمحادثات جادة تؤدى الى انهاء الصراع فى اقصر وقت ممكن لايتجاوز ثلاثة اشهر.

اكد باسولى ضرورة احلال سلام دائم فى السودان، وقال انه كوسيط سيكثف من جهوده مع الحركات المسلحة الاخرى فى دارفور ومع المجتمع المدنى حتى لا يشعر احد فى السودان بأنه مستثنى او مهمش. وعبر عن ثقته فى ان مساهمات دولة قطر فى موضوع سلام دارفور تبقى اساسية.وناشد قطر تقديم مساعدات انسانية لتخفيف معاناة النازحين والمهجرين وضحايا الحرب فى دارفور. كما اهاب بالمجتمع الدولى والدول المجاورة للسودان استمرار دعمها لعملية السلام بما يسهم فى انجاح المحادثات اللاحقة بالدوحة. وناشد الاطراف الاخرى المعنية فى السودان الانضمام الى هذه المبادرة بالدوحة من اجل احلال السلام فى السودان ، سائلا الله عزل وجل ان يهب المعنيين بهذه القضية النجاح والتوفيق.[1]

في 21 ابريل2009 ،استأنفت دولة قطر مشاوراتها المكثفة حول اقليم دارفور استكمالا للجهود التي تبذلها اللجنة العربية برئاسة دولة قطر لاحلال السلام بين الحكومة السودانية والفصائل التي تحمل السلاح في الاقليم. وشهد مقر وزارة الخارجية نشاطا دبلوماسيا مكثفا بدأه سعادة السيد احمد بن عبد الله آل محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية بلقاء مع وفد حركة العدل والمساواة برئاسة جبريل ابراهيم رئيس وفد التفاوض في الحركة وأحمد حسين آدم الناطق باسم الحركة، حيث اكد الوفد حرص الحركة على حل النزاع حول دارفور بالطرق السلمية.[2]

في 23 ابريل 2009م بدأ ممثلو خمسة فصائل سودانية تنتمي لإقليم دارفور زيارة للدوحة بهدف إجراء مشاورات تمهيدا لانضمامها إلى مفاوضات موسعة تضم حركة العدل والمساواة والحكومة السودانية. وتضم الفصائل السودانية حركة تحرير السودان — قيادة الوحدة، وحركة التحرير — جناح خميس عبدالله ابكر، وحركة تحرير السودان — جناح جوبا، وحركة العدل والمساواة — جناح ادريس از رق وجبهة القوى الثورية المتحدة. وأكد محجوب حسين الناطق الرسمي باسم حركة تحرير السودان — قيادة الوحدة عضو هيئة القيادة العليا للحركة ان مشاركة هذه الحركات في حوار

[1]- المصدر السابق،ص65

الدوحة تأتي استجابة لنداء وجهه الزعيم الليبي معمر القذافي حيث سبق ان اجرت مفاوضات أثمرت بـ "ميثاق طرابلس" تحت الرعاية الليبية بقيادة العقيد القذافي الذي أشرف بشكل كامل على الميثاق. وأضاف ان هذه الحركات أتت تحت رئاسة وقيادة حركة تحرير السودان — قيادة الوحدة باعتباره الفصيل الاساسي الذي له وجود عسكري على الأرض، وان الهدف من زيارة الدوحة التشاور مع المسؤولين بدولة قطر للعمل على وضع خريطة طريق جديدة تؤمن السلام الدائم وليس الجزئي للإقليم.

في 6 مايو 2009م استأنفت الدوحة جولة جديدة من المفاوضات المباشرة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في فندق شيراتون الدوحة بحضور الوسيط القطري وجبريل باسولي الوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والامم المتحدة والجنرال سكوت جريشن المبعوث الخاص للرئيس الامريكي للسودان وعيسى مارو المبعوث الفرنسي الخاص بالسودان وسفراء الدول دائمة العضوية[1]. وافتتح الوسيط القطري اللقاء بكلمة اكد فيها أن الهدف من الاجتماع استكمال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق حسن النوايا وبناء الثقة الذي وقع في فبراير الماضي في الدوحة، ولبحث موضوع الحالة الإنسانية وموضوع تبادل الأسرى بين الجانبين. وحث سعادته الوفدين على أن يتحليا بالحكمة والصبر والتعاون لإنهاء هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن. فيما أعرب المبعوث الامريكي عن ثقته بقدرة الدوحة على إنجاح المفاوضات حول دارفور مؤكدا دعم بلاده للجهود التي تبذلها دولة قطر والوسيط الأممي الافريقي جبريل باسولي.

وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية القطرية أكد في اجتماع مبعوثي الدول الخمس للسودان أهمية اللقاء لدعم وتعزيز جهود السلام في دارفور. وقال إن مساعينا في الوساطة وجهود شركائنا الدوليين تعمل كلها في البحث عن حل ناجع ونهائي للأزمة.. مشيرا الى أنها أزمة معقدة تتطلب تضافر الجهود المحلية والاقليمية والدولية، واننا نسعى من خلال اجتماعنا هذا الى تقوية هذا الدعم وتعزيزه. وأوضح سعادته ان قضية دارفور ظلت تؤجج الهم الاقليمي والدولي لسنوات مضت.. لافتا

[1]-صحيفة الرأية القطرية /استئناف مفاوضات الدوحة وسط تفاعل كبير لبلوغ مراحل السلام في دارفور/الدوحة عدد 2009/5/8م ،ص17

فى الوقت ذاته الى ان هذا الصراع المؤسف كلف الكثير من الأرواح، وأدى الى ترك الأهالي لديارهم وفقدان الأموال والممتلكات. وأكد الوسيط القطري ان الحل النهائي لمشكلة دارفور يجب ان يستند الى الاجماع الوطني الواسع الهادف الى حل عادل وشامل ودائم يوقف الحرب ويكون مدخلا الى سلام مستدام يقوم على اعتماد الحوار وسيلة وحيدة لحل القضايا، والتأكيد على وحدة السودان وصون ترابه. وأكد انه في سبيل الوصول الى سلام مستدام يتطلب من الأطراف المختلفة تقديم تنازلات بهدف الوصول الى حلول مرضية للازمة تضمن حلا عادلا ودائما واستصحاب الاتفاقيات السابقة والبناء على ما انجز عليها ومراعاة التمثيل المتوازن في المفاوضات المقبلة والإعداد الجيد لها بما يساعد على نجاحها[1].

وتأكيداً لذلك أن دولة قطر تبذل جهودا مع السيد جبريل باسولي الوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والامم المتحدة في إطار اللجنة الوزارية العربية الافريقية وفق مرتكزات محددة هي انخراط جميع أطراف الصراع بما فيها المجتمع المدني في العملية السلمية الجارية، واقناع الاطراف بوقف أعمالها العدائية، وتحقيق سلام عادل تظهر آثاره على الارض بصورة عاجلة وضرورة تدفق المساعدات الإنسانية دون عوائق وتحقيق المصالحة. وأعرب سعادته عن قناعة دولة قطر بان المجتمع الدولي في حاجة الى اظهار التزامه القوي بمساعدة اهل دارفور في تحقيق السلام والتنمية في المنطقة على المدى الطويل والعمل على تحقيق المصالحة الداخلية بين فئات المجتمع الدارفوري. ودعا سعادة وزير الدولة للشؤون الخارجية المجتمع الدولي، وكافة الشركاء الآخرين للاستمرار في دعم عملية سلام الدوحة لمنح اهل دارفور الأمل في سلام دائم وعادل، وقال ان على الجميع تقع مسؤولية تاريخية لتحقيق السلام في المنطقة، مجددا التزام دولة قطر بالمضي قدما في مساعيها بمساعدة الجهود الدولية المخلصة وبالتنسيق المشترك مع جهود الوسيط المشترك للاتحاد الافريقي، معربا عن الأمل في الوصول الى رؤية واضحة المعالم للسلام في دارفور.

فيما كانت مفاوضات السلام حول دارفور بين ممثلي حركة العدل والمساواة والحكومة السودانية تتواصل في الدوحة مع انضمام بعض الفصائل، طرحت فرنسا في الثاني من يونيو الماضي خريطة طريق تقوم على ثلاثة بنود رئيسية بتسوية

[1]- صحيفة الرآية القطرية، تغطية جلسة المشاورات حول المفاوضات المباشرة، فندق شيراتون ،الدوحة، قطر، مايو 2009م

فورية لقضية المعتقلين، مع الاخذ في الاعتبار ان كافة الاطراف هي سودانية، وأن تقدم الحكومة مبادرة حقيقية بعيدا عن افكار السحق العسكري، وقبول حركة العدل والمساواة لبقية حركات التمرد، وخصوصا انضمام حركة عبد الواحد نور للمفاوضات.

وتستند المبادرة الفرنسية التي اطلقها السيد برونو جوبير المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية الفرنسية لشؤون افريقيا، الى قناعة مفادها ان الازمة في دارفور هي التي تسببت في توتر العلاقة بين السودان وتشاد وليس العكس وان النزاع يؤدي الى زعزعة استقرار المنطقة باكملها. وتعكس الخطة الفرنسية حرص باريس على دعم الجهود القطرية من اجل احلال السلام، بالتنويه بجهود سعادة السيد احمد بن عبد الله آل محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية، وتشيد بالجهود التي تبذلها الدوحة منذ منذ اكتوبر الماضي، حيث بدأت عملية السلام في الدوحة وتولد الامل في الافق حيث اعتبرت الدول الخمس الكبرى الدوحة مركز ثقل لحل الأزمة.

وفي سبتمبر 2009م[1] عقدت بمقروزار ة الخارجية القطرية جلسة المشاورات القطرية مع وفد حركة العدل والمساواة من اجل تحقيق سلام دارفور. حيث بحث وفد حركة العدل والمساواة مع الوسيط القطري الاستعدادات لعملية استئناف الحوار المزمع اطلاقه في اكتوبر بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة. واشاد الوفد بنتائج الاجتماع منوها بالدور القطري المتميز والحيادي في إدارة المفاوضات وأثنى على الجهود التي تبذلها دولة قطر من اجل دفع عملية السلام في السودان.

وفي الثاني عشر من اكتوبر 2009م[2] أكد الوسيط القطري "أن محادثات السلام في دارفور التي تستضيفها الدوحة بالتنسيق مع السيد جبريل باسولي الوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والأمم المتحدة قطعت شوطا مقدرا استطاعت من خلاله أن تؤسس اطارا لعملهاوتثبّ ت مبدأ الحوار والتسوية السياسية كحل أوحد لقضية دارفور"ثمّ ن المشاركون الجهود التي تبذلها دولة قطر لإحلال السلام في دارفور مؤكدين أنها تلقى احتراما وتحظى بترحيب دولي واسع من أجل احلال السلام وأضاف في افتتاح ورشة العمل الفنية المعنية بسلام دارفور التي بدأت بمشاركة وفود

---

[1]- هنادي محي الدين شرف الدين، دور الوساطة القطرية في حل نزاع دارفور، مرجع سابق، ص67

[2]- تقرير بعثة اليوناميد النصف الاخير من العام 2009، مكتب الممثل الخاص لبعثة الاتحاد الافريقي والامم المتحدة،الفاشر اكتوبر 2009م.

من 20 دولة ومنظمة واتحادا أن مسيرة السلام تعترضها بعض الصعاب التي تبطئ من التقدم في المسائل الجوهرية للحل النهائي تعود لعدة أسباب من أهمها فقدان الثقة بين أطراف النزاع والخلاف بين الحركات المسلحة والصعوبات التي تواجهها في طريق التوحد وضرورة شمولية العملية السلمية. وقال الوسيط القطري إن الوساطة تسعى بكل ما في وسعها للتغلب على هذه الصعاب، فبالاضافة إلى التشاور مع الشركاء وأطراف النزاع فان الوقت حان للحصول على دعم آخر وهو الاستعانة بالخبرات الفنية التي تمت دعوتها للمشاركة في الورشة لتقدم مقترحات حول أفضل السبل لتسريع العملية السلمية للوصول إلى حل شامل في دارفور.

وكانت الورشة الفنية المعنية بسلام دارفور اختتمت اعمالها بالدوحة في الرابع عشر من اكتوبر 2009م بمشاركة العديد من الخبراء المهتمين بقضية دارفور والذين يمثلون المنظمات الدولية والاقليمية وبعض الدول وكذلك مراكز الدراسات المعنية بقضايا السلام. وأكد سعادة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود وزير الدولة للشؤون الخار جية ان الاجتماعات كانت فرصة للتفاكر حول بعض الجوانب الفنية المتعلقة بعملية السلام، وقد اعتمدت الورشة بعض التوصيات الفنية القيمة التي ستأخذها الوساطة في الاعتبار والتي من الممكن الاستفادة منها في مسيرة العملية السلمية. واضاف ال محمود اننا ننظر الى الورشة على انها جزء من الترتيبات المستمرة التي تضطلع بها الوساطة.

وفي الصياغ ذاته التقى الوسيط القطري، وسعادة جبريل باسولي الوسيط المشترك للامم المتحدة والاتحاد الإفريقي في مفاوصات سلام دارفور بممثلين عن حركة العدل والمساواة ووفد من حركة وجيش تحرير السودان القوى الثورية، حيث اجرت الوساطة مشاورات مكثفة مع الحركتين إضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، التي وصلت للدوحة في سبيل بلورة رؤية ومنهجية واحدة لإطلاق عملية المفاوضات التي تمهد للمرحلة النهائية[1]. وشدد أحمد حسين آدم الناطق باسم حركة العدل والمساواة على اعتبار منبر الدوحة منبرا وحيدا يتفق عليه الجميع في مفاوضات سلام دارفور، مشيداً بالالتزام القطري في الاستمرار بالعمل على حل القضية وعملية إعادة الإعمار في الإقليم على مستوى البناء والتنمية. وشدد على

[1]- صحيفة الرآية القطرية ،مصدر سابق

التزام الحركة بالاستمرار بالمفاوضات مع الحكومة بالرغم من عدم الالتزام الأخير باتفاق حسن النوايا، الذي وقعته الحركة مع الحكومةسابقاً .[1]

وفي 20 نوفمبر 2009م تسلّم الوسيط القطري وثيقة رؤى ومقررات المجتمع المدنى الدارفوري بشأن القضايا التى يجب تضمينها فى بنود التفاوض بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة لتحقيق وبناء السلام العادل والمستدام فى دارفور ودور المجتمع المدنى فى جميع مراحل عملية السلام. وأعرب الوسيط القطري عن تقديره للجهود التي بذلها ممثلو المجتمع المدني الدارفوري من اجل بلورة رؤية واضحة تعبر عن احتياجات الواقع الذي يعيشه الاقليم. واكد في كلمته مخاطباً الجلسة الختامية للاجتماع التشاوري تقدير دولة قطر للجهود التي بذلها ممثلو المجتمع الدارفوري والتوصيات التي انتهوا إليها في اعلان الدوحة منوها بأن الوساطة ستأخذها بعين الاعتبار والتقدير وستكون عوناً وطرفاً في تحقيق السلام، معربا عن امله بان يتم التوصل للاتفاق مطلع عام 2010م.

وفي 18 يناير 2010 افتتح الوسيط القطري ورشة العمل الفنية المعنية بسلام دارفور بحضور الخبراء ولجنة الوساطة العربية الإفريقية برئاسة دولة قطر والوسيط الأممي الإفريقي، واكد سعادته أن دولة قطر تعمل بالتنسيق مع الوسيط الدولي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى جبريل باسولي من أجل التوصل لحل شامل فى دارفور، وانها متفائلة بتحقيق هذا الهدف مرحباً بتحسن علاقات السودان وتشاد كثمرة لاتفاق الدوحة بين البلدين. منوها بالخطوة التي أسفرت عن توحد 4 حركات في طرابلس، ومؤكداً ترحيب لجنة الوساطة بهذه الجهود وباختيار الحركات الست قيادة موحدة واتخاذهمقراراً بالمجيء إلى الدوحة حيث أعلنت 4 حركات دارفورية مسلحة توحدها، وأنها سوف تشارك في مفاوضات الدوحة وهي حركة تحرير السودان بقيادة ادم بخيت، وحركة التحرير وحدة جوبا جناح محمد صالح حربة، وفصيل النمور السودانية المنشقة عن خميس ابكر وفصيل جار النبي[2]. حيث عقدت لجنة الوساطة المشتركة لقاءات مع مجموعة اديس ابابا التي تضم 8 حركات حيث استمعت الى

---

[1]- تقرير بعثة اليوناميد النصف الاخير من العام 2009، مصدر سابق

[2]- صحيفة سودانايل الالكترونية/ انضمام اربع فصائل دارفورية لركب السلام في الدوحة/ الخرطوم 2010م/موقع الصحيفة علي شبكة الانترنتwww.sudanile.com

رؤيتهم للتفاوض، وسط أجواء من التفاؤل بانضمام مزيد من الحركات الدارفورية لمنبر الدوحة، وأعلن الوسيط القطري ان عبد الواحد محمد نور رئيس حركة تحرير السودان المقيم في باريس اصبح مع منبر الدوحة وسيشارك في اي لحظة في المفاوضات، ولكنه وضع شرط تقرير المصير وذلك حسب المتحدث باسمه، واضاف في حديث أدلى به لفضائية "الشروق" السودانية ان الوساطة لا تتدخل فيما طرحه عبد الواحد وان هذا يرجع الى المتفاوضين، وقال: نحن لم نغير موقفنا كوساطة وحددنا 18 يناير للتشاور و24 يناير لبدء المفاوضات "ولكن ذلك لابد ان يواكبه مشاورات". وشدد على رفض الوساطة تأجيل المفاوضات.

وفي 4 فبراير 2010م أمهلت لجنة الوساطة برئاسة دولة قطر والوسيط المشترك للامم المتحدة والاتحاد الافريقي أطراف دارفور المجتمعين بفندق شيراتون الدوحة 48 ساعة للرد كتابيا على النقاط المحورية التي خلصت اليها الوساطة بعد سلسلة من الاجتماعات عقدتها مع المجموعات الدارفورية والتي تشمل وفد الحكومة ووفد حركة العدل والمساواة ووفد مجموعة طرابلس ووفد مجموعة اديس ابابا.

وفي 6 فبراير 2010م تسلمت لجنة وساطة مفاوضات دارفور برئاسة الوسيط القطري والوسيط المشترك للامم المتحدة والاتحاد الافريقي جبريل باسولي، ردودا من الفصائل المسلحة الموجودة في الدوحة، "العدل والمساواة، ومجموعة طرابلس" علي الأسئلة المتعلقة بمستقبل العملية التفاوضية لأطراف دارفور مع الحكومة السودانية. وأكدت التزامهما بالسلام خيارا استراتيجيا لحل نهائي لمشكلات السودان.

قالت وساطة سلام دارفور إنها تسلمت وفى اطار استئناف مفاوضات سلام دارفور بالدوحة، من لجنة الصياغة التى شكلتها الوساطة أخيرا مشروع وثيقة سلام دارفور، وأوضحت فى بيان لها بهذا الصدد عقب اجتماع عقدته بالدوحة، أنه تم اعداد هذه الوثيقة على اساس اتفاقيات السلام التى تم توقيعها والاتفاق الاطارى الذى تم توقيعه فى الدوحة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة فى 23 فبراير 2010م والاتفاق الاطارى واتفاق وقف اطلاق النار الموقعان فى الدوحة بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة فى 18 مارس 2010 ومواقف الاطراف والحلول المقترحة التى تبلورت من خلال هذه الاتفاقيات الاطارية وما عبرت عنه الاطراف فى اللجان التفاوضية ومبادرات وتوصيات مؤتمرى المجتمع المدنى التى عقدت فى

الدوحة فى شهر نوفمبر 2009 وشهر يوليو 2010 ومبادرة اهل السودان ونتائج التشاور مع اللجنة الوزارية العربية الافريقية المشتركة والشركاء الدوليين لتكون اساسا موحدا للسلام فى دارفور تطرح على الجميع دون استثناء.

ولفت البيان إلى أن هذه الوثيقة ستكون بمثابة الأساس الذى تقوم عليه المحادثات حول اتفاق الحل الشامل والنهائى بينما تقوم الوساطة على اساسها بتنظيم جولة اخيرة من المفاوضات مع الحكومة والحركات وممثلى المجتمع المدنى من اجل الوصول الى توافق تام على الوثيقة المقترحة ومن ثم الحل النهائى.

ونوه البيان أنه تم الاتفاق بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة على استئناف المفاوضات بينهما فى يوم 29 سبتمبر 2010 .. داعيا جميع الحركات المسلحة للسعى من اجل الانضمام الى المفاوضات الجارية والمشاركة فيها بصفة فعالة حتى يتم تسوية هذه المسألة تسوية شاملة وعادلة تلبى المطالبات المشروعة لاهل دارفور.[1]ودعت الوساطة الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة إلى الالتزام بتنفيذ الاتفاق الاطارى الموقع بينهما فى فبراير 2010 لخلق الظروف المناسبة لاستعادة الاستقرار من أجل التنمية والاعمار فى جميع ربوع دارفور.[2]

كما ناشدت الوساطة الاطراف بتقديم التنازلات الضرورية وايجاد البيئة المواتية لاعادة الثقة وتحقيق الامن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصولا إلى السلام الدائم المنشود. ودعت الوساطة الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة إلى الالتزام بتنفيذ الاتفاق الاطارى الموقع بينهما فى فبراير 2010 لخلق الظروف المناسبة لاستعادة الاستقرار من أجل التنمية والاعمار فى جميع ربوع دارفور.[3]

وفي 11/يوليو/2011م وبحضور لجنة الوساطة المشتركة لمفاوضات سلام دارفور وجامعة الدول العربية واللجنة الافريقية رفيعة المستوي والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وممثلي البعثات الدبلوماسية وبعثة اليوناميد وممثلي الدول ووسط حضور دولي واقليمي كبير تم التوقيع علي وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة بقيادة

---

[1]- الشرق الأوسط بيان من وساطة سلام دارفور يدعو جميع الأطراف إلى المشاركة فى جولات التفاوض القادمة

[2]- هنادي محي الدين شرف الدين، دور الوساطة القطرية في حل نزاع دارفور ،مرجعسابق،ص70

[3]- صحيفة الصحافة السودانية: الخرطوم عدد 2011/4/27

د.تجاني سيسي، بعد جولات مارثونية عديدة نجحت الوساطة في اقناع الطرفين علي التوقيع.

ويري الباحث ان علي الرغم من ان الوثيقة جاءت شاملة وحوت كل النقاط الجوهرية التي كانت تشكل معضلة بين الفرقاء الا ان الحالة تبقي كما هي عليها ما لم تتم تسوية شاملة بانضمام الفصائل الدارفورية الكبري (حركة العدل والمساواة جناح جبريل ابراهيم، وتحرير السودان جناح عبدالواحد نور ومني اركو مناوي). جاءت وثيقة الدوحة متضمنة سبع ابواب وسوف يقوم الباحث بتحليلها وفق منهج الدراسة والوقوف علي امكانية تنفيذ الوثيقة والصعوبات التي تواجها ومستقبل وثيقة الدوحة و عملية السلام في دارفور. فالوثيقة كما اسلفنا انها جيدة وجاءت ملبية لرغبات اصحاب المصلحة ،ولكنها لابد من إسنادها بعمل جاد تستطع الاطراف من خلالها التعاون علي تطبيق بنود الاتفاق علي ارض دارفور، عملية التطبيق الفعلي والتزامات الاطراف المعنية بالوثيقة بإمكانها تهيئة المناخ السياسي والدبلوماسي وتوفير فرص وخيارات عديدة لانضمام الفصائل الاخري، وفي حالة التماطل والتلكؤ التي كانت السبب وراء انهيار اتفاق "ابوجا" لسلام دارفور الذي تم التوقيع عليه 2006 حينها قد يتكرر المشهد في ان السودانيين غير حريصين علي السلام ويرجع ذلك لنمازج كثيرة بالاضافة الي ابوجا هناك اتفاقات: نيفاشا مع الحركة الشعبية، اتفاقية القاهرة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي ومؤتمر البجة وغيرها من الاتفاقات الثنائية التي وقعتها الحكومة مع الفصائل والاحزاب وقد تأثرت لاحقاً لعدم التزام الاطراف وخاصة الحكومة في الوفاء بما عليها من إلتزامات.

الفصل الأول - حقوق الإنسان والحريات الأساسية

الفصل الثاني - تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور

الفصل الثالث - تقاسم الثروة والموارد القومية

الفصل الرابع - التعويضات وعودة النازحين واللاجئين

الفصل الخامس- العدالة المصالحة

الفصل السادس- وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية

الفصل السابع - آليات الحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ وأحكام نهائية[1].

[1]- وثيقة الدوحة للسلام في دارفور،يوليو 2011م، ص3

المبحث الثاني:

الامن والسلام الاجتماعي في وثيقة الدوحة:

تأتي قضية الامن والسلام من اولويات الهموم الدولية التي تمثل تحدي كبير للمنظمات والهيئات المعنية بقضايا نشر ثقافة السلام والمصالحة والتسامح بين الشعوب.[1]

مفهوم عمليات السلام:

يعتبر تنظيم عمليات دعم السلام من الاساليب المتبعة في تخفيف التوتر، ودعم وقف اطلاق النار، أو اتفاقيات السلام، او انشاء منطقة عازلة بين المجموعات المتحاربة، من اجل تعزيز وتشجيع الظروف المؤدية الي السلام الدائم.[2]

ما هي عمليات دعم السلام؟

يصف مصطلح عمليات دعم السلام مبادرات المساعدة الدولية المنظمة الخاصة بدعم صيانة ومراقبة وبناء السلام ومنع قيام وانبعاث الصراعات والنزاعات العنيفة. وهناك فئتين او نوعين من عمليات دعم السلام هما: حفظ السلام وتطبيق السلام ،وتقوم عمليات حفظ السلام بمراقبة ودعم تأسيس السلام ،عادة في سباق اتفاقيات السلام وفي عمليات تطبيق السلام التي تعمل علي خلق وايجاد الظروف المؤدية للسلام ،ويسمح لها بأستخدام القوة.

اما تعريف السلام فهو:

السلام في اللغة العربية من مصدر (سلم) ويستعمل اسماً بمعني الأمان والعافية والتسليم والاستسلام والصلح والبراءة من الصلح.[3]وهي تعني السلم، والسلام والسلامة من العيوب والعديد من المعاني الايجابية الاخري.

---

[1]- جي غورو ديف، اثر النزاعات المسلحة علي الامن القومي والسلام العالمي، ورقة علميةمنشورة علي صحيفة واشنطن بوست الامريكية، عدد 1997/05/02م، واشنطن// مقالات و آراء..

[2]-نيوكولا جونستون،منظمة العفو الدولية،النقاط ال15 الخاص بتطبيق حقوق الانسان في عمليات دعم السلام الدولية، نيويورك منظمة العفو الدولية" 19/تموز /يوليو 2004م.ص[2]http://www.web،-amnesty.org/pages/aboutai ress-peace-eng

[3]-معجم تهذيب اللغة1/ 675، معجم مقاييس اللغة ص210، لسان العرب 2/ 395،القاموس المحيط ص [275].

كما يقصد بالسلم او السلام بأنه حالة من التوافق تتحقق بين طرفين إذا توافر الانسجام وعدم وجود العداوة. والسلام حالة من الوئام والأمن والاستقرار تسود الاسرة والمجتمع والعالم وتتيح التطور والازدهار للجميع.

السلام هو عدم الاعتداء والهدوء ومحبة الناس لبعض وفض العنصريه والكراهيه. وهو حالة من الهدوء والسكينة وغيبة القلاقل، وفي السياسة العالمية يستخدم مصطلح السلام كمعاكس للحرب واعمال العنف، ووجود السلام لا يعني بالضرورة وجود الانسجام التام بين الشعوب المختلفة او طبقات المجتمع المتباينة او الدول المتنافسة فحتي في وقت السلم يدخل الناس في الصراعات كالحملات الانتخابية والسجالات والحوارات وغيرها. ومما يتبين من التاريخ جنوح الغالبية الي صنع السلام ومحاولة احلاله والسلام لا يشعر به الا من عاش ويلات الحرب. السلام يفسر علي انه حالة من التعايش السلمي بين قوميتين مختلفتين وعادة تاتي الحرب قبل السلام،ايضاً تستخدم كلمة السلام بالعربية بمعني التحية وهو كذلك اسم من اسماء الله الحسني.[1]

والسلام فى الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى اللغوىوا إنخصص فى كل ما يحقق الأمن والأمان. وتشير الادبيات إلى المعنى الاصطلاحي للسلام، بأكثر من تعريف. فقد اتسع مفهوم السلام من السلام السلبي (أي غياب الحرب والنزاعات والصراعات) ليشمل السلام الايجابي(أي غياب الاستغلالوا إيجاد العدل الاجتماعي) وهناك علاقة ارتباطية بين السلام السلبي والسلام الايجابي.

هناك ثلاثة مفاهيم تستخدم في مجال مفهوم السلام وهي :

1 – صناعة السلام : وهو مساعدة اطراف النزاع للوصول إلى اتفاقتفاوضي.

2 – حفظ السلام: وهو منع اطراف النزاع من الاقتتال فيما بينها.

3 – بناء السلام: وهو تشييد ظروف المجتمع حتى يستطيع ان يعيش في سلام، وهذا يشمل عدة طرائق مثل التربية في مجال حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية،

---

[2]- مداولات المناظرة المفتوحة التي دارت بجامعة جنيف على مدار يومي 29 و30 الجاري حول موضوع "ما هو السلام العادل؟" "" وذلك في إطار الاحتفال بالذكرى المئوية لحصول هنري دونان(سويسري ومؤسس الصليب الأحمر) على جائزة نوبل للسلام. شارك في المناظرة كل من يوسي بيلين(وزير العدل الإسرائيلي الأسبق)، وستانلي هوفمان (مؤسس ورئيس مركز الدراسات الأوروبية بجامعة هارفارد)، ودافيد ليتل (محام أمريكي متخصص في مجال القانون الدولي الإنساني)، وا إدوارد سعيد (أستاذ شرف بجامعة كولومبيا).

وزيادة المساعدات والتكافل الاجتماعي، واستعادة الانسجام والتآلف بين فئات المجتمع الواحد. والسلام ضمن هذا المفهوم يتطلب توافقا بين الفرد ومجتمعه، وبين الرجل والمرأة، وبين البيئة والإنسان بوصفه نوعا بيولوجيا[1].

السلام الاجتماعي:

انطلاقا من معني السلام بصفة عامة، والذي اما يعرف بغياب المظاهر السالبة مثل العنف، او بحضور المظاهر الايجابية مثل الهدوء والاستقرار، والصحة والنماء والخ..يمكن ان نقترب من مفهوم السلام الاجتماعي. يتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر مختلفون بالضرورة عن بعضهم بعض، سواء في انتمائهم الديني، او المذهبي او موقعهم الاجتماعي، او الوظيفي ولكن يجمعهم جميعا ما يمكن ان نطلق عليه "عقد اجتماعي" اي إلتزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع. الخروج عن هذا العقد يمثل انتهاكاً لحقوق طرف، واخلالاً بالتزامات طرف اخر مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف.[2]

والهدف من برنامج السلام أن يعيش العالم بمختلف ثقافاته في جو من التسامح والوحدة، وبالرغم من شعارات العولمة والوحدة الدولية إلا أن هذه الوحدة تتحكم فيها محددات مثل الاسرة، المجتمع والمجموعات الاثنية والوطنية وغيرها. وللأديان مساهمة كبيرة في تطوير مفهوم السلام والمحبة والصبر والتسامح وغيرها.وبالنظر الي هذه التعريفات والمفاهيم النظرية يري الباحث ان السلام هو الغاية التي ينشدها المجتمع الدولي ويسعي عليه بقوة القانون واللوائح التي يحفظ للشعوب الكرامة الانسانية والعيش في محبة ووفاق جامع، وكل الاتفاقات والوثائق التي تبرم بين الطوائف المتنازعه ياتي محور الامن من الاولويات الضرورية قبل الدخول في المفاوضات المباشرة وبوجود وساطة دبلوماسية قوية ومحترفة كما هو الحال في غالب جلسات الحوار ويصطلح عليه في لغة التفاوض (وقف اطلاق النار والترتيبات الامنية) اي تهيئة المناخ او الهدنة التي تبني الثقة في مناقشة البنود الاخري.

---

[1]- قاسم الصراف،اتجاهات المعلمين والمتعلمين نحو مفهوم السلام،في كتاب من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الحادي عشر، 1995–1996،الكويت،ص 134

Social Sciences An Introduction to peace concept- مريم محمد/ موقع العلوم الاجتماعية مفهوم السلام وكيبيديا ،مارس 2007م/ [2]

وبالرجوع الي وثيقة الدوحة للسلام في دارفور اشارت الوثيقة في فصلها السادس علي وقف اطلاق النار الدائم والترتيبات الامنية النهائية والتي ركزت من خلالها علي تكوين فريق العمل المعني بتنفيذ عملية المراقبة والتحقق وفك الارتباط وتحديد مناطق عازلة وتجميع قوات الحركات ومن ثم البدء في مرحلة تسريح الجنود ودمجهم في الهيئات المدنية او استيعابهم في المؤسسات العسكرية والشرطية والقوات النظامية الاخري حسب الشروط التي تحددها تلك المؤسسات وذلك لضمان سريان الاتفاق ومن ثم المشاركة في نزع سلاح المليشيات الاخري، بالتنسيق مع بعثة اليوناميد وثلاثة اعضاء من كل طرف وممثل واحد عن دولة قطر.

وفي هذا يشير الباحث علي ان اولي الخطوات نحو تعزيز السلام والامن الاجتماعي في دارفور لعملية الدوحة بدأت في فبراير 2009 عندما وقعت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة جناح الدكتور خليل ابراهيم علي وثيقة إطارية من خلالها بناء ثقة وتهيئة المناخ تمهيداً للدخل في جولات حوار تفاوضية، وبحضور لجنة الوساطة المشتركة اتفقت الطرفان علي مسودة حسن النوايا التي دعت فيها علي ضرورة وقف إطلاق النار والعمليات العدائية والبدأ في برامج تبادل الاسري علي امل الدخول في تفاصيل المشاورات وجلسات التفاوض، وهذه الخطوة تؤكد علي ان محور الامن يعد من الاولويات الضرورية في تعزيز السلام الاجتماعي.

الترتيبات الامنية في وثيقة الدوحة:

خاطبت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في فصلها السادس حول الترتيبات الامنية ووقف اطلاق النار في الاقليمالمادة (62) بأن تلتزم الأطراف بتوفير الأمن والحماية من كل أشكال الاعتداء البدني، وكافة أشكال العنف الجنسي، والاستغلال، والاختطاف، وتجنيد الأطفال، وعمالة الأطفال، والحجز التعسفي، وفرض "الضرائب" غير الرسمية، وفرض الفديات، والمصادرة غير القانونية للممتلكات؛ ومعالجة أثر أمثال هذه الانتهاكات باتخاذ الخطوات اللازمة لضمانعدالةٍ ناجعة وناجزةبدعمٍ من اليوناميد. بجانب التزام الأطراف باحترام الطابع المدني والإنساني للمعسكرات التي تأوي النازحين والمحافظة عليه.[1]

[1]-وثيقة الدوحة للسلام في دارفور،الفصل السادس"الترتيبات الامنية النهائية"، المادة (62) مبادئ عامة ،ص[71]

وتمثل التدابير الامنية المسئولية الاساسية لاي حكومة، وهي الوظيفة المحددة للدولة ذات السيادة لتطبيق القانون والنظام ورد الحقوق وتحقيق العدل بين المواطنين وستقوم الحكومة باتخاذ اجراءات استباقية وحاسمة لتوفير الامن لكل المواطنين في دارفور، وستسعي في سبيل ذلك الي التعاون مع الشركاء الدوليين بقيادة بعثة اليوناميد وبما يتسق مع ولايتهم. ولمخاطبة الاسباب الجذرية المختلفة لعدم توفر الامن في دارفور، ولتحقيق ذلك لابد من تطبيق الخطوات التالية:

- إكمال اعداد استراتيجية امنية شاملة وتفصيلية تحقق الاستقرار وتعزز السلام وتساهم في اعادة الاعمار بالتعاون مع الادارات المحلية المنتخبةمؤخراً وبالتشاور التام مع جميع اصحاب الشأن في دارفور.
- تحديد تدابير وقائية لمكافحة انعدام الامن وتطبيقها لتحقيق الاستقرار في الاقليم.
- العمل علي التوصل الي تدابير امنية مع دول الجوار شبية بالاتفاقية الامنية بين السودان وتشاد لوقف تدفق السلاح وتقييد حركة المجموعات المسلحة، بما يضمن إنعدام مصادر جديدة لعدم الاستقرار.
- شروع الحكومة في عملية نزع سلاح متزامنة من كل المجموعات المسلحة في سباق استراتيجيتها الشاملة لبناء السلام.
-حماية المدنيين مع ايلاء اهتمام خاص بالنازحين علي ان يتم ذلك بالشراكة والتعاون مع العمليات الحالية التي تطلع بها اليوناميد.
- تعمل الحكومة علي حماية جميع المناطق في دارفور من المجموعات المسلحة، وذلك عبر تعزيز قدرات الاجهزة الامنية للدولة وحماية النازحين وتقوية آليات مراقبة الحدود وتفعيلها. كما تعمل علي التفاوض حول اتفاقيات وقف اطلاق النار مع المتمردين المتجاوبين، واكمال عملية ادماج قوات الحركات الموقعة علي اتفاق ابوجا واعلان الالتزام في القوات المسلحة السودانية.
- ستكون هناك مشاورات مع الشركاء ثناء مراحل تحديد وتطبيق التدابير الامنية، وسيكون الدعممطلوباً حسب الاقتضاء.[1]

وكذلك نصت الوثيقة علي تشكيل اللجنة المشتركة لوقف اطلاق النار والترتيبات الأمنية في دارفور بعد التوقيع على إتفاق الدوحة، بغرض حل النزاعات

[1]- ادم خاطر/ استراتيجية الحكومة لحل مشكلة دارفور/صحيفة الصحافة عدد 28/مايو 2011م/ الخرطوم

بين الأطراف، ومتابعة تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم، والترتيبات الأمنية النهائية، كذلك التحكيم في المخالفات والانتهاكات وقبول الشكاوى من قبل الأطراف المعنية، وتتألف اللجنة من ممثلين عن حكومة السودان، التحرير والعدالة، قطر، جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وتقوم كل من الصين والنرويج وكندا بدور مراقب في اللجنة.. وقد إلتأم الاجتماع الثالث للجنةمؤخراً برئاسة الممثل الخاص المشترك كبير الوساطة ببعثة الأمم المتحدة في دارفور محمد بن شمباس بالخرطوم[1]. من جانبه وجه شمباس رسائل عديدة الى أطراف وثيقة الدوحةمؤكداً التزام اليونميد بالاتفاق ومساعدة كل الأطراف في الوصول الى السلام في دارفور لتحقيق التطور المطلوب والتنمية المنشودة والتي يعد خطوة متقدمة لوقف إطلاق النار والشروع في تطبيق بند الترتيبات الأمنية،مرحباً بقرار الحكومة للاستجابة لملاحظات لجنة وقف اطلاق النار ونزع السلاح، وتفكيك المليشيات،واصفاً مهمة الأمم المتحدة بدعم كل هذه الخطوات الإيجابية التي تعززها عملية التطور والتحقق ونزع السلاحوا عادة الدمج، وذلك بالتعاون مع كل الأطراف بما فيها السلطة الاقليمية التي بدأت في عقد مؤتمرات للسلام وبث ثقافة السلم الاجتماعي والتي نجحت فيها، بحسب وصف شمباس، لكنه عاد وأبدى قلقه من حادثة اطلاق النار على النازحين متزامنة مع ورشة السلم الاجتماعي بزالنجى.. داعياً الى مزيد من حفظ السلام والاستقرار مرحباً باطلاق الحكومة لمعتقلي العدل والمساواة الاثني عشر، ودعا الى الإسراع باطلاق السبعين الآخرين للإسهام في تطبيق الإتفاق داعين الشركاء الدوليين بالدفع للمفاوضات واكتمال تنفيذ وثيقة الدوحة،مرحباً بمشاركة حركة العدل والمساواة في الاجتماع الثالث بعد توقعيها لاتفاق السلام مع الحكومةمعتبراً الخطوة بالمشجعة لبقية الحركات باللحاق بالسلام في دارفور.

تبادل ممثلا الحكومة والتحرير والعدالة الاتهامات بشأن ما تمأخيراً في تنفيذ الترتيبات الأمنية،يوضح أين تقف عملية الترتيبات الأمنية وكيف أنها تعيق عملية تنفيذها وانزال اتفاق الدوحة الى أرض الواقع، فممثل التحرير والعدالة قال: إن نزع سلاح المليشيات هو العقبة الأولى لتنفيذ الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية، ودعا الحكومة باتخاذ خطوة جادة في ذلك وانفاذ الترتيبات الأمنية، وتقديم الدعم اللوجستي

[2]- عيسي جديد/ الترتيبات الامنية..جدل التنفيذ/ الصحافة السودانية عدد الاربعاء فبراير 2014

لجيش الحركة واستيعاب ثلاث كتائب بالجيش السوداني بحسب اتفاق الدوحة.. وأشار الى أن الحكومة لم تلتزم، وأن قواتهم ما تزال في أماكنها لعدم إيفاء الحكومة بالدعم اللوجستي، رغم أن الحركة قد قدمت خارطة تواجد قواتها الى الأمم المتحدة.. ويضيف أن العقبة الأساسية هي عدم نزع سلاح المليشيات والمتفلتين، وطلب من الحكومة والمجتمع الدولي دعم متطلبات الترتيبات الأمنية حتى يتسنى لحركة التحرير والعدالة الانخراط في العمل السياسي كحزب، ويسهم في تنمية دارفور..وعلى ذات السياق أكد السفير عادل عبد العزيز مدير المنظمات بالخارجية ممثل السودان أن ما يعيق تنفيذ بند الترتيبات الأمنية هو عدم تسليم حركة التحرير والعدالة لخارطة تواجد قواتها،راملياً الكرة في ملعب الحركة بعد التنفيذ، وهو الأمر الذي نفاه ممثل التحرير والعدالة ليبقى الجدل بينهم وبين السفير أن هناك 800 عسكري من الحركة تم دمجهم، بالإضافة الى 17ضابطاً ..مشيراً الى أن الحكومة قطعت شوطاً كبيراً لإنفاذ الاتفاق عبر تكوين السلطة الاقليمية، وتكوين هياكل الخدمة المدنية، والعمل على عودة النازحين وا ٍعمار دارفور.. بينما أكد ممثل حركة العدل والمساواة نهار عثمان نهار المشاركة لأول مرة في اجتماعات الأمم المتحدة بلجنة وقف اطلاق النار والترتيبات الأمنية وأنهم سيكونوا مع السلام خطوة بخطوة، ويدعون الحكومة الى الإسراع في تنفيذ بند الترتيبات الأمنية حتى يتسنى لهم العمل كحزب سياسي يسهم في السلام بدارفور.

وبمدنية الفاشر بولاية شمال دارفور انطلقت أعمال مؤتمر أهل دارفور للسلام والتنمية بمشاركة دولة قطر، وذلك تحت شعار "سلام .. وحدة ..تنمية" .. ترأس الوفد سعادة الدكتور أحمد محمد المريخي مدير إدارة التنمية الدولية بوزارة الخارجية، وبحضور سفير دولة قطر لدي السودان السيد اشد عبد الرحمن النعيمي ومشاركة سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبعثة اليوناميد إلى جانب دول مصر وليبيا وتشاد وقيادات أبناء دارفور ومنظمات المجتمع المدني ورجالات الإدارة الأهلية[1].

وأكد الدكتور أحمد المريخى، في كلمة ألقاها نيابة عن الوسيط القطري، أن قطر حكومة وشعبا ما زالت مستمرة فى دعم الجهود من أجل البناء والتنمية فى دارفور..

[1]- زايد الحيمودي . مؤتمر السلم والامن الاجتماعي حول وثيقة الدوحة . الشرق الاوسط عدد 2012 الفاشر

مشيرا إلى أن فعاليات المؤتمر ما هى إلا نتاج وثمرة لعمل مثابر لتحقيق السلم والمصالحة والتي أثمرت عن توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

وأضاف: تؤمن دولة قطر بأن السلم والأمن والتنمية متلازمة ثلاثية لا ينفصل عنصر فيها عن العناصر المتبقية الأخرى، كما تؤمن بأنه لا سبيل لتحقيق سلام دائم ولاعيش كريم الا بتيسير سبل العودة الطوعية لكي يستأنف الناس حياتهم الطبيعية .. إن دولة قطر تسهم من خلال برنامج التنمية بدارفور في تحقيق طموحات وتطلعات أهل دارفور في تحسين الظروف المعيشية من خلال تنفيذ مشاريع متكاملة ومستدامة تساهم في إرساء الأمن والاستقرار.

و وعد بتنفيذ البرنامج على مرحلتين، الأولى القصيرة المدى ويكون فيها التدخل على مستوى 50 تجمعا قرويا و20 محلية موزعة على الولايات الخمس، ويشمل البرنامج بناء مراكز خدمات نموذجية تحتوي على محطات مياه ومراكز صحية ومدارس أساس وأخرى ثانوية ومراكز شرطة ومساجد وبناء مجمعات سكنية للعاملين في هذه المراكز، كما يشمل أيضا تمكين الأسر من توفير سبل كسب العيش وكذلك تعزيز الوئام والسلم الاجتماعي، إضافة لتمكين الأسر من بناء سكن نموذجي لها .. وتستهدف هذه المرحلة 150 ألف نسمة بميزانية إجمالية قيمتها 31 مليون دولار.

وأضاف المريخي أن المرحلة الثانية تستهدف شريحة أوسع وذلك من خلال مؤتمر المانحين الدولي لتنمية دارفور والمزمع عقده أواخر 2013م[1]، وذلك لحشد الجهود الدولية لضمان مشاركة أوسع في تنمية دارفور. وأوضح أن المنظمات القطرية الإنسانية بدأت فعليا خلال شهر يونيو الماضي في إجراءات تنفيذ تلك المشاريع التنموية وذلك بعد دراسة الحاجة والأولويات في الأقاليم الخمسة. ونقل تقدير وشكر سعادة الدكتور العطية إلى جمهورية السودان الشقيقة حكومة وشعبا وجميع شركاء قطر في إعادة الإعمار والتنمية في دارفور، كما تقدم بالشكر إلى الاتحاد الافريقي ممثلا في البروفسيور إبراهيم قمباري الممثل الخاص المشترك للاتحاد الافريقى وسعادة جبريل باسولى وزير الخارجية والتعاون الدولى في بوركينافاسو. وأشاد بجهود سعادة السيد أحمد بن عبد الله آل محمود نائب رئيس

[1]-مركز دراسات السلام وحقوق الانسان، جامعة الفاشر ، مؤتمر السلم والامن الاجتماعي حول وثيقة الدوحة، فعاليات مؤتمر المانحين، ورقة عمل ،الفاشر 2013م، ص16

مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الذي ما ادخر جهدا من أجل إنجاح عملية السلام وحرصه الدؤوب على تحقيق التنمية المستدامة فيدار فور.

وأكد النائب الأول للرئيس السوداني علي عثمان محمد طه التزام الحكومة بإنفاذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور في كل بنودها سواء في محور الأمن أو الخدمات والتنمية، وحيا ضيوف دولة قطر. وقال: نسجل الشكر والعرفان لدولة قطر الشقيقة ونحيى أميرها المفدى وولي عهدها وحكومتها وكل من أسهم في تحقيق هذا الجهد .. مشيرا إلى أن انعقاد مؤتمر أهل دارفور يؤكد تصميم أهل دارفور وعزمهم على أن يكونوا القائمين على أمر قضيتهم مبينا الغاية الكبرى. ودعا أهل دارفور إلى تحمل مسؤوليتهم في تعزيز السلام والأمن والانطلاق بدارفور إلى رحاب التنمية والنهضة والنماء.

ما تحقق في سلام الدوحة من حيث المضمون هو التقاء الإرادة لأهل السودان، أن تكون تعزيز السلام وتحقيقه وتجسيده على أرض الواقع هي مسؤولية تهم السودان في المقام الأول ومن ثم بمعاونة الشركاء والأصدقاء من الأشقاء المخلصين والاتحاد الأفريقي والوساطة المشتركة والجامعة العربية والمجتمع الدولي .. ونتطلع إلى المزيد من المشاركة الإيجابية التي تعزز وتكمل الدور الذي يقوم به أهل السودان ودارفور بصفة خاصة[1].

وهناك تحديات امنية كثيرة تواجه أهل دارفور ولكن المبشرات التي أمامنا تبعث فينا الأمل أننا قادرون على تجاوز هذه التحديات وتشكيل الواقع الجديد المشرق لأهل دارفور. وقال إننا على قناعة بأن نداء السلام وقيمة السلام تعلو الآن في أسواق تعاملنا الوجداني والانساني في دارفور. ودعا المؤتمر إلى ضرورة التمسك بالسلام والحرص على توسيع دائرته وتعميق جذوره وتعزيزه في كل أنحاء دارفور.

ودعا طه المؤتمرين إلى إرسال رسالة للمجموعات المسلحة رسالة قوية عبر هذا المؤتمر أن كفوا عن تقتيل أهل دارفور. وقال: لا تزال الأيادي ممدودة لمن يريد أن يلحق باتفاق السلام ونرحب بكل من يريد أن يلحق بمسيرة السلامإن لم نجد استجابة منهم علينا عقد العزم على عزل من يرفض نداء السلام وأن طريق السلام هو الطريق الأقصر للحصاد الإيجابى. وقال: يجب علينا أن نقيم الميزان بين

[1]- نفس المصدر السابق

الانتماء القبلي وبين الانتماء الأعلى لدارفور والسودان. وطالب الأحزاب والقوى السياسية أن تكون شريكا في مسؤولية ضمان وصيانة النسيج الاجتماعى.

وأشاد بجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبعثة المشتركة (يوناميد) وجامعة الدول العربية لتحقيق السلام في دارفور. وقال إننا نتطلع للمزيد من المشاركة، لأن تنمية دارفور تفوق طاقات أية حكومة بالنظر لحجم الدمار والخراب الذي خلفته الحرب.

"وأشاد الدكتور التيجاني السيسي رئيس السلطة الاقليمية لدارفور بالجهود التى بذلتها قطر لتحقيق السلام في دارفور .. مشيرا إلى أهمية انعقاد المؤتمر في هذا التوقيت مؤكدا المضيقدماً في طريق إنفاذ وثيقة الدوحة مهما كلفها. وأشار إلى أنه لا بديل للسلام في دارفور إلا السلام. وأضاف أن إقليم دارفور شهداستقراراً امنياً ملحوظاً عقب توقيع اتفاق الدوحة،مؤكداً أن الحرب لم تزد دارفور إلادماراً وتفرقاً وشتاتاً .مشيراً إلى ضرورة إكمال بند الترتيبات الأمنية. وأن هناك عودة طوعية تلقائية للقرى الأصلية وعلينا أن نوفر المقومات والمعينات الأساسية لتلك القرى وتوفير الأمن لها".

"وقال قمباري إن المؤتمر ينعقد في توقيت جيد وأنه يوفر فرصة للوقوف على الانجازات منذ توقيع وثيقة الدوحة، كما أنه يعتبر مواصلة حثيثة للورش التي عقدتها البعثة للتعريف بالوثيقة. من جانبه دعا الأستاذ عثمان محمد يوسف كبر والي شمال دارفور ممثل ولاة دارفور مؤتمر أهل دارفور للسلام والتنمية إلى ضرورة توجيه نداء لرافضي السلام من أبناء دارفور حملة السلاح وذلك من خلال تكوين آلية من أعضاء مؤتمر أهل دارفور لقيادةمساعٍ حثيثة لإقناعهم للحاق بوثيقة الدوحة،مشيراً إلى أن السلام بات الرغبة الأكيدة لكل أهل دارفور. واعتبر أن المؤتمر يعد محطة جديدة في مسيرة السلام وعلى خطى اتفاقية الدوحة والسلطة الإقليمية بدارفور،مشيراً إلى أهمية المؤتمر في تهيئة البيئة الصالحة وحشد القدرات واستنهاض الهمم من أجل توظيف المكاسب التي حققتها وثيقة الدوحة وتعزيز الأمن وتوسيع فرص السلام ونشر ثقافتهعلاوةً على تأكيد توفر الإرادة السياسية بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة".

ويري الباحث ان بند الترتيبات الامنية ووقف اطلاق النار يعد من المضامين الاساسية لنجاح الوثيقة ليس بالضرورة الحديث عن السلطة والثروة والحوار والتشاور والمصالحة في بيئة غير آمنة، وكذلك الحديث عن العودة الطوعية والتعويضات وغيرها كلها تعد استهلاك سياسي في غياب الامن والطمأنينة، ويفترض علي القائمين بأمر تنفيذ الوثيقة العمل علي نزع سلاح المليشيات المنتشرة في اماكن واسعة بالاقليم ، فمنذ توقيع الاتفاق 14/يوليو 2011م وحتي الان لن تتغير الاحوال الامنية علي الارض وهذه الظواهر السالبة تتشابه بشكل كبير اعراض فشل اتفاق ابوجا 2006م وان عدوي فشل الاتفاقات في السودان له مسببات وايادي تعبث بها وتحيل دون تنفيذ بنودها. والرؤية واضحة اذا تطرقنا علي التحديات والصعوبات التي تواجه وثيقة الدوحة وتعيق مسار تنفيذها.

قبيل التوقيع عليها من قبل الحكومة وحركة التحرير والعدالة في يوليو2011م بعض المهتمين بالشأن الدارفوري حكموا علي الوثيقة بالفشل وتكرار تجربة اتفاق ابوجا، صحيح ان الوثيقة حوتها الشمول لكل النقاط التي كانت هي العقبة في تحقيق السلام وضمان تنفيذ بنود الاتفاق ورغم المشاركة الواسعة لاصحاب المصلحة في دارفور ممثلين عن اوساطهم الاجتماعية من نازحين ولاجئين ومجتمع مدني الا ان القراءة الفاحصة لمشروع سلام شامل يتطلب مشاركة فعلية لكل الحركات التي تحمل السلاح في الاقليم وخاصة المجموعات التاريخية الكبري في حركة تحرير السودان جناحي من اركو مناوي وعبدالواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة جناح جبريل ابراهيم[1]. تقوم رؤية حركة التحرير والعدالة على تقديم نظرة عامة للسياق الأمني والسياسي في دارفور، وانطلاقا من هذه النظرة تحدد الحركة جملة من النقاط التي شكلت دوافع لتوقيع هذه الاتفاقية؛ فالحركة ترى أن اتفاق الدوحة لا يلبي جميع تطلعاتها ومع ذلك فهي تقبل به لأنه هو ما استطاعت إنجازه. وتعتبر الحركة أنها قد اصطلت بنار الحرب طويلا وفي ظروف غاية التعقيد، وقد حصلت تغييرات على الأرض في دارفور فضلا عن وجود نية مبيتة من المركز في أن يُحدث تغييرات ديموغرافية ستؤول إلى مزيد من تهميش أهل دارفور وا ٍعطاء أرضهم لغيرهم، ولو فقد أهل دارفور أرضهم فسيفقدون كل شيء، ولو استمر الوضع السكاني الذي خلقه

[1]- عبده مختار موسي، دارفور من ازمة دولة الي صراع القوي العظمي ، مصدر سابق ص111-112

المركز في الاستمرار فستكون النتيجة كارثية.وتُوج هذه الاتفاقية مسعى إستراتيجيا لدى الحركة وهو الحوار السياسي، والحوار السياسي أداة قبلت به، خصوصا وأن النظام محشور –في نظر حركة التحرير -في زاوية ضيقة ويمر بفترة ضعف تمكّن الحركة من تحقيق مكاسب لا يمكن تحقيقها في ظروف أخرى. ومن الصعب ترك شعب دارفور في معسكرات من النازحين والمشردين خصوصا وأن اللحظة مناسبة لإجراء اتفاق سلمي.

ووفقا لهذا التشخيص ترى الحركة أن هنالك عدة نقاط دفعت بها إلى توقيع اتفاقية الدوحة، وهي:

• تطور الوضع بجنوب السودان: فما وقع في جنوب السودان من اتفاق بين الحركة الشعبية والخرطوم أربك –حسب حركة التحرير والعدالة- تطور الأمور في دارفور، وزاد مسارها تعقيدا.

• الانقسام والتفتت: حيث تعرف الحركات الدارفورية اختلافا وانقساما وانعدام تنسيق. وقد أثرت هذه الانقسامات على المجتمع الدارفوري قبليا وحتى على مستوى أصغر من القبيلة؛ مما أضعف موقف هذه الحركات؛ لذلك ظهرت رغبة جامحة عند أهل دارفور تنادي بضرورة طي هذا الملف.

• الفتور الدولي: حيث يوجد نوع من الركود لدى دول العالم المهتمة بشأن دارفور والداعمة للثورة بهذا الإقليم، بل تحولت النظرة الدولية من اعتبار الصراع ذا طابع سياسي إلى حصره في كونه مسألة إنسانية، وهو موقف أضر كثيرا بالقضية الدارفورية حسب الحركة.

•عدم الإقصاء: فالوثيقة تدعو لإدماج الآخرين (حركة العدل والمساواة، وحركة مني مناوي، وحركة عبد الواحد نور...) في الاتفاقية، وتترك الباب مفتوحا للتوقيع لأجل مدته ثلاثة أشهر.

• شبه إجماع: ترى حركة التحرير أنها لم تنفرد بالتوقيع؛ فلئن غابت الحركات الرئيسية الأخرى فإن المجتمع المدني الدارفوري والنازحين والمثقفين قد وقعوا على الاتفاقية وشهدوا حفلها، وباركتها قوى دولية ومنظمات عالمية على رأسها الأمم

المتحدة والاتحاد الإفريقي. وترى حركة التحرير أن الاتفاقية بعد توقيعها لقيت استحسانا وقبولا لدى المجتمع الدارفوري، خلافا لاتفاقية أبوجا التي ما إن وقعها مني ميناوي سنة 2006 بأبوجا حتى خرجت مظاهرات من لدن المتأثرين بالحرب من غير الراضين عن تلك الاتفاقية.وترى حركة التحرير أن اتفاقية الدوحة لم تُواجه بمثل تلك المظاهرات بل قوبل بالتبريكات والتهاني.

ويري الباحث ايضاً ان نجاح وثيقة الدوحة مرتبط بتحقيق الامن في اقليم دارفور، من العسير ان تقام مشاريع تنموية واعادة اعمار في غياب الامن، لذلك يفترض علي حركة التحرير والعدالة الموقعة علي الوثيقة وحكومة السودان مضاعفة الجهود الدبلوماسية والسياسية لاعادة الامن قبل كل شئ ومن ثم الشروع في تطبيق البنود الاخري في برامج المصالحات وتقاسم السلطة والثروة وتفعيل آليات حقوق الانسان والعودة الطوعية والتشاور الداخلي وهذه لن تتحقق إلا بالبدء في محور الترتيبات الامنية وتسريح الجنود والتنسيق مع بعثة اليوناميد للمساعدة في تنفيذ مشاريع اعادة التأهيل ونزع السلاح كخيار اول نحو العودة الطوعية للنازحين واللاجئين الي ديارهم وضمان تقديم العون لهم وتعويضهم جبراً للضرر وحجم المعاناة التي تعرض لها اكثر من اثنين مليون من سكان دارفور. وكذلك الحال بالنسبة للوساطة القطرية والمجتمع الدولي ابراز جهودهم ومساعيهم من اجل انعاش وثيقة السلام ويجب الاتصال بالحركات الرافضة والحاقهم بعملية السلام علي اساس منبر الدوحة.للادارة الاهلية في دارفور دور مهم في تحقيق الامن فيجب علي قياداتها المساهمة في نزع سلاح القبائل دعماً لمسيرة البناء والاستقرار وقيادة مصالحات واسعة بين المكونات الاجتماعية لاعادة الحياة لاي ما كانت عليها.

المبحث الثالث

الحوار والتشاور الداخلي في دارفور

تعريف الحوار لغةً :

الحوار في اللغة: من حاور يحاور محاورة، وقد ورد في تاج العروس أن الحوار يعني تراجع الكلام، كما ورد في لسان العرب لابن منظور تحت الجذر (حور) وهم يتحاورون أي: يتراجعون الكلام. والمحاورة: مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة. وقوالمحاورة. ور َ ة ُ :المنُحاو َ رةِ مكالمرَشُور َ اتهِ مُشاكالمَرَحَةْو َ ر َ ةِ[1].

تعريف الحوار اصطلاحاً :

مراجعة الكلام وتداوله بين طرفين، وعرفه بعضهم بأنه نوع في الحديث بين شخصين، أو فريقين يتم فيه تداول الكلام بينهما بطريقة متكافئة، فلا يستأثر أحدهما دون الآخر ويغلب عليه الهدوء والبعد عن الخصومة والتعصب، وهو ضرب من الأدب الرفيع وأسلوب من أساليبه[2].

في الفصل السابع من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تناولت الوساطة قضية الحوار والتشاور الداخلي وآليات التنفيذ في المواد 76، 77 و 78 من الوثيقة، وقد تم تشكيل لجنة خاصة بمتابعة تنفيذ آليات الحوار والتشاور الداخلي، وقد اسندت علي اللجنة التي تتكون من ممثلين لاصحاب المصلحة في دارفور وممثل من بعثة اليوناميد والوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والامم المتحدة والوسيط القطري وممثل حكومة السودان، وان تضطلع هذه اللجنة بالمهام اللآتية:

- توسيع نطاق ملكية هذا الاتفاق وحشد الدعم لتنفيذه.
- معالجة القضايا المتعلقة بالمسؤوليات المدنية، والقيم والممارسات الديمقراطية، وبناء السلام.

---

[1]- نقلا من ويكيبيديا الموسوعة الحرة علي الشبكة الانكبوتية، حوارar.wikipedia.org/wiki/h

[2]- يحيي زمزمي، الحوار آدابه وضوابطه في ضوء الكتاب والسنة، دار التراث والتربية، الطبعة الاولي، 1414هـ، ص22

- ترسيخ الممارسات التقليدية الموغلة في القدم المتعلقة بتسوية النزاعات المحلية، وملكية الأراضي، والمراعي، والتنقلات الرعوية الموسمية، والماء، والموارد الطبيعية.. إلخ.

- التشجيع على السلم والمصالحة والتعايش السلمي المنسجم بين القبائل والمجتمعات.

- تقوية وضعية الإدارة الأهلية، بما في ذلك استعادة سلطتها وبناء قدراتها.

- رفع الوعي وحشد الدعم لكافة التدابير التي اتخذت فيما يتعلق بمراقبة أسلحة المدنيين، والنهوض بالنساء، وتنمية الشباب، والعودة الآمنة للنازحين واللاجئين واعادة دمجهم في المجتمع، ورد الممتلكات، والتعويض، على النحو المنصوص عليه في هذا الاتفاق.

- إعادة الحيوية للأوضاع الاجتماعية والسياسية في دارفور، ومساعدة الأهالي على التصالح مع ماضيهم القريب، والمضي نحو المستقبل[1].

تتفق الأطراف على ان تقوم اليوناميد، والاتحاد الافريقي، ودولة قطر بتيسير هذا الحوار والتشاور الداخلي في دارفور. ويُطلب إلى هذه الجهات إعداد الطرق والآليات لاجراء الحوار والتشاور، وتحديد الأطر الزمنية التي سيجرى فيها، وتتعهد الأطراف باتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة البيئة المناسبة لتعزيز مصداقية العملية والنتيجة التي خرج بها المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور.

دور المجتمع المدني في إرساء الحوار والتشاور:

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لهاوجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين،استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية ، والنقابات العمالية، وجماعات

[1]-من نصوص وثيقة الدوحة للسلام في دارفور يوليو 2011،الفصل السابع:الحوار والتشاور الداخلي المواد (78/77/76)

السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري[1].

منذ انهيار اتفاق ابوجا لسلام دارفور التي وقعتها حكومة السودان مع فصيل حركة/جيش تحرير السودان (جناح مني اركو مناوي) جرت العديد من المبادرات الداخلية والخارجية من اجل البحث عن حل جذري للازمة في دارفور، جنبا علي جنب مع اعلان منبر الدوحة ، ومن اهم الجهود التي بادرت بها منظمات المجتمع المدني في تأصيل الحوار تتمثل في الآتي:

(1) مبادرة سلام دارفور (وثيقة حوار هايدلبيرج):

تتكون عضوية هذه المجموعة من أبناء دارفور الناشطين في قضية سلام دارفور ومعظمهم من السياسين والأكاديميين والإعلاميين، ويقوم بتنسيق هذه الجهود الطيب حاج عطية مدير معهد أبحاث السلام جامعة الخرطوم وبعض الباحثين في هذا المجال من الجامعة.

استطاعت هذه المجموعة أن تعقد عدة ورش عمل في كيفية التعاطي مع أزمة دارفور في داخل الخرطوم وخارجه واستمعت الي عدد من الشخصيات المهمة والتي لها علاقة بازمة دارفور من الباحثين والكتاب والعلماء والادارات الاهلية والدينية والطلاب والمنظمات النسوية والعاملين في المجتمع المدني، وتعمل بدعم من قبل المؤسسات الدولية. هذا المجموعة استطاعت ان تخرج باهداف واضحة ووضعت خارطة طريق لحل هذه الازمة ومن اهم اهدافها:

1/ تنسيق الافكار والروي والمبادرات لحل ازمة دارفور.

2/ مخاطبة الاطراف بما يتوصل اليه من نتائج

3/ مخاطبة المجتمع الدولي.

4/ دعم الجهود الوطنية والاقليمية لتسهيل مهمة الحوار بين الحكومة والحركات.

والجدير بالذكر أن هذه المجموعة سمت نفسها بمجموعة هايدلبيرج وتعود التسمية الي مدينة هايدلبيرج بالمانيا التي استضافت اجتماعات اللجنة في عام

[2]-عبدالله عبدالعزيز الأحمر ،كتاب:مفهوم المجتمع المدني،موقع المنتدى الاجتماعي العالمي السبت، 14 كانون2/يناير 2012ص[122]

2008-2009م في هايدلبيرج[1] اهم مرجعيات هذه المجموعة اتفاقية ابوجا، والمبادرات الوطنية، وافكار ورؤي المجموعات القبلية والادارات الاهلية من دارفور. واستطاعت ان تقدم مسودة بمساعدة معهد ماكس بلانك* للقانون العام والقانون الدولي بهايدليبرج في شأن الحلول وجملة القضايا المطروحة خاصة في الاجتماعات الاخيرة التي حضره عدد من خبراء القانون الدولي والدستوري من جنسيات مختلفة. ويري بعض الباحثين ان وثيقة هايدلبيرج كانت اكثر احاطة واكثر تفصيلاً من باقي المبادرات، وهي في كثير من بنودها تستصحب ما جاء في المبادرات الاخري، وتصنف وتفصل ما جاء فيها، وبها بعض العيوب لانها اسقطت المطالبة بمشاركة الاحزاب السياسية في بناء السلام...، وفي وثيقة هايدلبيرج تفاصيل كثيرة يهدف الي كفالة التسامح الديني، والتنوع الثقافي والحريات والرعاية الاجتماعية واكنها اعادت تقليد الايقاد الذي تجاوز وجود قوي سياسية منظمة ولا يمكن تحقيق السلام وبناء الوطن دون مشاركتها. وأوصت وثيقة هايدلبيرج بصولرة اكثر وضوحاً بضرورة عدم الافلات من العقوبة والمساءلة الجنائية وأوصت باعتماد فترة انتقالية لا تؤسس علي نتائج أنتخابات 2010م ريثما تجري انتخابات نزيهة وحرة بعد الفترة الانتقالية.

(2) مجموعة الطريق الي سلام دارفور:

وتقدمت هذه المجموعة بمسودة خارطة الطريق الي سلام دارفور وتناولت فيها قضية دارفور وركزت علي قضية الاقليم وعرفت مميزات ومساوئ الاقليم الواحد ومميزات ومساوئ عدم وجود اقليم واحد الي انها لم تتبن بوضوح فكرة الاقليم الواحد،وهي تتبني بشكل او اخر رأي الحركات المسلحة ورغم التوافق في هذه المجموعة الا ان هناك من بينهم من يدعم فكرة عدم وجود اقليم بل مزيد من الولايات ولهذه النخبة اهمية كونها تمثل قيادات دارفور التاريخية التي لعبتدوراً في السابق وبالتالي فهي تؤمن بأحقية دارفور في الاقليم والتنمية والمشاركة في السلطة والثروة بشكل عادل، الا انها تعارض موقف الحركات المتصلب والذي ادي الي كل هذا

[1] مصطفي نجم البشاري، تقويم المبادرات والمقترحات واستراتيجية الحل لمشكلة دارفور، راجع الموقع: www.tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=96

*معهد ماكس بلانك موجود في المانيا وهو ذات المعهد الذي اعد مسودة اتفاق سلام السودان الشامل (نيفاشا) ويرأس هذا المعهد د. ولفورم

الدمار، وكذلك تري ان الحكومة ايضاً اسهمت بشكل او اخر في استمرار المشكلة وذلك لعدم جديتها لحل المشكلة.

(3) مبادرة نداء اهل الله:

هذه المبادرة برعاية الشيخ/ موسي عبدالله حسين وتعتمد هذه المجموعة ان من اسباب فشل المبادرات السابقة عدم مخاطبة مشاعر ووجدان الناس بدارفور اي اهمال الجانب الروحي والديني بالنظر الي ما آلت إليه دارفور من خراب في النفوس وغياب في الوازع الديني باعتبار ان دارفور هي مركز وقلب القران فير السودان وان اهلها معظمهم متصوفون ينتهجون الطريقة التجانية في التصوف ،ركزت هذه المبادرة علي الاهداف الآتية:

1/ ضرورة وقف الاحتراب وقتل النفس التي حرمها الله.

2/ اغاثة النازحين واللاجئين واعاد الطمأنينة إليهم.

3/ تعويض من تضرر من الناس علي اسس شرعية .

4/ العفو والمصالحة ومحاسبة من ظلم ورفع الظلم عن المظلومين.

5/ إعمار ما دمرته الحرب.

6/ نشر الوعيوا إشاعة التسامح وتعليم الناس ومحو الجهل.

7/ توحيد أهل دارفور تحت قيادة محايدة ومعتدلة[1].

هذه المبادرة وجدت رواجاً واسعاً خاصة وسط النازحين واللاجئين حيث استطاعت هذه المجموعة ان تجوب دارفور وتدخل المعسكرات وهي المبادرة الوحيدة التي بدات من القواعد وصعدت الي اعلي السلم حيث خاطبت كل الفئات والتقت بالحركات وتعتبر هذه المبادرة من اهم المبادرات العلمية التي لم تكن علي الورق وانما كانت دفعاً وحركة تعمل داخل المعسكرات وبين القبائل في القري والفرقان وبين طلاب ونساء وقيادات دارفور. قال الدكتور الطيب حاج عطية:(هذه هي المبادرة الوحيدة الآن التي أتت بمنهج جديد وعملي لمخاطبة أمة دارفور)[2].

(4) مبادرة اهل السودان (مؤتمر كنانة التشاوري):

---

[1]- موسي دودين الحر مامن، الإنشقاقات وسط الحركات المسلحة واثرها علي يحقيق فرص السلام، رسالة ماجستير منشورة، مرجع سابق، ص[114]

[2]- مصطفي نجم البشاري ،مصدر سابق، ص[10]

هذه المبادرة جاءت نتيجة لشعور الحكومة بأن هناكفراغاً قد حدث في مسار الازمة في دارفور ولابد ان تاخذ هي زمام المبادرة وتعلن نيتها الصادقة لحل المشكلة فجمعت الناس في مؤتمر وحدث حوار في شأن كل القضايا المتعلقة بالازمة وبعد ان تم توزيع الناس الي لجان وناقشت اللجنة القضايا المطروحة في أربعة ايام بحضورالر ئيس البشير جمعت نتائج المناقشات في وثيقة واحدة بأسم مبادرة اهل السودان بكنانة حوت الوثيقة ما يلي:

1/ الوقف الفوري لاطلاق النار والجلوس للحوار.

2/ الاعتراف بمشكلة دارفور وحقها في التنمية والمشاركة العادلة في السلطة.

3/ تقديم المساعدة الفورية للنازحين واللاجئين وتمكينهم من العودة الي قراهم بصورة طوعية دون إكراه مع توفير الامن لهم وكافة الخدمات.

4/ إحترام كرامة الانسان وتحريم القتل.

5/ العمل علي المصالحات والجودية بين القبائل المتنازعة.

6/ تنفيذ اتفاق سلام ابوجا كاملة.

7/ الاعتراف بالتعويضات الفردية والجماعية.

وفيما يتعلق بمسألة الاقليم لم يتبني المؤتمر اي خيار من الخيارين ولكن عدد المزايا والمساوي لكل خيار من الخيارين[1].

الملاحظ ان هذه هي المرة الاولي التي تعترف فيها الحكومة بالتعويضات الفردية.

(5) لجنة ثابو امبيكي:

تم تكوين هذه اللجنة من قبل مجلس السلم والامن الافريقي بدعم من المجتمع الدولي برئاسة الرئيس السابق لجنوب افريقيا ثابو امبيكي وخمسة آخرين. هدفت هذه اللجنة الي جمع الافكار والحقائق والتعرف علي المشكلة واسبابها وماهي الحلول الممكنة لها.

قامت هذه اللجنة خلال عام كامل بالالتقاء بمعظمالاطر اف الحكومية، والحركات المسلحة ومكونات دارفور المختلفة وخلصت الي نتائج اهمها:

---

[1]- Www.ahram.org. eg/articles .asps? serial… نص مبادرة اهل السودان لحل ازمة دارفور، لمزيد من التفاصيل راجع موقع:

1/ ان النزاع في دارفور ناتج التهميش في التنمية منذ ان نال السودان استقلاله في عام 1956م.

2/ هنالك اسباب اخري للصراع منها الطبيعي والاجتماعي والسياسي.

3/ هنالك جهل واميه متفشية في دارفور.

وتري اللجنة ان الحلول تكمن في الاتي:

1/ لابد من الجلوس للتفاوض والحوار.

2/ مشكلة دارفور لابد ان ياتي الحل من ابنائها.

3/ لابد من مشاركة المجتمع المدني (اهل دارفور) لاي حل مقبل لمشكلة دارفور

4/ تكوين محكمة هجين لمحاكمة المجرمين.

وجد هذه اللجنةتقديراً وقبولاً واسعاً من اطراف الصراع والمجتمع الدولي، واهل دارفور. وفي الواقع لم تأت هذه اللجنة بجديد الا في مسألتين هما: مشاركة المجتمع المدني في المفاوضات، وتكوين محكمة هجين من الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية.بينما يري اخرون ان اهم ما جاء في ومذكرة حكماء افريقيا برئاسة امبيكي: النظرة الموسعة لمشكلة دارفور بأعتبارها مشكلة قومية للسودان في غربه، والطالبة بالمشاركة الموسعة بما يشمل جميع العناصر السياسية والمسلحة والقبلية والمدنية، والنسوية والمهجرية في الحل، والمسألة الجنائية عن طريق المحكمة الهجين التي تطبق القانون الدولي الجنائي[1].

(6) إعلان الدوحة:

عقد في الفترة بين 16-21 نوفمبر/2009 بدعوة من المنسق الدولي المشترك جبريل باسولي والحكومة القطريةوتنفيذاً للمقترح الذي جاء في تقرير أمبيكي(ضرورة مشاركة المجتمع المدني الاهلي) في المفاوضات القادمة. تمت دعوة (214)شخصاً من مكونات دارفور المختلفة حيث شملت العضوية الولايات الثلاث السابقة اضافة الي اشخاص تم اختيارهم من الخرطوم يمثلون خلفيات سياسية واجتماعية واكاديمية مختلفة، وشارك ايضاً عدد من ابناء دارفور في دول المهجر، وتمت دعوة الحكومة والحركات المسلحة التي حضرت ومتابعة ما جري بالدوحة بشأن الاجابة علي الاسئلة المطروحة للنقاش وهي:

1- موسي دودين الحر مامن ،مصدر السابق، ص[117]

1/ الترتيبات الامنية ونزع السلاح.

2/ تقاسم الثروة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3/ ترتيبات تقاسم السلطة.

4/ الارض والمسارات الرعوية.

5/ العدالة والمصالحات والعودة الطوعية.

6/ دور المجتمع المدني في عملية السلام.

واهم ما تميزت به هذه المبادرة شكلت رأي القواعد لتثبت ان مشكلة دارفور لا يمكن ان تحل في اطار التفاوض بين الحكومة والحركات المسلحة لان الواقع يؤكد ذلك والدليل هو اتفاقية ابوجا التي لم تحل المشكلة لان المجموعات التي وقعت عليها لا تعبر عن اغلبية اهل دارفور.

(7) دور المراة في عملية الحوار والتشاور:

ظلت المرأة في دارفور تشارك في كل الفعاليات المطروحة عليالساحة منذ اندلاع الازمة في الاقليم،وا إن كانت دورها محدود ولكنها اظهرت قدرتها علي منافسة الرجل في تحمل المسئوليات الكبيرة، وحتي علي مستوي الحركات المسلحة لعبت دور المقاتلات في صفوف حركة جيش تحرير السودان وكذلك مشاركاتها في العمليات التفاوضية.

في شمال دارفور نظمت حوالي 40 امرأة من ممثلات تنظيمات المجتمع المدني ورشة عمل في الفاشر اكتوبر 2013م، حيث ناقشن سبل تحقيق السلام وتنفيذ وثيقة الدوحة حول السلام في دارفور الموقعة يوم 14 يوليو 2011 في العاصمة القطرية. وبحثت الورشة التي أقيمت استجابة لطلب من بعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إلى دارفور (يوناميد) الجوانب المتعلقة بالنساء في وثيقة الدوحة حول السلام في دارفور.

وذكرت "يوناميد" في بيان لها أن "أهداف هذا المنتدى الذي نظمته الوحدة الاستشارية التابعة للبعثة والمكلفة بالنساء تتمثل في تسهيل النقاشات الأولية على درب تطوير موقف واضح وموحد للدارفوريات حول كافة القضايا المرتبطة بتنفيذ وثيقة الدوحة حول السلام في دارفور وارساء إطار لمشاورات وحوار مع النساء في المستقبل حول عملية السلام وتعزيز العلاقات بين المجموعات النسائية".

وأوضح البيان أن ورشة العمل أبرزت الحاجة إلى المزيد من بناء القدرات والتدريب وانشاء وتمويل مراكز نسائية في مختلف البلدات من أجل الارتقاء باستمرار السلام والحوار.

ودعت المشاركات إلى عقد المزيد من اللقاءات بين الجمعيات النسائية و"هيئة دارفور الإقليمية" ورفع مستوى تمثيل النساء في مفاوضات السلام والارتقاء بمشاركتهن في جهود الحوار والمصالحة التي يبذلها "مجلس الأجاويد[1]."

ونقل البيان عن مديرة وحدة النساء في "يوناميد" ييجيراوورك أنغاغاو قولها إن وثيقة الدوحة حول السلام في دارفور تتناول المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل قواعد أساسية لأي عملية سلام مستدامة.

(8) مؤتمر قرية ام جرس التشادية:

أم جرس التشادية، وهي ضاحية نموزجية صغيرة حديثة المنشأ وبمواصفات خاصة تحت دعم ورعاية مباشرة من الرئيس التشادي ادريس دبي، لأنها مسقط راسه وكذلك هو سلطان في تلك المنطقة رغم أنه رئيس دولة، أم جرس تقع بالقرب من باهاي وشمال محلية الطينة[2].

هذه المبادرة جاءت بدعوة رسمية من الرئيس التشادي ادريس دبي، بدأت فعاليات مؤتمر ام جرس الاولي في اكتوبر 2013م ولكنه كان مخصص لابناء قبيلة الزغاوة في شتي بقاع العالم للتشاور في امور تخص القبيلة وتداعياتها علي مستقبل السلام والتعايش السلمي علي الدولتين الجارتين تشاد والسودان، علماً بان قبيلة الزغاوة تمثل الوجود الاستراتيجي بين الدولتين.

ومن اهم الاجندة التي جرت مناقشتها في مؤتمر ام جرس الاولي تتمثل في إنهاء الحرب عاجلاً إحلال السلام ومطالبة الحركات المسلحة بالجلوس إلى طاولة التفاوض للوصول إلى سلام عادل ودائم بدارفور، وطالب كافة القوى السياسية بضرورة القيام بدور إيجابيفي التبشير بمخرجات الملتقى[3].

---

[1]- وكالة بانا للانباء الخرطوم-سودان، نساء دارفوريات يبحثن وثيقة الدوحة حول السلام في /www.panapress.com الإقليم، اكتوبر 2013م الفاشر

[1]- نقلا عن موقع حركة العدل والمساواة السودانية، هل مؤتمر أم جرس يحل مشكلة دارفور؟ ابريل 2014م.

[2]- وزير العدل السوداني: مؤتمر أم جرس للسلام بدارفور ليس منبرا تفاوضيا، المركز السوداني للخدمات الصحفية (سونا) نوفمبر 2013

نظم إدريس ديبي ملتقى "أم جرس" الأول، ودعا له قادة قبيلة "الزغاوة" والتي ينحدر منها شخصياً، وينحدر منها أهم قادة وقوات الحركات المسلحة التي تقاتل الخرطوم في دارفور، لكن توصيات ذلك الملتقى - عقد في اكتوبر العام الفائت - لم تجد قبولاً من الحركات المسلحة، ولا المتقاتلين من الأطراف كافة[1].

نظم الرئيس ديبي "ملتقى أم جرس الثاني"، واستضاف فيه قبائل دارفور كلها، وقادة سياسيين، وتنفيذيين سودانيين، بينهم الرئيس السوداني عمر البشير، وزعيم الإسلاميين السودانيين حسن الترابي، ونائب رئيس حزب الأمة فضل الله برمة.

انتهى المؤتمر، وعاد الرئيس عمر البشير إلى بلاده بعد أن خاطب الملتقى، ولم تخرج تصريحات رسمية سودانية بـ"إجراءات محددة" لوقف الحرب في الإقليم المضطرب، بل خرجت عنه توصيات ووعود ودعوات تكررت كثيراً منذ اندلاع النزاع المسلح.

ونقلت وسائل أنباء سودانية عن وزير الدولة بالخارجية محمد عبدالله عقب عودة الرئيس البشير، إن توصيات ومخرجات الملتقى خطوة في سبيل تحقيق السلام، وأن الخرطوم حريصة لتحقيق السلام في دارفور.

وقبلها، "دعا" الرئيس عمر البشير في كلمته للملتقى حركات دارفور المسلحة، للاستجابة لنداء السلام والدخول في وثيقة الدوحة لسلام دارفور، وأعلن رعايته لكل مؤتمرات الصلح بين القبائل في دارفور، حتى ينعم أهل دارفور بالأمن والاستقرار.

ووصف البشير الملتقى التشاوري بأنه "خطوة مهمة" لتنفيذ السلام الذي دعا له في خطابة في يناير 2014 الفائت، وأبان أن حكومته ماضية لتحقيق السلام في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق، بالإضافة إلى دارفور.

وأوصى الملتقى الذي استمر أربعة أيام، بوقف فوري وعاجل لإطلاق النار في الإقليم، ونقل عن وزير العدل السوداني رئيس الملتقى محمد بشارة دوسة، إن الرؤية أصبحت واضحة، وأن أهل دارفور أعلنوا التزامهم بالسلام، من خلال المشاكة والتأييد الذي وصفه بـ "الواسع" للملتقى، ووقف إطلاق النار هو الأمر الذي كان متوقعاً إعلانه من الرئيس البشير، باعتباره إبداء حسن نية تجاه الحركات المسلحة،

---

[3]- احمد يونس مؤتمر "أم جرس" لم يقدم جديداً و"ديبي" يعتبر توصياته هدية! -shabiba.com/News/Article-36591.aspx"

كما وأنه مطلباً رئيساً من مطالب المعارضة السياسية السودانية للدخول في حوار مع الحزب الحاكم.

واللافت في الملتقى، هو مشاركة الأمين العام للمؤتمر الشعبي المعارض حسن عبدالله الترابي، بعد قطيعة طويلة مع تلاميذه الإسلاميين الحاكمين، استمرت خمسة عشرة عاماً .

وفور وصوله "أم جرس" قال الترابي: "إننا ندخل تشاد على أمل أن نجد حلاً لمشاكل السودان وتحديداً دارفور"، ووصف الملتقى بأنه فرصة نادرة لتحقيق التسوية السلمية في دارفور، ودعا السودانيين لإيجاد ما أسماه "نهج سلمي يجنبهم تدويل قضاياهم المحلية."

فيما، قال ممثل حزب الأمة القومي في الملتقى فضل الله برمة ناصر، إن حزبه يشارك في هذا الملتقى لاعتبارات، أهمها أن الملتقى يسعى لحل قضايا السودان والتعايش السلمي بين المكونات القبلية بدارفور وا ن حزبه جاء إلى أم جرس برؤية تهدف لتمتين أواصر العلاقة والأخوة بين مختلف مكونات دارفور، وحذر برمة من مغبة عدم انتهاز فرصة الأجواء الطيبة التي يوفرها ملتقى أم جرس لقضايا السلم والتعايش القبلي[1].

إذا كانت وثيقة الدوحة هى الاتفاق الأوحد لسلام ما يزال هشا فى إقليم دارفور بغربى السودان، فإن الحوار الدارفورى - الدارفورى ، هو عصب ذلك الاتفاق الموقع فى يوليو من العام 2011م [2].

وبعد ما يقرب من ثلاثة أعوام دخل الحوار بين مكونات دارفور حيز التنفيذ ، بتدشين بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقى بدارفور (يوناميد) ودولة قطر والسلطة الإقليمية لدارفور والحكومة السودانية لأول اجتماع للجنة العليا للإشراف على مؤتمر الحوار الدارفورى - الدارفورى.

ودعا مساعد رئيس الجمهورية الدكتور/ غندور المجموعات المسلحة الرافضة لاتفاق الدوحة للانضمام إلى مسيرة السلام ، وقال: " رسالتى لحاملي السلاح أن بلادنا تسعنا جميعا وان الأهداف والأغراض لا تتحقق بالبندقيةوا ٍنما بالحوار. ومن

[1]- أحمد يونس، المصدر السابق

[2]-تقرير إخبارى: مؤتمر الحوار الدارفوري- الدارفوري ، محاولة أخرى للبحث عن السلام فى الإقليم، مايو 2014 arabic.china.org.cn/txt/2014-05/27/content_32497186.htm

جانبه ، أكد التيجانى السيسى رئيس السلطة الإقليمية لدارفور على أن الحوار يمثل أهم المرتكزات لاستدامة السلام فى دارفور". ورأى أن الصراعات القبلية فى الإقليم تشكل حاجزاً أمنياً واجتماعياً يتطلب مواجهته ، إذ انلازال الإقليم يعاني صراعات قبلية التى قوضت مفاهيم التعايش السلمى. وتعهد السفير القطرى بالخرطوم ، ممثل دولة قطر فى المؤتمر بأن تواصل بلاده دعمها لجهود السلام والاعمار والتنمية فى إقليم دارفور الذى يعانى حربا أهلية منذ العام 2003. وقال " نأمل فى أن يكون الحوار الدارفورى- الدارفورى دعما للمكتسبات التى تحققت ، وندعو أهل دارفور للمشاركة الجادة فى هذا المؤتمر". وفى ذات السياق ، قال محمد بن شمباس رئيس بعثة اليوناميد " تعلن فعاليات هذا الحدث عن بداية العملية التى تمثل الجزء الهام من جهودنا لتعزيز السلام فى دارفور وبناء الثقة والمصالحة وتشجيع الوحدة بين المجتمعات فىدار فور ، كما تعالج عملية الحوار والتشاور الداخلى فى دارفور القضايا المتعلقة بالمسؤولية المدنية والقيم الديمقراطية وتعزيز الممارسات التقليدية التى اثبتت فاعليتها فى تسوية النزاعات"[1].

ويري الباحث ايضاً ان علي الرغم من ان هذه الجهود المختلفة التي قد اشرنا إليها تعتبر مساعي حميدة في سبيل تحقيق الوفاق والمصالحة لمجتمع دارفور الا ان هناك ضرورة تقتضي استصحاب كافة رموز المجتمع الدارفوري عبر نافذة وثيقة الدوحة التي تدعمها الاطراف الاقليمية والدوليةتعزيزاً لقيم التشاور وبناء السلام الذي ينشده اصحاب المصلحةجدير ا بالذكر ان السلام وتحقيق الامن لا يختصر علي الاقليم وحده ولكن يجب تضافر كل الاسهامات المختلفة وتكثيف الدعم المادي واللوجستي من اجل اعادة دارفور لسيرتها الاولي وان يتعايش ابناءها في طمأنينة وسلام شامل.

وهذه المبادرات من حيث اهميتها تعتبر أدوات فاعلة يجب الاخذ بها في المنتديات والمنابر التشاورية التي تخصص لعمليات الحوار والمصالحات القبلية في دارفور.

[1]- راجع مؤتمر الحوار الدارفوري الدارفوري، مصدر سابق

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

أولاً : الإطار التمهيدي:-

(1) معسكرات النازحين بمنطقة الدراسة:

من مخلفات النزاع المسلح في دارفور ادت الي نزوح مجموعات كبيرة من سكان القري والارياف بسبب العنف السائد بمناطقهم، وفي ولاية غرب دارفور كانت لها نصيب الاسد من المخيمات المنتشرة بالمنطقة التي تأوي السكان النازحين وتضم في الغالب قبائل افريقية اجبرتها ظروف الحرب للاحتماء بأطراف المدن التي تتوفر فيها نسبة بسيطة من سبل الحماية والامن، منها المساليت ،الفور، التاما، الايرنقا، الاسنقور، مسيرية جبل، السينجار، المراريت وغيرها ومن المعسكرات الموجودة بالولاية حسب إحصاءات الأمم المتحدة علي الجدول ادناه:

الرقم	المعسكر	عدد السكان	القبائل	المحلية
.1	الرياض	15.340	زغاوة، برقو، مساليت، تاما، مسيرية جبل ،مراريت	الجنينة
.2	ابوزر	7.134	مساليت، برقو ، مراريت، الفور	الجنينة
.3	مدينة الحجاج	5.684	مساليت، اسنقور، زغاوة، مسيرية جبل	الجنينة
.4	كريندنق1 & 2	123.212	مساليت، الفور، زغاوة، تاما، ايرينقا	الجنينة
.5	الجامعة	4.254	مساليت، مراريت، ايرينقا ، برقو	الجنينة
.6	أردمتا 1 & 2	85.111	مساليت، مراريت، تاما، زغاوة ، مسيرية جبل	الجنينة
.7	ٌرتي	12.780	تاما، ايرنقا، مساليت، مراريت، زغاوة، مسيرية جبل	الجنينة
.8	مورني	150.400	فور، سينجار، برقو، مساليت، ايرنقا ، البرقد	مورني
.9	مستري	14.660	مساليت، تاما، الفور ، مراريت	بيضة
.10	كرينك	10.870	مساليت، الفور، تاما	كريتك
.11	فوربرنقا	33.150	مساليت، سينجار، الفور، تنجر، ايرنقا،مسيرية جبل	فوربرنقا
.12	هبيلا	17.000	مساليت، داجو، زغاوة، الفور، مسيرية جبل	هبيلا
المجموع =		**595،479 نزحاً**		

الجدول رقم (2): آخر تحديث للتوزيع القبلي والسكاني لمعسكرات النازحين بولاية غرب دارفور[1].

من الملاحظ ان هذا العدد مأخوذة فقط من المناطق التي اجريت فيها المسح السكاني علماً بان هناك الكثير من المناطق الاخري داخل ولاية غرب دارفور توجد

[1] المصدر ، مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين مكتب الجنينة ، قسم الخدمات المجتمعية

بها نازحين لن يستطع الباحث الوصول إليهانسبةً لصعوبة التنقلاليها وسوء الاحوال الامنية وخاصة فيما يتعلق بعملية جمع البيانات، هذا ربما يتضاعف عدد السكان النازحين بالولاية اذا اضيفت نسبة الافراد في المناطق الاخري، وقد يتضاعف اذا اخذنا في الاعتبار اللاجئين الموجودين في تشاد.

وثيقة الدوحة للسلام في دارفور نصت في فصلها الرابع علي التعويضات وعودة النازحين واللاجئين ولكن منذ 2011 فترة تدشين الاتفاق وحتي لحظة رصد هذه المعلومات اي بعد مرور أربع سنوات لا وجود للعودة الطوعية وحتي أولئك اللذين عادوا بالفعل من دولة تشاد وجدوا اراضيهم التي كانوا يقطنون فيها قبل اللجوء تم احتلالها من قبل وافدون جدد ليسوا من بني جلدتهم ، وليس هناك اية خدمات امنية او صحية او تعليمية من خلالها يستطيع العائد ممارسة حياته فكان رد الفعل لا وجود للعودة وللمزيد من وضوح الصورة انظر ملحقات البحث مشاهد مأخوذة من بعض قري العودة الطوعية في (منطقة تربيبة ونورو، شيشتا ،فقنجتا و انجيمي)[1]حيث تندر ادني مقومات الحياة مما يجعل خيار العودةضرباً من المستحيلات.

(2) المنظمات العاملة بالولاية:

منذ اندلاع ازمة دارفور 2033م دخلت العديد من المنظمات الاجنبية في ولاية غرب دارفور والتي تعمل في المجال الانساني وخدمات الاغاثة والصحة والمياه والتعليم والعون القانوني وبناء السلام، تتخذ هذه المنظمات مدينة الجنينة كمقر رئاسي وغالبا ما تكون لها مكتب اقليمي في العاصمة الخرطوم هذا بالاضافة الي فروع عديدة في المحليات التي تتبع لولاية غرب دارفور، ولكنهامؤخراً اضطرت العديد من المنظمات التطوعية غير الحكومية الي مغادرة دارفور ولعل الاسباب عديدة منها: (نفاذ الدعم المالي، عدم الرغبة فيها من قبل السلطات الحكومية، المضايقات والاعتداء علي الموظفين ومعدات المنظمة من قبل مجهوليين، ازدياد عمليات الخطف وسرقة المركبات وغيرها). الجدول ادناه يمثل بعض الانشطة التي تقوم بها المنظمات العاملة في ولاية غرب دارفور:

[1]- قري تربيبة ونورو تقع في ولاية غرب دارفور علي بعد مسافة 30 - 50 كيلومتر جنوب غرب مدينة الجنينة وفي دائرة محلية بيضة،حديثاً يصطلح عليها قري العودة الطوعية، انظر ملحقات البحث

الرقم	المنظمة	البرامج	اماكن تواجدها
.1	بعثة اليوناميد	حفظ السلام، حماية المدنيين، العون الانساني، شئون مدنية، حقوق الانسان	الجنينة، مورني، فوربرنقا، مستري، هبيلا
.2	اليونسيف	التعليم و رعاية الأطفال	الجنينة
.3	برنامج الغذاء العالمي	خدمات الاغذية	الجنينة، مورني، فوربرنقا
.4	الامم المتحدة للسكان	الصحة الانجابية، الجندر	الجنينة
.5	الصحة العالمية	الصحة العامة وصحة البيئة	الجنينة
.6	منظمة الأمم المتحدة (أوشا)	استراتيجية الشئون الانسانية	الجنينة
.7	المفوضية السامية للاجئين	حماية اللاجئين والنازحين العون القانوني	الجنينة، هبيلا، مورني
.8	منظمة الهجرة الدولية	حصر اللاجئين والنازحين	الجنينة
.9	برنامج الامم المتحدة الأنمائي	الحكم الراشد ودور القانون والتنمية	الجنينة
.10	منظمة كونسيرن الايرلندية	تعليم ، مياه و صحة البيئة	الجنينة، مورني
.11	الاغاثة الكاثوليكية الامريكية	اغاثة ، تعليم	الجنينة، كلبس، ابو سروج
.12	الاغاثة العالمية البريطانية	مياه ، اصحاح البيئة	الجنينة، كرينك
.13	منظمة مید ایير البريطانية	مياه، اصحاح البيئة خدمات طبية	الجنينة، مورني، بيضة
.14	منظمة طفل الحرب الكندية	رعاية الطفولة والتعليم	الجنينة، مستري
.15	منظمة انقاذ الطفولة السويدية	رعاية الطفولة، التعليم وبناء السلام	الجنينة، كرينك، مورني
.16	رعاية المسنيين البريطانية	رعاية وصحة كبار السن	الجنينة
.17	اصدقاء الاغاثة الافريقية الكندية	بناء السلام تنفيذ مشروعات تنموية	الجنينة، هبيلا

الجدول رقم (3): المنظمات الأجنبية العاملة في ولاية غرب دارفور، البرامج وأماكن تواجدها [1].

بالاضافة الي عدد من المنظمات الوطنية التي تعمل في ذات المجالات وبدعم من المنظمات الاجنبية في تنفيذ بعض المشاريع الخدمية والتوعوية.

ثانياً : إجراءات الدراسة الميدانية:-

فى هذه الجزئية يتناول الباحث الاجراءات والخطوات المنهجية التي اتبعت في الدراسة الميدانية المتعلقة بـ (الجهود الدولية لتعزيز السلام في دارفور وثيقة الدوحة إنموزجاً) وفي الفترة من 2005 – 2014م ومن ثم تحديد مجتمع الدراسة وعينة البحث وبناء الاستبانةوا إثبات صدقها وثباتها، وكذلك يتعرض الباحث فى

[1] المصدر ، مفوضية العون الانساني مكتب الجنينة ، قسم المنظمات.

هذه الجزئية الى الأدوات الاحصائية التى أستخدمها فى تحليل المعلومات ، ونتائج المقابلات التي أُجريت علي طائفة من اصحاب المصلحة في منطقة الدراسة.

1. منهج الدراسة :

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفى التأريخى وكذلك المنهج التحليلي وذلك لمناسبتها موضوع الدراسة ، ولبلوغ أهدافها والاجابة على أسئلتها وإختيار الفروض . فقد جهد الباحث فى إجراء رصد شامل فى حدود ما تمكن الوصول إليه من كتب، إنترنت وبحوث، ومقابلات وملاحظات وتوصيات الندوات وورش العمل. بعد الإطلاع عليها، فقد حاول الباحث الإستفادة مما يتعلق بشكل مباشر بموضوع الدراسة وتحديد إطارها العام، والأدوات المناسبة لتنفيذها كما قام الباحث بالتأكيد من صدق وثبات الأداة وإستخدامها فى جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة من أفراد العينة والمعالجة الاحصائية والإجابة على أسئلة الدراسة.

2. مجتمع الدراسة :

يقصد به الافراد ، وهو مصطلح علمي منهجي يقوم بإجراء عينة الدراسة علي المبحوثين والبالغ عددهم 170 فرد وقد تم توزيع الاستبان واجراء الدراسة عليهم بناءاً علي نسب مئوية تتوافق مع حجم العينة ويتمثل مجتمع الدراسة في:

- أصحاب المصلحة و قيادات السلطة الاقليمية لدارفور
- المجتمع المدني
- الاكاديميين ، الاساتذة ، المحاميين ، الموظفين والطلاب

3. إعداد البيانات:

يعرف الاستبانة بأنها مجموعة من الأسئلة المتنوعة والتي ترتبط بعضها البعض بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال المشكلة التي يطرحها بحثه. وقد يرسل الاستبيان بالبريد أو بأي طريقة أخرى إلى مجموعة من الأفراد أو المؤسسات التي اختارها الباحث لبحثه لكي يتم تعبئتها ثم إعادتها للباحث[1].

4. عينة الدراسة :

1- أمجد قاسم ، مجلة آفاق علمية وتربوية وثقافية ، وزارة التربية والمعارف ، الاردن 2011، ص[13]

للحصول على البيانات الميدانية التى تهم الدراسة استهدفت العينة 170 شخص تم اختيارهم بطريقية عشوائية صدفية منتظمة لقياس آرائهم حول وثيقة سلام دارفور في منطقة الدراسة ولاية غرب دارفور.

5. تصميم صحيفة الاستبانة:

لتصميم صحيفة الاستبانة قام الباحث باعداد المحاور والتي شملت الفروض واسئلة البحثبناءاً علي الخطة العامة للدراسة ، ومن ثم تم عرضها للمشرف علي البحث للوقوف علي الملاحظات العلمية والمنهجية بالتنسيق مع محكمين ذوي خبرات واسعة في مجال مناهج البحث ، وبعد تصويب الملاحظات واستعراضها قام الباحث بعرضها مرة ثانية علي المشرف والذي بدوره وافق علي موضوعية الاستبانة.

6. الخبرة الذاتية:

اعتمد الباحث في دراسته للاطروحة بالتركيز علي الخبرة العملية في مجال بناء السلام مع بعثة الاتحاد الافريقي والامم المتحدة "يوناميد" العاملة في دارفور منذ 2008 والتي تعتبر الشريك الثاني في انجاز وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ، بالاضافة الي وجوده في مسرح الازمة مما اكسبه خبرة شاهد عيان بكل التطورات المتعلقة بأزمة الاقليم.

7. أدوات البحث:

بعد دراسة فاحصة تم إختيار الإستبانة كأداة لإجراء العمل الميدانى الذي يمثل قراءة عامة لتعزيز وثيقة الدوحة التحديات والعقبات ومستقبل السلام في الاقليم ، وأن الاستبانة تمتاز بالسيطرة على ظاهرة محل البحث ولها فاعلية فى تقليص التكلفة الاقتصادية، وتوفير الزمن كما أنها تتيح الحرية الكاملة للمبحوث أن يجيب عن الأسئلة فى الوقت المناسب. أيضا قام الباحث بأجراء مقابلات مع الشخصيات ذات الصلة لأخذ آراءهم فى موضوعات البحث المتعددة.

8. صدق أداة البحث:

تتكون الاستبانة من 25 فقرة موزعة علي خمسة محاور ، وقد قام الباحث بأستخدام نظام الاسئلة المغلقة في غالبية الفقرات وقد خصص الفقرة الاخيرة لاسئلة مفتوحة معززة لاجابات الفقرات المغلقة.

9. كيفية توزيع وجمع الإستبانة:

بعد إكمال الإجراء اللازم للأداة قام الباحث بحصر مجتمع البحث فى منطقة الدراسة، وقد تم طرح عدد 200 استبانة وقد اعتمد الباحث علي طريقة التوزيع الشخصي المباشر والاستعانة بمعاونين وزملاء في محل ثقة وامانة علمية ، وقد تم استلام 180 نسخة من جملة 200 والتي تمثل نسبة 110% من جملة العينة المحددة.

10. **أساليب المعالجة الاحصائية**:

تم التحقق من مصداقية الدراسة لضمان الحصول علي نتائج حقيقية وعلمية وذلك بالاعتماد علي النسب المئوية لجمع محاور استبيان الدراسة والتحليل الاحصائي والذي يستخدم عادة في جمع البحوث العلمية التي تشمل علي العديد من البيانات الرقمية وله القدرة الفائقة علي معالجة البيانات وتوافقها مع معظم البرمجيات المشهورة.

ثالثاً : عرض وتحليل ومناقشة النتائج: -

لتحليل بيانات أسئلة الاستبانة استخدم الباحث برنامج SPSS والذي يعد منأقو ى البرامج المستخدمة في عمليات التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة التي بلغت (170) فرد . وكلمة SPSS هى اختصار لـ Statistical package for social science.

عرض وتحليل بيانات الدراسة:

أولاً : الاساليب الاحصائية الوصفية عن طريق النسب المئوية والتكرارات . تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه عن طريق الجداول التكرارية وقد تضمنت التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لإجابات الوحدات المبحوثة.

جدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	148	%87.1
أنثى	22	%12.9
الجملة	170	%100

يوضح الجدول أعلاه توصيف عينة الدراسة حسب النوع ويتبين أن 87.1 %من أفراد العينة ذكور بينما 12.9% من الاناث.

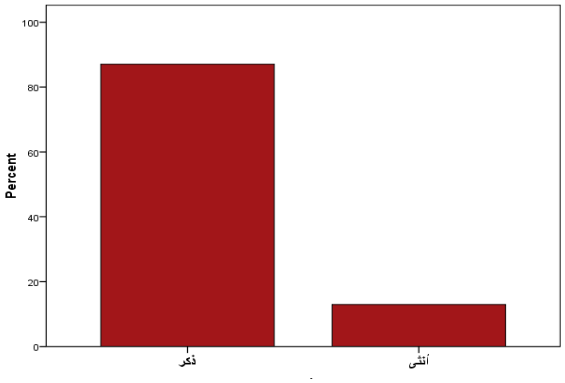

شكل رقم (1) يوضح عينة الدراسة حسب النوع

ان الغالبية من عينة الدراسة من الذكور وهذا ما يؤكد ان مشاركة المرأة في المسح البياني ضعيفة كما موضح بالشكل **(1)** بيانياً .

جدولرقم (2) توصيف العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
(15-25) سنة	15	%8.8
(26-35) سنة	77	%45.3
(36-45) سنة	40	%23.5
(46-55) سنة	23	%13.5
(56-65) سنة	1	%0.6
66 وما فوق	4	%2.4
قيم مفقودة	10	%5.9
الجملة	170	%100

يوضح الجدول اعلاه توصيف عينة الدراسة حسب العمر ويتبين مما سبق ان 8.8% من افراد العينة اعمارهم من (15-25) سنة ، بينما 45.8% اعمارهم من (26-35) سنة و23.5% اعمارهم من (36-45) سنة و13.5% اعمارهم من (46-55) سنة و0.6% اعمارهم من (56-65) سنة و2.4% اعمارهم 66 وما فوق. مما سبق نستنتج ان اغلب افراد العينة اعماره (26-35) ستة كما هو موضح بالشكل (2).

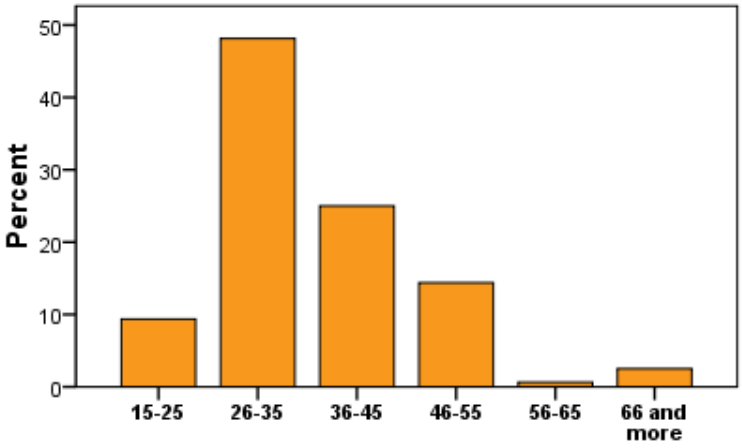

شكل رقم (2) توصيف العينة حسب العمر

ان غالبية افراد العينة من العنصر الشبابي والتي تمثل نسبة 45% من جملة

مجتمع الدراسة للفئة العمرية (26-35).

جدول رقم (3) توصيف العينة الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
متزوج	99	%58.2
عازب	68	%40.0
مطلق	3	%1.8
أرمل	0	0
الجملة	170	%100

يوضح الجدول أعلاه توصيف عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية، نجد أن 2،58 متزوجين و 40%من أفراد العينة عازب ، بينما 1.8% مطلق ، كما هو موضح بالشكل (3) ادناه.

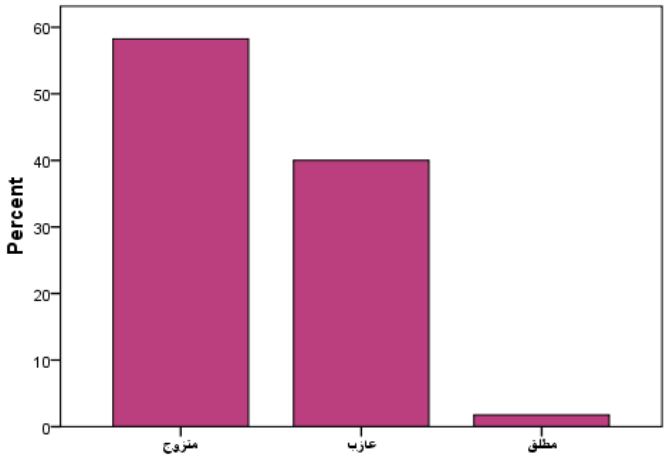

شكل رقم (3) توصيف العينة الحالة الاجتماعية

اكدت عينة الدراسة ان الغالبية هم من فئات المتزوجين والتي بلغت نسبة 58.2% من جملة الحالات الاجتماعية الاخري.

جدول رقم (4) يوضح عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة
مدينة	139	%81.8
قرية	31	%18.2
الجملة	170	%100

يوضح الجدول رقم (4) عينة الدراسة حسب مكان الاقامة ، نجد ان 81.8% يقيمون في المدن ، بينما 18.2% في القري ، الشكل(4) يوضح ذلك بيانياً .

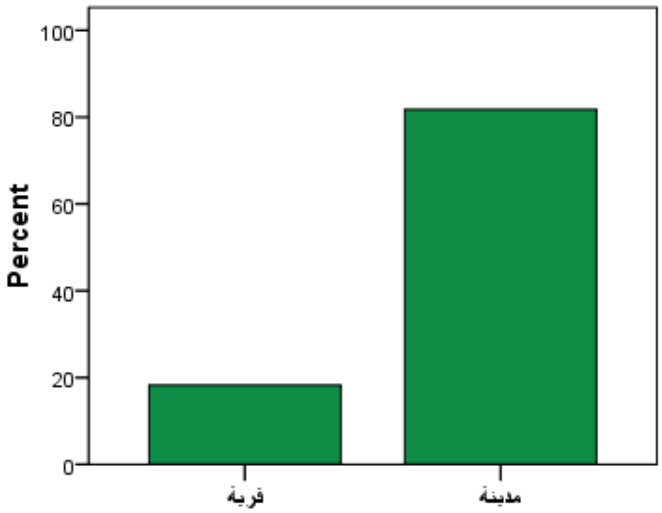

شكل رقم (4) يوضح عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

يري الباحث ان اغلب افراد العينة هم سكان الحضر التي بلغت نسبتها 81.8% وهذا يؤكد انحسار السكان بنسبة كبيرة في المدن مما ينعكس علي ان غالبية سكان الريف يتواجدون داخل مدينة الجنينة.

جدول رقم (5) توصيف العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
فوق الجامعي	35	%20.6
جامعي	104	%61.2
ثانوي	30	%17.6
ساس	1	0.6%
خلوة	35	%20.6
أمي	0	0
الجملة	170	%100

يوضح الجدول اعلاه توصيف عينة الدراسة حسب المستوي التعليمي ويتبين مما سبق ان 20.6% من افراد العينة تعليمهم فوق الجامعي ، بينما 61.2% مؤهلهم جامعي و 17.6% ثانوي ، و 0.6% اساس ، وهناك 20.6 تعليمهم خلوة . ومما سبق نستنتج ان من تعليمهم جامعي هم اكبر فئة في العينة كما هو موضح بالشكل أدناه.

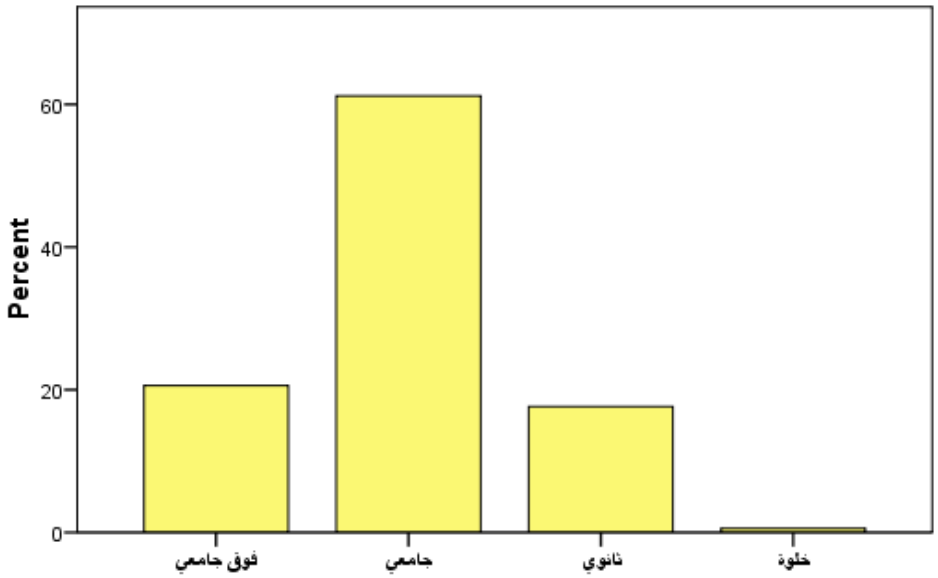

شكل رقم (5) توصيف العينة حسب المستوى التعليمي

ويري الباحث ان اغلب عينة الدراسة من المبحوثين هم من حملة الشهادات الجامعية والتي بلغت نسبتهم 78% مما يؤكد ان مجتمع البحث يمثل الطبقة المستنيرة كما هو

موضح بالجدول (5) والشكل البياني اعلاه.

جدول رقم (6) يوضح عينة الدراسة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة
عامل	33	%19.4
موظف	123	%72.4
رجل أعمال	4	%2.4
قيم مفقودة	10	%5.9
الجملة	170	%100

يوضح الجدول رقم (6) عينة الدراسة حسب المهنة،حيث نجد أن 19.4% من العمال و72.4% من الموظفين ، و2.4%من رجال الأعمال .الشكل(6) يوضح ذلك بيانياً .

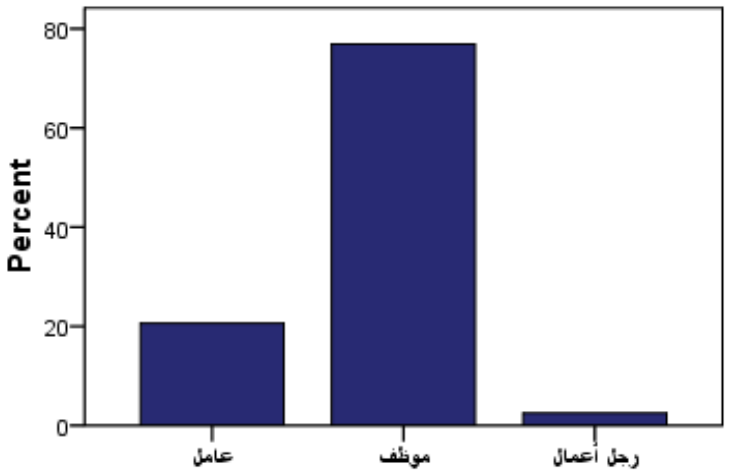

شكل رقم (6) يوضح عينة الدراسة حسب المهنة

ويري الباحث ان النسبة الغالبة من عينة الدراسة تتمثل في شريحة الموظفين والتي بلغت 72.4% من جملة اصحاب المهن الاخري كما هو موضح اعلاه.

ثانياً : محاور الدراسة

المحور الأول: حول وثيقة الدوحة

1.وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي وقعتها الحكومة وحركة التحرير والعدالة، تعتبر من الاتفاقيات التي يمكن تطبيقها في معالجة جذور الأزمة في دارفور.

جدول رقم (7)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	60	%35.3
لا أوافق	52	%30.6
محايد	8	%4.7
أوافق	35	%20.6
أوافق بشدة	15	%8.8
المجموع	170	%100

الجدول رقم (7) يوضح أن 35،3% من أفراد العينة أجابوا ب(لآ أوافق بشدة)، 30،6% أجابوا ب (لا أوافق) و 4،7% أجابوا ب(محايد) ، و 20،6 % أجابوا ب (أوافق) و 8،8% أجابوا ابـ (أوافق بشدة) اي ان الاتجاه الغالب هو عدم الموافقة علي العبارة.الشكل (7) يوضح ذلك بيانياً .

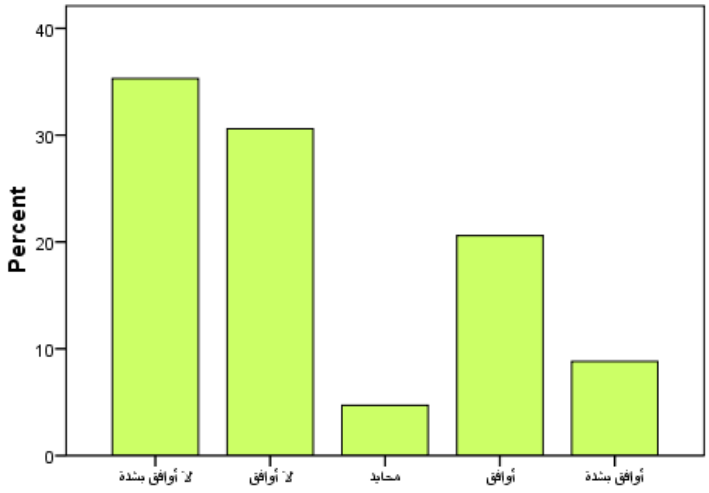

شكل رقم (7)

ويري الباحث ان نسبة 65.9% لا يوافقون علي صحة العبارة" وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي وقعتها الحكومة وحركة التحرير والعدالة، تعتبر من الاتفاقيات التي

يمكن تطبيقها في معالجة جذور الأزمة في دارفور" و29.4% يوافقون عليها اي ان النسبة الغالبة تشير علي ان الاتفاقية هشة ولن تلبي الطموحات.

2. من الآثار التي تركتها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور البدء في برامج جمع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وعودة النازحين واللاجئين إلى قراهم.

جدول رقم (8)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	51	%30
لا أوافق	52	%30.6
محايد	11	%6.5
أوافق	33	%19.4
أوافق بشدة	23	%13.5
المجموع	170	%100

الجدول رقم (8) يوضح ان 30% من افراد العينة اجابوا بـ (لا أوافق بشدة) ،30،6% أجابوا بـ (لا أوافق) و5،6% اجابوا بـ (محايد)، 19.4% اجابوا بـ (أوافق) و13.5% اجابوا بـ (أوافق بشدة) اي ان الاتجاه الغالب هو عدم الموافقة علي العبارة. الشكل (8)يوضح ذلك بيانياً .

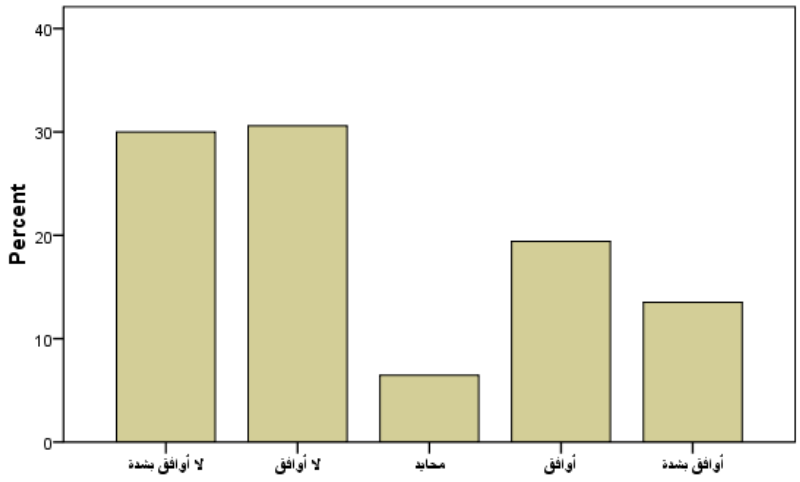

شكل رقم (8)

ويري الباحث ان غالبية المبحوثين وبنسبة 60.6% لا يوافقون علي العبارة " من الآثار التي تركتها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور البدء في برامج جمع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وعودة النازحين واللاجئين إلى قراهم" بينما نسبة 33% يرون

خلاف ذلك وهذا يؤكد ضعف الاقبال علي برامج العودة الطوعية والتماطل في جمع السلاح وتسريح العناصر المسلحة.

3. لعبت الدبلوماسية الوقائية التي انتهجتها حكومة السودان منذ 2005 في تسوية قضية دارفور دوراً إيجابياً في تحقيق اتفاقات سلام دارفور (اتفاقية أبوجا 2006 و ووثيقة الدوحة 2011).

جدول رقم (9)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	70	%41.2
لا أوافق	50	%29.4
محايد	5	%2.9
أوافق	34	%20
أوافق بشدة	11	%6.5
المجموع	170	%100

الجدول رقم (9) يوضح أن 2،41% من أفراد العينة أجابوا ب(لا أوافق بشدة)، 4،29% أجابوا ب (لا أوافق) و 2.9% اجابوا بـ (محايد) 20% اجابو بـ (أوافق) 6.5% اجابوا بـ (اوافق بشدة) اي ان الاتجاه الغالب هو عدم الموافقة علي العبارة . الشكل (9)يوضح ذلك بيانياً .

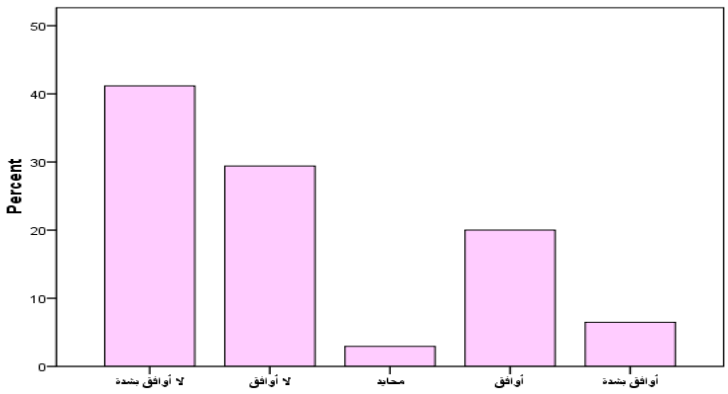

شكل رقم(9)

ويري الباحث ان غالبية المبحوثين والتي بلغت نسبتهم 70.6% لا يوافقون علي العبارة " لعبت الدبلوماسية الوقائية التي انتهجتها حكومة السودان منذ 2005 في تسوية قضية دارفور دوراً إيجابياً في تحقيق اتفاقات سلام دارفور (اتفاقية أبوجا 2006 و ووثيقة الدوحة 2011)." بينما نسبة 26.5% يوافقون الرآي، مما يثبت

العكس ان حكومة السودان دورها كانت سلبية في ممارسة الدبلوماسية الوقائية وابرام الاتفاقات بناءاً علي رآي الاغلبية.

4. مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في فعاليات سلام دارفور ساهمت في تعزيز وثيقة الدوحة؟

جدول رقم (10)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	43	%25.3
لا أوافق	49	%28.8
محايد	15	%8.8
أوافق	38	%22.4
أوافق بشدة	19	%11.2
قيم مفقودة	6	%3.5
المجموع	170	%100

الجدول رقم (10) يوضح أن 3،25% من أفراد العينة أجابوا ب(لا أوافق بشدة)، 8،28% أجابوا ب (لا أوافق) و 8،8% أجابوا ب(محايد)، 4،22% أجابوا ب (أوافق) و2،11% أجابوا بـ(أوافق بشدة) أي أن الاتجاه الغالب هو عدم الموافقة على العبارة . الشكل (10) يوضح ذلك بيانياً .

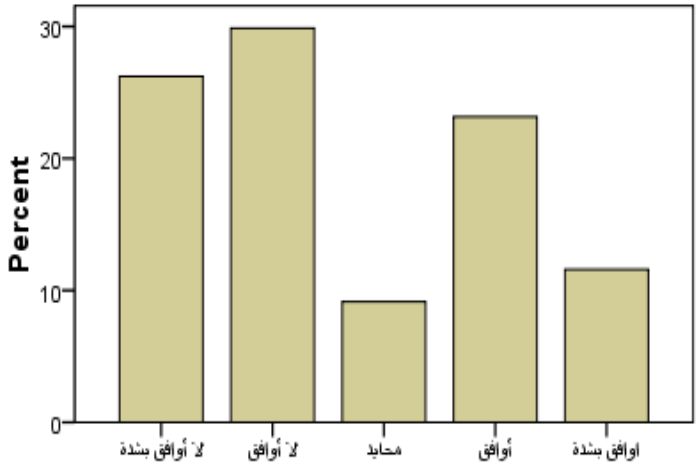

شكل رقم (10)

وبناءاً علي الشكل البياني يري الباحث ان غالبية المبحوثين وبنسبة 54.1% لا يوافقون علي العبارة" مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في فعاليات سلام

دارفور ساهمت في تعزيز وثيقة الدوحة" 37.1% يرون خلاف ذلك مما يؤكد ان علي الرغم من مشاركتهم ثبت عدم الفاعلية وتأثير المجتمع المدني في مفاوضات الدوحة.

5. وثيقة الدوحة للسلام في دارفور حققت آمال وتطلعات مجتمعدارفور من حيث التوزيع العادل للسلطة والثروة على المستوى القومي والمحلي.

جدول (11)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	67	%39.4
لا أوافق	47	%27.6
محايد	25	%14.7
أوافق	22	%12.9
أوافق بشدة	9	%5.3
المجموع	170	%100

الجدولرقم (11) يوضحأن4،39% منأفرادالعينةأجابواب(لاأوافق بشدة)، 6،27% أجابواب (لاأوافق) و7،14% أجابواب(محايد)،9،12% أجابواب (أوافق) و3،5% أجابوابـ(أوافق بشدة) أي أن الاتجاه الغالب هو عدم الموافقة على العبارة. الشكل(11) يوضح ذلك بيانياً .

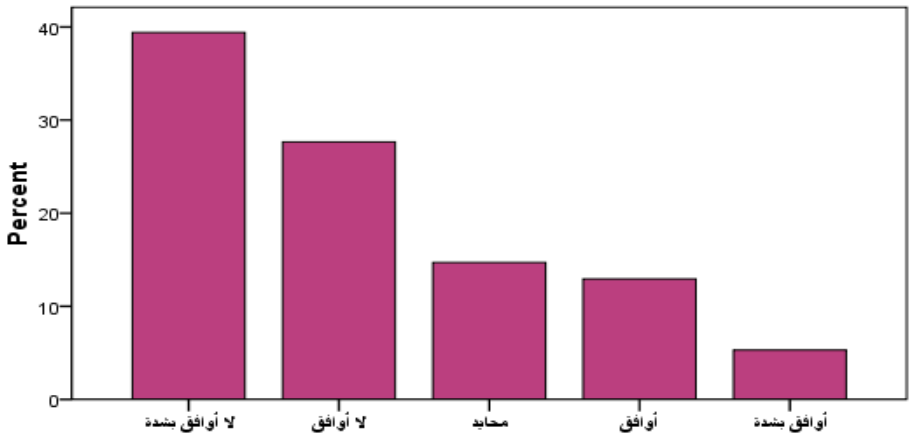

شكل رقم (11)

ويري الباحث ان نسبة 67% من المبحوثين لا يوافقون علي صحة العبارة " وثيقة الدوحة للسلام في دارفور حققت آمال وتطلعات مجتمع دارفور من حيث التوزيع

العادل للسلطة والثروة على المستوى القومي والمحلي " بينما نسبة 33% يرون خلاف ذلك ،اي ان الاتفاقية اخفلت ما يتعلق بنصيب دارفور من السلطة والثروة وهو الرآي الغالب كما هو موضح بيانياً .

المحور الثاني: الوساطة المشتركة:

6. بذلت المنظمات الإنسانية العاملة في ولاية غرب دارفور جهوداً معتبرة في بناء القدرات ونشر ثقافة السلام بين شرائح مجتمع الولايةتعزيزاً لبرامج السلام الاجتماعي.

جدول رقم (12)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	14	%8.2
لا أوافق	24	%14.1
محايد	11	%6.5
أوافق	89	%52.4
أوافق بشدة	27	%15.9
قيم مفقودة	5	%2.9
المجموع	170	%100

الجدول رقم (12) يوضح أن2،8% من أفراد العينةأجابوا ب(لا أوافق بشدة)،1،14% أجابواب (لا أوافق) و5،6% أجابواب(محايد)،4،52% أجابواب (أوافق) و9،15% أجابوابـ(أوافق بشدة) أي أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على العبارة . الشكل (12) يوضح ذلك بيانياً .

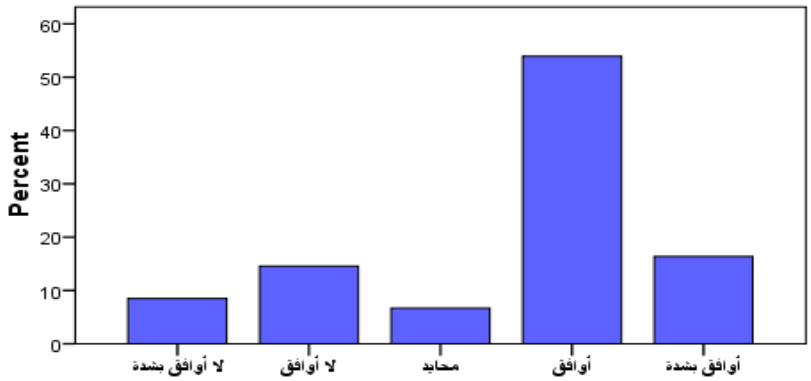

شكل رقم (12)

ويري الباحث ان نسبة 70.3% يوافقون علي صحة العبارة " بذلت المنظمات الإنسانية العاملة في ولاية غرب دارفور جهوداً معتبرة في بناء القدرات ونشر ثقافة

السلام بين شرائح مجتمع الولاية تعزيزاً لبرامج السلام الاجتماعي " بينما 28.7% يرون خلاف ذلك مما يؤكد ان المنظمات العاملة في الحقل الانساني بمنطقة الدراسة وهم احد أصحاب المصلحة ساهمت في تعزيز برامج السلام الاجتماعي وبناء القدرات حسب راي غالبية المبحوثين وكما هو موضح اعلاه.

7. لعبت الوساطة المشتركة لبعثة اليوناميد ودولة قطر والشركاء الأخرىدوراً مقدراً في إدارة التفاوض والحوار السياسي بين حكومة السودان والحركات المسلحة في تعزيز وثيقة الدوحة.

جدول رقم (13)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	17	%10
لا أوافق	32	%18.8
محايد	11	%6.5
أوافق	63	%37.1
أوافق بشدة	47	%27.6
المجموع	170	%100

الجدول رقم (13) يوضح أن10% من أفراد العينة أجابوا ب(لا أوافق بشدة)،18،8% أجابواب (لا أوافق) و6،5% أجابواب(محايد)،37،1% أجابواب (أوافق) و27،6% أجابواب(أوافق بشدة) أي أن الاتجاه الغالب هوالموافقة على العبارة . الشكل (13) يوضح ذلك بيانياً .

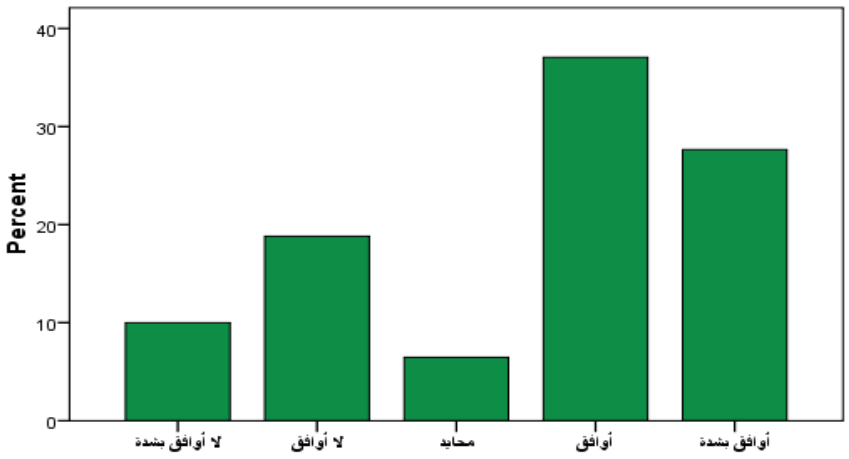

شكل رقم (13)

ويري الباحث ان نسبة 64.7% من جملة المبحوثين يوافقون علي صحة العبارة " لعبت الوساطة المشتركة لبعثة اليوناميد ودولة قطر والشركاء الأخرىدوراً مقدراً في إدارة التفاوض والحوار السياسي بين حكومة السودان والحركات المسلحة في تعزيز وثيقة الدوحة" ،بينما 28.8% لا يوافقون الرآي مما يدعم جهود الوساطة المشتركة في إدارة الحوار والتفتوض بين الحكومة وحركات دارفور المسلحة كما جاء بيانياً علي الشكل اعلاه.

8. المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة والمجتمع المدني الدارفوري الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة ، يعتبر واحداً من الجهود التي بذلتها الوساطة القطرية وبعثة اليوناميد في صناعة وتحقيق السلام في دارفور.

جدول رقم (14)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	37	%21.8
لا أوافق	41	%24.1
محايد	12	%7.1
أوافق	57	%33.5
أوافق بشدة	20	%11.8
قيم مفقودة	3	%1.8
المجموع	170	%100

الجدول رقم (14) يوضح أن8،21% من أفراد العينة أجابوا ب(لا أوافق بشدة)،1،24% أجابواب (لا أوافق) و1،7% أجابواب(محايد)، 5،33% أجابواب (أوافق) 8،11% أجابواب(أوافق بشدة) أي أن الاتجاه الغالب هوعدم الموافقة على العبارة. الشكل (14) يوضح ذلك بيانياً .

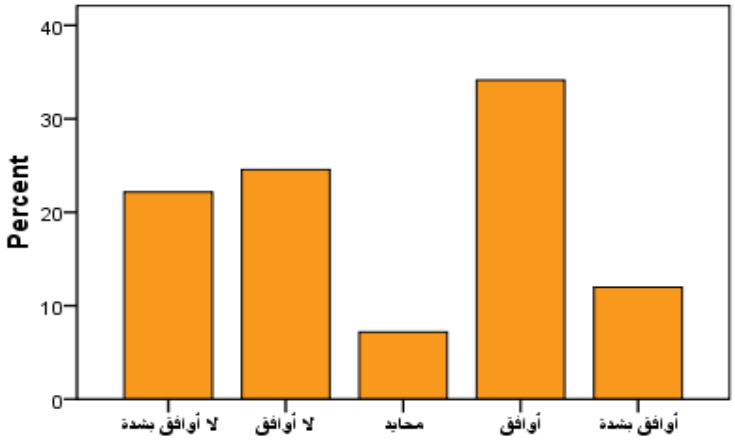

شكل رقم (14)

ويـري الباحـث فـي هـذه العبـارة: " المؤتمر الموسـع لأصـحاب المصـلحة والمجتمـع المدني الدارفوري الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة ، يعتبر واحداً من الجهود التي بذلتها الوساطة القطرية وبعثة اليوناميد في صناعة وتحقيق السلام في دارفور " ان الآراء حول الفرضية متباينة بين المبحوثين وقد تساوت النسبة وسط العينة ولكن بفارق ضيئل والتي اكدت ان مؤتمرات المجتمع المدني الدارفوري التي عقدت في إطار صناعة سلام دارفور جاءت خلاف النتائج التي تؤدي الي سلام شامل.

9. تعتبر المشاريع ذات الأثر السريع التي تقدمها بعثة اليوناميد في المجالات الصحية والتعليمية والثقافية ساهمت في ترقية القطاع الخدمي وبناءالسلام.

جدول رقم (15)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	6	%3.5
لا أوافق	32	%18.8
محايد	8	%4.7
أوافق	83	%48.8
أوافق بشدة	41	%24.1
المجموع	170	%100

الجـدول رقـم (15) يوضـح أن5،3% مـن أفـراد العينـة أجـابواب(لا أوافـق بشدة)،8،18% أجابواب (لاأوافق) و7،4% أجابواب(محايد)،8،48% أجابواب (أوافق) 1،24% أجابواب(أوافق بشدة) أي أن الاتجاه الغالب هو الموافقةعلى العبارة الشكل (15) يوضح ذلكبيانياً .

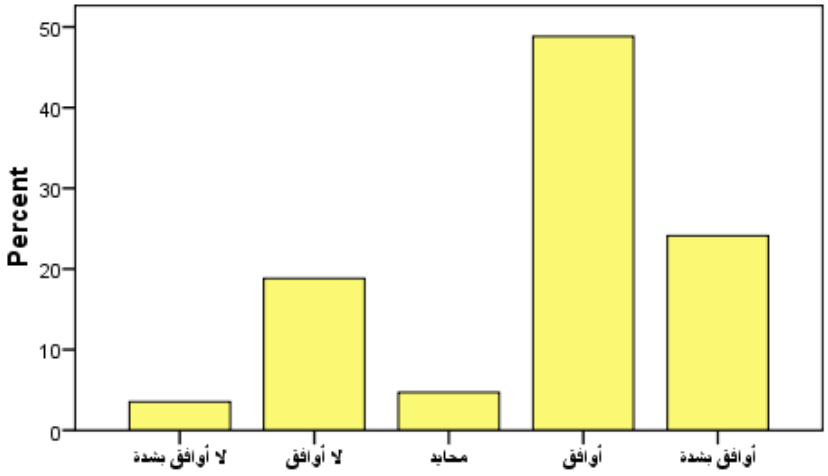

شكل رقم (15)

ويري الباحث ان النسبة الغالبة في اجابات المبحوثين تشير نحو الموافقة علي العبارة " تعتبر المشاريع ذات الأثر السريع التي تقدمها بعثة اليوناميد في المجالات الصحية والتعليمية والثقافية ساهمت في ترقية القطاع الخدمي وبناءالسلام , وبنسبة 72.9%، بينما 22.3% لا يوافقون علي العبارة وهذا يعزز من المشاريع الخدمية التي قامت بها بعثة اليوناميد في بناء السلام.

المحور الثالث : وثيقة الدوحة التحديات والصعوبات

10. أنهيار النسيج الاجتماعي وسيادة النعرات القبلية التي أبرزتها الأزمة في دارفور تعتبر من الإفرازات التي حالت دون تحقيق السلام بالإقليم.

جدول رقم (16)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	17	%10
لا أوافق	13	%7.6
محايد	0	0
أوافق	52	%30.6
أوافق بشدة	88	%51.8
المجموع	170	%100

الجدول رقم (16) يوضح ان 10% من افراد العينة اجابوا بـ (لا أوافق بشدة)، 7.6% اجابوا بـ (لا أوافق) و30.6% اجابوا بـ (اوافق) 51.8% اجابوا ب (اوافق بشدة) اي ان الاتجاه الغالب هو الموافقة علي العبارة. الشكل (16) يوضح ذلك بيانياً .

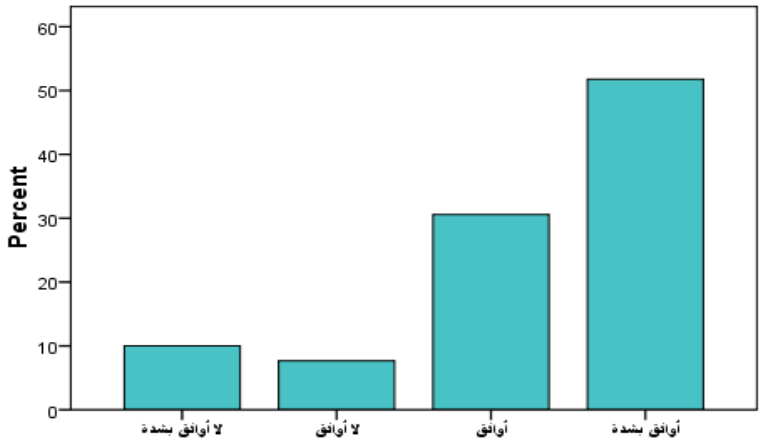

شكل رقم (16)

ويري الباحث ان غالبية المبحوثين يوافقون علي صحة العبارة: " أنهيار النسيج الاجتماعي وسيادة النعرات القبلية التي أبرزتها الأزمة في دارفور تعتبر من الإفرازات التي حالت دون تحقيق السلام بالإقليم" وبنسبة 82.4% بينما الاخرون لا يو افقون عليها، وبناءاً علي ذلك ان الصراعات القبلية ساعدت علي إطالة أمد الحرب مما جعلت فرص تحقيق السلام بعيدة المدي بالاضافة الي انها تشكل حاجز نحو تنفيذ الاتفاقات ،كما هو موضح بيانياً .

11. الصراعات القبلية وارتباطها بعوامل التنافس السياسي من الأسباب التي أدت إلى بروز أزمة دارفور.

جدول رقم (17)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	21	%12.4
لا أوافق	26	%15.3
محايد	3	%1.8
أوافق	66	%38.8
أوافق بشدة	54	%31.8
المجموع	170	%100

الجدول رقم (17) يوضح ان 12.4% من افراد العينة اجابوا بـ (لا اوافق بشدة)، 15.3% اجابوا ب (لا اوافق) 1.8% اجابوا ب(محايد)، 38.8% اجابوا ب(أوافق)،

31.8% اجابوا ب (اوافق بشدة) اي ان الاتجاه الغالب هو الموافقة علي العبارة. الشكل (17) يوضح ذلك بيانياً .

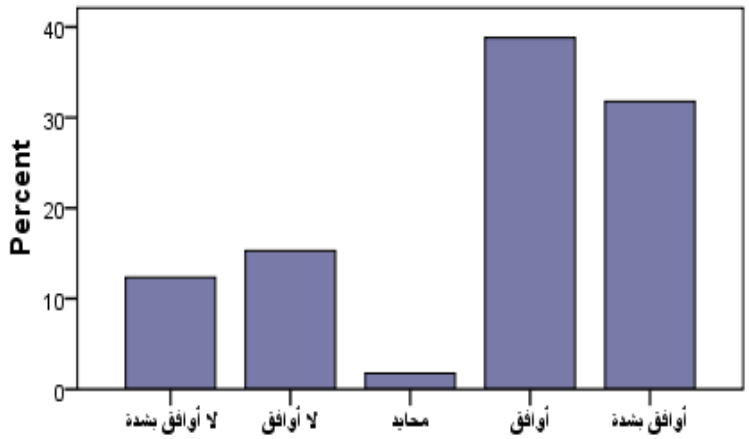

شكل رقم (17)

ويري الباحث ان نسبة 70.6% من اجابات المبحوثين يوافقون علي صحة العبارة: " الصراعات القبلية وارتباطها بعوامل التنافس السياسي من الأسباب التي أدت إلى بروز أزمة دارفور" بينما الأقلية منها يرون خلاف ما ذهبت عليها الغالبية وهو الرآي الصائب ان الصراعات بين قبائل دارفور واحد من الاسباب المباشرة لبروز الازمة الحالية كما هو موضح جلياً .

12. التزامات حكومة السودان والدول المانحة علي استحقاقات وثيقة الدوحة ، ومدي مساهمتها في تعزيز بنود الاتفاقية في دارفور.

جدول رقم (18)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	8	%4.7
لا أوافق	16	%9.4
محايد	6	%3.5
أوافق	59	%34.7
أوافق بشدة	81	%47.6
المجموع	170	%100

الجدول رقم (18) يوضح أن4،7% من أفراد العينة أجابواب(لا أوافق بشدة)،4،9% أجابواب (لا أوافق) و5،3% أجابواب(محايد)،7،34% أجابواب (أوافق) ،6،47% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على العبارة. الشكل (18) يوضح ذلك بيانياً .

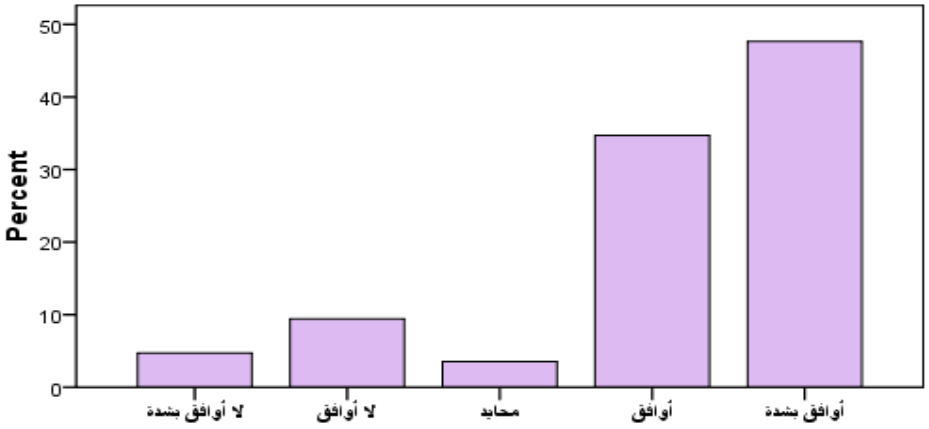

شكل رقم (18)

رؤية الباحث حول العبارة: " التزامات حكومة السودان والدول المانحة علي استحقاقات وثيقة الدوحة ، ومدي مساهمتها في تعزيز بنود الاتفاقية في دارفور " ،ان غالبية مجتمع الدراسة والبالغ نسبتهم 82.3% يوافقون صحة الفرضية، بينما الأقلية الاخري لا يوافقون ،مما يؤكد ان إلتزامات الحكومة والدول المانحة حول استحقاقات وثيقة الدوحة ضعيفة وعدم الوفاء بمتطلباتها ساهمت في ضعف التنفيذ وجمودها بالاضافة الي تأخير تنفيذ برامج الاعمار والعودة االطوعية، كما اشارت إليها العينة.

13. النزاعات المسلحة التي تدور في دولة إفريقيا الوسطى الحدودية لولاية غرب دارفور ساعدت في تدهور الحالة الأمنية في بعض مناطق أطراف الولاية.

جدول رقم (19)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	4	%2.4
لا أوافق	18	%10.6
محايد	14	%8.2
أوافق	70	%41.2
أوافق بشدة	64	%37.6
مجمو ع	170	%100

الجـدول رقـم (19) يوضـح أن4،2% مـن أفـراد العينـة أجـابواب(لا أوافـق بشدة)،6،10% أجابواب (لا أوافق) و2،8% أجابواب(محايد)،2،41% أجابواب (أوافق) ،6،37% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على العبارة .الشكل (19) يوضح ذلك بيانياً .

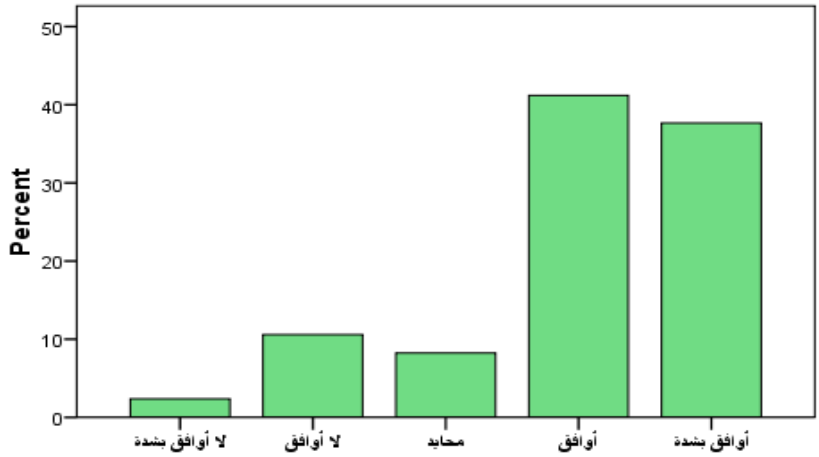

شكل رقم (19)

ويري الباحث ان 78.8% من إجابات المبحوثين يوافقون علي صحة العبارة: " النزاعات المسلحة التي تدور في دولة إفريقيا الوسطى الحدودية لولاية غرب دارفور ساعدت في تدهور الحالة الأمنية في بعض مناطق أطراف الولاية" بينما نسبة 20% لا يوافقون و8.2% محايدون ان الرآي الغالب تشير الي ان نزاعات الحدود الغربية لاقليم دارفور أدت الي تدهور الحالة الأمنية في مناطق غرب دارفور، نسبة للجوء مجوعات كبيرة من سكان افريقيا الوسطي وتشاد الي اطراف الحدود الغربية والجنوبية لغرب دارفور، وشكلت تحديات لمنية وانسانية في المنطقة.

14. الانشقاقات المتكررة في صفوف الحركات في دارفور ومديتأثير ها في ارتفاع وتيرة العنف المسلح في دارفور.

جدول رقم (20)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	5	%2.9
لا أوافق	23	%13.5
محايد	4	%2.4
أوافق	47	%27.6
أوافق بشدة	91	%53.5
المجموع	170	%100

الجدول رقم (20) يوضح أن9،2% من أفراد العينة أجاب واب(لا أوافق بشدة)، 5،13% أجابواب (لا أوافق) و4،2% أجابواب(محايد)،6،27% أجابواب (أوافق) ،5،53% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هوالموافقة على العبارة . الشكل (20) يوضح ذلك بيانياً .

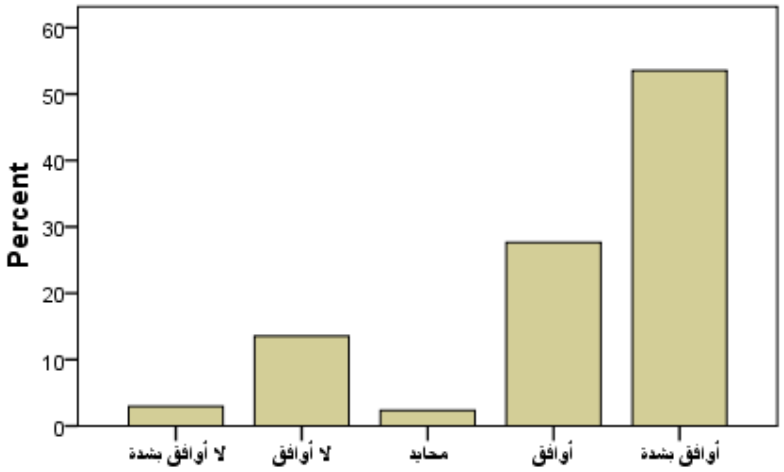

شكل رقم (20)

ويري الباحث ان نسبة 81.4% يوافقون علي صحة العبارة: " الانشقاقات المتكررة في صفوف الحركات في دارفور ومدي تأثير ها في ارتفاع وتيرة العنف المسلح في دارفور " فيما ذهبت الاقلية من العينة خلاف ذلك، والواضح ان خلافات حركات دارفور المسلحة أصبحت من التحديات الجسيمة نحو بناء سلام دارفور هذه الظاهرة تفترض علي الوساطة مضاعفة الجهود في وحدة الحركات اولا ثم السير في اغوار التفاوض ثانيا، كما هو موضح عملياً .

15. من الآثار التي رافقت وثيقة الدوحة تجدد الصراعات القبلية في دارفور.

جدول رقم (21)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	19	%11.2
لا أوافق	10	%5.9
محايد	9	%5.3
أوافق	52	%30.6
أوافق بشدة	80	%47.1
المجموع	170	%100

الجدول رقم (21) يوضح أن 2،11% من أفراد العينة أجابواب (لا أوافق بشدة)، 9،5% أجابواب (لا أوافق) و3،5% أجابواب(محايد)،6،30% أجابواب (أوافق) ،1،47% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هوالموافقة على العبارة . الشكل (21) يوضح ذلك بيانياً .

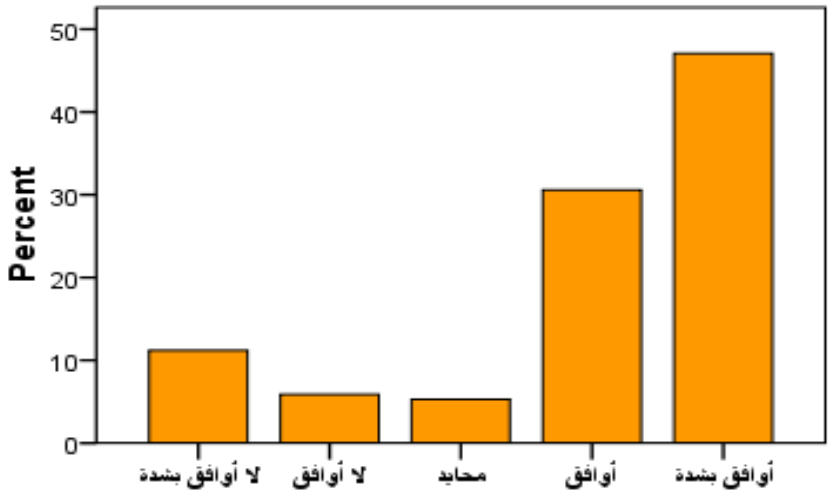

شكل رقم (21)

ويري الباحث ان نسبة 77.7% يوافقون علي العبارة: " من الآثار التي رافقت وثيقة الدوحة تجدد الصراعات القبلية في دارفور " بينما 17.1% لا يوافقون عليها، ونستنتج ان وثيقة الدوحة فشلت في اغماض تجدد الصراعات القبلية وخاصة الصراع العربي- العربي مما يؤكد ان تلك الصراعات تمثل من التحديات البارزة لوثيقة الدوحة كما هو مبين.

16. الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة تمثل تحد وصعوبة في تنفيذ بنود الوثيقة ونجاح عملية السلام في دارفور.

جدول رقم (22)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	32	%18.8
لا أوافق	18	%10.6
محايد	18	%10.6
أوافق	40	%23.5
أوافق بشدة	59	%34.7
قيم مفقودة	3	%1.8
المجموع	170	%100

الجدول رقم (22) يوضح أن 8،18% من أفراد العينة أجابوا(لا أوافق بشدة)، 6،10% أجابوا (لاأوافق) و6،10% أجابوا(محايد)، 5،23% أجابوا (أوافق) ،7،34% أجابوا(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على العبارة . الشكل (22) يوضح ذلك بيانيا.

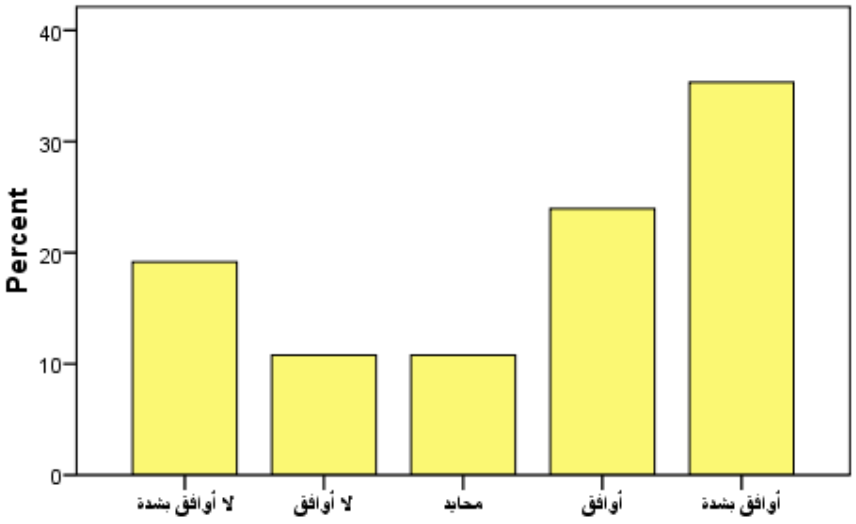

شكل رقم (22)

ويري الباحث ان الرآي الغالب يشير نحو الموافقة علي صحة العبارة اي ان 58.3% لا يرون خيراً في وثيقة الدوجة ما لم تتوافق عليها كل الحركات المسلحة الاخري، وبينما 29.2% لا يوافقون علي العبارة: " الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة تمثل تحد وصعوبة في تنفيذ بنود الوثيقة ونجاح عملية السلام في دارفور" كما هو واضحاً علي البيان اعلاه.

المحور الرابع : المصالحة والتشاور

17. للمرأةدوراً مهماً في عملية المشاركة السياسية وصنع القرار لبرامج الحوار والتشاور الداخلي وتعزيز المصالحة والسلام الاجتماعي فيدارفور.

جدول رقم (23)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	11	%6.5
لا أوافق	26	%15.3
محايد	14	%8.2
أوافق	76	%44.7
أوافق بشدة	40	%23.5
قيم مفقودة	3	%1.8
المجموع	170	%100

الجدول رقم (23) يوضح أن 5،6% من أفراد العينة أجابواب(لا أوافق بشدة)، 3،15% أجابواب (لاأوافق) و2،8% أجابواب(محايد)،7،44% أجابواب (أوافق) ،5،23% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على العبارة . الشكل (23) يوضح ذلك بيانياً .

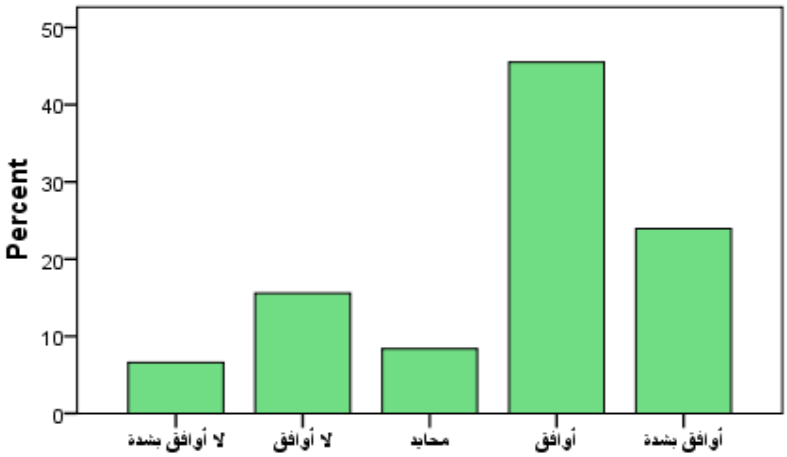

شكل رقم (23)

ويري الباحث ان 68.5% من عينة المبحوثين يوافقون علي صحة العبارة: " للمرأة دوراً مهماً في عملية المشاركة السياسية وصنع القرار لبرامج الحوار والتشاور الداخلي وتعزيز المصالحة والسلام الاجتماعي في دارفور " بينما 21.5% لا يوافقون الرآي وهو ما يدعم أهمية مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام.

18. نزع سلاح المليشيات غير النظاميةوإعادة الأعمار تعزيزاً للأمن الاجتماعي من أهم مقومات العودة الطوعية للنازحين واللاجئين من سكان دارفور.

جدول رقم(24)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	0	0
لا أوافق	2	%1.2
محايد	0	0
أوافق	48	%28.2
أوافق بشدة	120	%70.6
المجموع	170	%100

الجدول رقم (24) يوضح 2،1% أجابواب (لاأوافق) و2،28% أجابواب (أوافق) ،6،70% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على العبارة . الشكل (24) يوضح ذلك بيانياً .

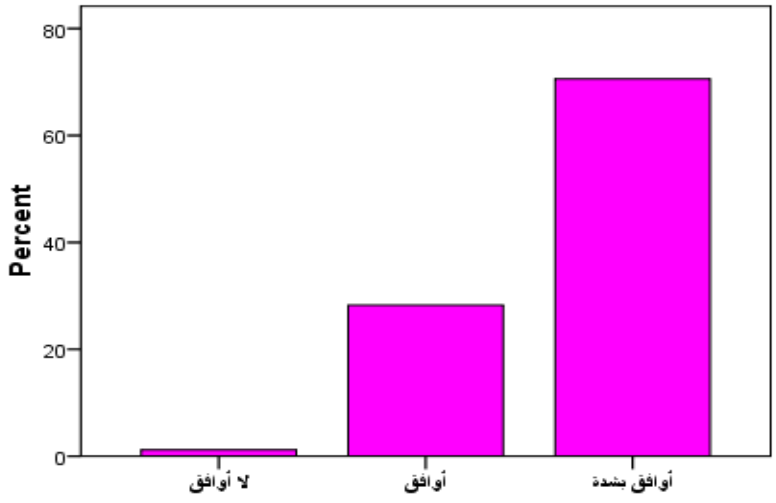

شكل رقم (24)

ويري الباحث ان غالبية المبحوثين وبنسبة 98.8% يرون صحة العبارة: "نز ع سلاح المليشيات غير النظاميةوا ٍعادة الأعمار تعزيزاً للأمن الاجتماعي من أهم مقومات العودة الطوعية للنازحين واللاجئين من سكان دارفور" بينما نسبة ضئيلة منهم يرون خلاف ذلك ما يؤكد ان العودة الطوعية مرتبطة بتحسين الامن والاستقرار وقيادة مصالحات واسعة بين المكونات الاجتماعية ، ضرورة حتمية للقائمين بأمر وثيقة الدوحة.

19. تقوية وضعية الإدارة الأهلية وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان آليات مهمة في تشجيع الحوارو المصالحة والتشاور الداخلي في دارفور.

جدول رقم (25)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	9	%5.3
لا أوافق	3	%1.8
محايد	7	%4.1
أوافق	62	%36.5
أوافق بشدة	89	%52.4
المجموع	170	%100

الجدول رقم (25) يوضح أن3،5% من أفراد العينة أجابواب(لا أوافق بشدة)، 8،1% أجابواب (لاأوافق) و1،4% أجابواب(محايد)،5،36% أجابواب (أوافق) 4،52% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على العبارة . الشكل (25) يوضح ذلك بيانياً .

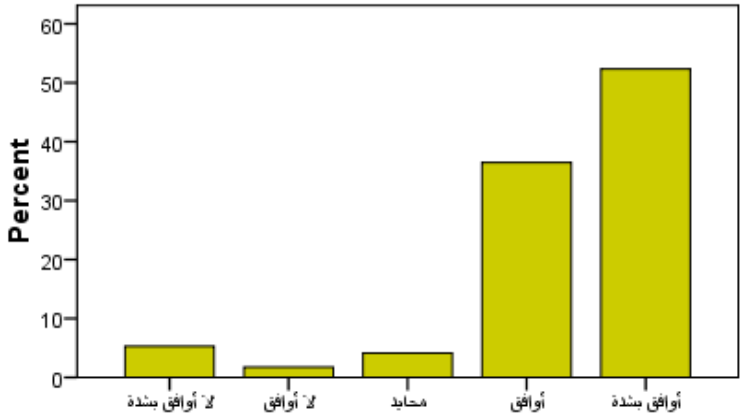

شكل رقم (25)

ويري الباحث ان نسبة 88.9% من مجتمع البحث يوافقون علي صحة العبارة: " تقوية وضعية الإدارة الأهلية وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان آليات مهمة في تشجيع الحوارو المصالحة والتشاور الداخلي في دارفور " بينما الاقلية يرون خلاف ذلك وهذا يعزز من اهمية تقويم منظومة الادارة الاهلية للقيام بدورها التاريخي في الاعراف التقليدية ومؤتمرات السلم والمصالحة.

20. اتفاق التعاون الأمني والاستراتيجي (القوات المشتركة السودانية التشادية) الذي وقعته حكومة السودان ودولة تشاد في 2010 ساعد علي حماية وتعزيز الأمن على حدود البلدين.

جدول رقم (26)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	11	%6.5
لا أوافق	21	%12.4
محايد	17	%10
أوافق	71	%41.8
أوافق بشدة	50	%29.4
المجموع	170	%100

الجدول رقم (26) يوضح أن 5،6% من أفراد العينة أجابواب(لا أوافق بشدة)، 4،12% أجابواب (لاأوافق) و10% أجابواب(محايد)،8،41% أجابواب (أوافق) 4،29% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هوالموافقة على العبارة . الشكل (26) يوضح ذلك بيانياً .

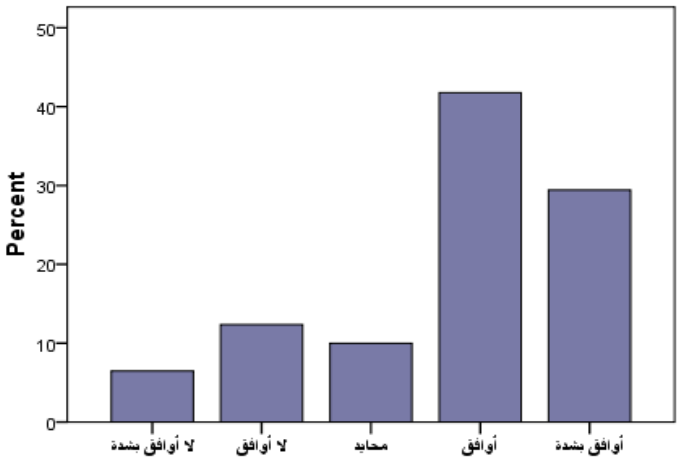

شكل رقم (26)

ويري الباحث 71.3% من اجابات المبحوثين تشير نحو الموافقة علي العبارة: " اتفاق التعاون الأمني والاستراتيجي (القوات المشتركة السودانية التشادية) الذي وقعته حكومة السودان ودولة تشاد في 2010 ساعد علي حماية وتعزيز الأمن على حدود البلدين" بينما الاخرون يرون خلاف ذلك، مما يدعم مجهودات القوات المشتركة السودانية التشادية في حماية وتعزيز الامن علي الحدود.

21. القرى النموذجية التي انشأتها دولة قطر في ولايات دارفور الخمسة ساهمت في برامج الاعمار وتوطين النازحين واللاجئين من سكان دارفور.

جدول رقم (27)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	49	%28.8
لا أوافق	45	%26.5
محايد	12	%7.1
أوافق	44	%25.9
أوافق بشدة	20	%11.8
المجموع	170	%100

الجـدول رقـم (27) يوضـح أن8،28% مـن أفـراد العينـة أجـابواب(لا أوافـق بشدة)،5،26% أجابواب (لا أوافق) و1،7% أجابواب(محايد)،9،25% أجابواب (أوافق) ،8،11% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هوعدم الموافقة على العبارة . الشكل (27) يوضح ذلك بيانياً .

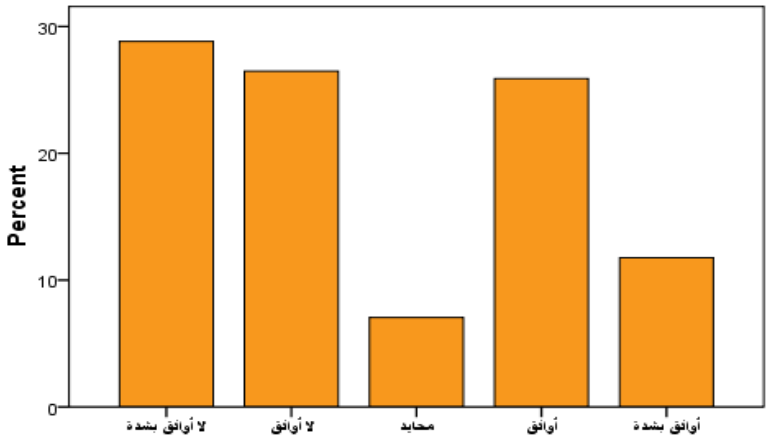

شكل رقم (27)

ويري الباحث ان 54.5% من اجابات المبحوثين لا يوافقون علي العبارة: " القرى النموذجية التي انشأتها دولة قطر في ولايات دارفور الخمسة ساهمت في برامج الاعمار وتوطين النازحين واللاجئين من سكان دارفور" بينما الاخرون يرون خلاف ذلك، اي ان غالبية افراد العينة يرون ان هذه القري التي تمت تشييدها هي خطوة ايجابية في مسار برامج الاعمار والتنمية وبالمقابل فإنها لن تسع في توطين الاعداد الكبيرة للنازحين كما هو مبين اعلاه.

المحور الخامس: مستقبل السلام في دارفور

22. تعتبر وثيقة الدوحة للسلام في دارفور الحل النهائي لمستقبل السلام في الإقليم.

جدول رقم (28)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	92	%54.1
لا أوافق	33	%19.4
محايد	17	%10
أوافق	7	%4.1
أوافق بشدة	21	%12.4
المجموع	170	%100

الجدول رقم (28) يوضح أن1،54% من أفراد العينة أجابواب(لا أوافق بشدة)، 4،19% أجابواب (لاأوافق) و10% أجابواب(محايد)،1،4% أجابواب (أوافق) 4،12% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هو عدم الموافقة على العبارة الشكل (28) يوضح ذلك بيانياً .

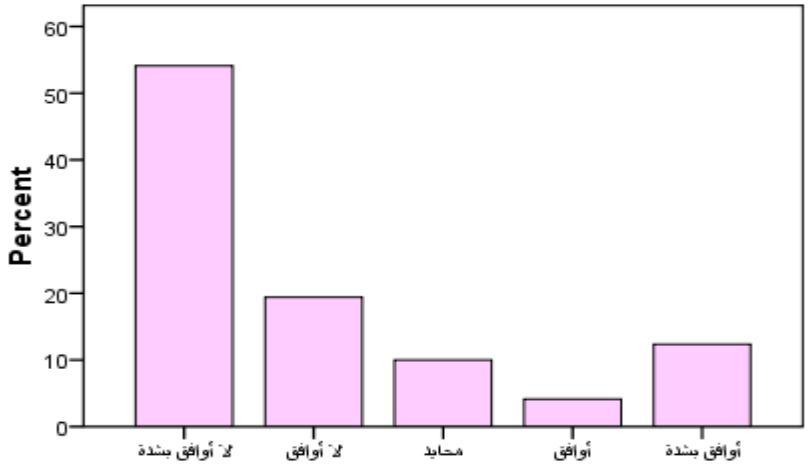

شكل رقم (28)

ويري الباحث ان نسبة 73.3% من اجابات المبحوثين تشير الي عدم الموافقة علي العبارة:" تعتبر وثيقة الدوحة للسلام في دارفور الحل النهائي لمستقبل السلام في الإقليم "بينما الاقلية يوافقون عليها، وهذا يؤكد ان الوثيقة لن تمثل الحل النهائي لأزمة دارفور ومستقبل العملية السلمية بالمنطقة حسب رآي العينة.

23. وحدة الصف الدارفوري ضرورة في عملية بناء السلام الاجتماعي بعيداً عن الانتماءات التي تفرقها وتعزيزاً لصناعة سلام شامل ومستدام.

جدول رقم (29)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	14	%8.2
لا أوافق	6	%3.5
محايد	1	%0.6
أوافق	40	%23.5
أوافق بشدة	109	%64.1
المجموع	170	%100

الجـدول رقـم (29) يوضـح أن2،8% مـن أفـراد العينـة أجـابواب(لا أوافـق بشدة)،5،3% أجابواب (لاأوافق) و6،0% أجابواب(محايد)،5،23% أجابو اب (أوافق) ،1،64% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هو الموافقة على العبارة . الشكل (29) يوضح ذلك بيانياً .

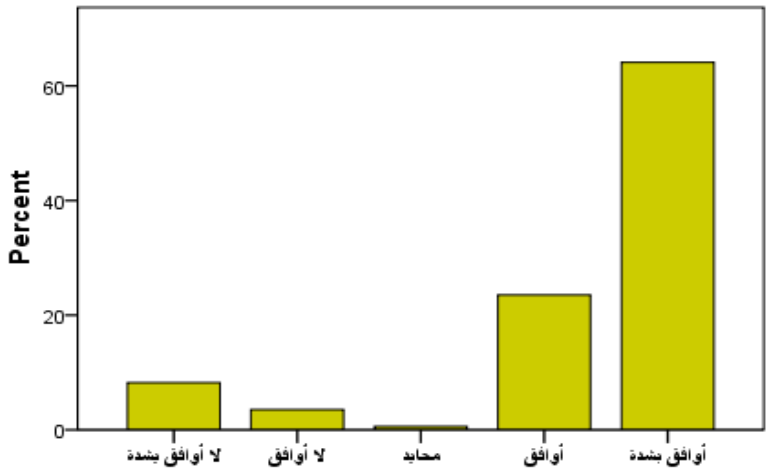

شكل رقم (29)

ويري الباحث ان 87% من عينة الدراسة يوافقون علي صحة العبارة: " وحدة الصف الدارفوري ضرورة في عملية بناء السلام الاجتماعي بعيداً عن الانتماءات التي تفرقها وتعزيزاً لصناعة سلام شامل و مستدام" بينما الاخرون يرون خلاف ذلك، وهذا يؤكد ان نجاح العمليات السلمية مرتبطة بوحدة اصحاب المصلحة من سكان دارفور.

24. مؤتمر قرية أم جرس التشادية الذي بادر به الرئيس التشادي مؤخراً للحوار مع الحركات المسلحة وأصحاب المصلحة في دارفور ساهم في عملية السلام بالإقليم.

جدول (30)

الإجابة	التكرار	النسبة
لا أوافق بشدة	62	%36.5
لا أوافق	53	%31.2
محايد	18	%10.6
أوافق	18	%10.6
أوافق بشدة	19	%11.2
المجموع	170	٪100

الجـدول رقـم (30) يوضـحأن5،36% مـن أفـراد العينـة أجـابواب(لا أوافـق بشـدة)،2،31% أجـابواب (لا أوافـق) و6،10% أجـابواب(محايـد)،6،10%

أجابواب (أوافق) ،2،11% أجابواب(أوافق بشدة) .أي أن الاتجاه الغالب هو عدم الموافقة على العبارة . الشكل (30) يوضح ذلك بيانياً .

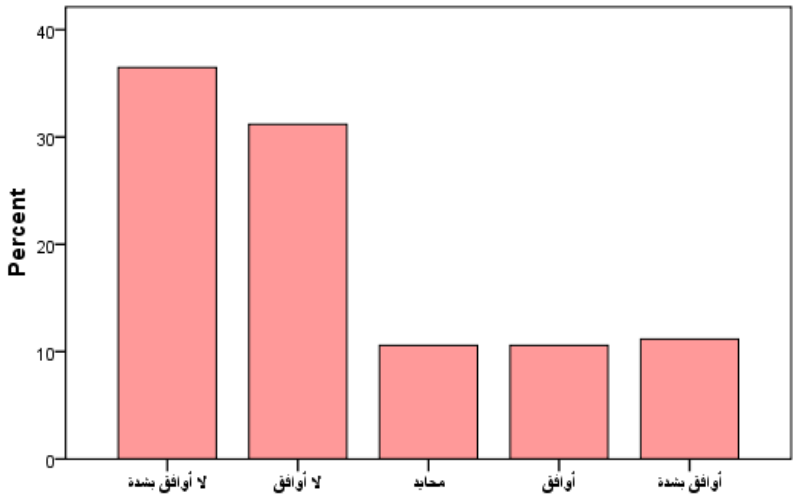

شكل رقم (30)

ويري الباحث ان 87.5% من اجابات المبحوثين لا يوافقون علي العبارة: " مؤتمر قرية أم جرس التشادية الذي بادر به الرئيس التشادي مؤخراً للحوار مع الحركات المسلحة وأصحاب المصلحة في دارفور ساهم في عملية السلام بالإقليم" بينما الاخرون يرون خلاف ذلك، ويتضح ان مؤتمر قرية ام جرس التشادية التي عقد في 2013 خطوة جيدة لتعزيز الحوار ولكنه لن يغير في مجري العمليات السلمية مما يؤكد ان المؤتمر فاشل من حيث تحقيق متطلبات السلام في دارفور.

رابعاً : مناقشة الفروض:

من خلال محاور الدراسة واجابات المبحوثين حول فروض البحث وأسئلة الاستبانة ، قام الباحث بمناقشتها فيما يلي:

الفرضية الأولي:

من خلال مناقشة نتائج عبارات المحور الأول (حول وثيقة الدوحة)، نجد أن الاتجاه في إجابات المبحوثين يشير لعدم الموافقة مما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى للدراسة : " وثيقة الدوحة للسلام المعنية بأزمة دارفور والتي وقعتها حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وبرعاية دولة قطر والوساطة الأفريقية الاممية تعتبر من الاتفاقات التي عالجت نقاط الخلاف بشأن حقوق

الإقليم وساهمت في تحقيق آمال وتطلعات مجتمع دارفور من حيث السلطة والثروة على الصعيدين المحلي والقومي والمشاركة على المستوى القومي للدولة".

واضح من خلال اجابات العينة للفرضية الاولي غالبية المبحوثين ذكروا ان الوثيقة غير قادرة علي صناعة سلام شامل وبالتالي آلية تنفيذ الوثيقة ايضاً غير قادرة علي توفير متطلبات انسان دارفور ولعل مجتمع الدراسة هو الشاهد الذي يتابع سير تنفيذ الاتفاقية ببنودها السبعة. جاءت جهود الوساطة القطرية وسلطة دارفور الإقليمية في سعيها إلى تنفيذ وثيقة الدوحةلسلام دارفور في بنودها الرئيسة من إعادة الإعمار وتقديم الدعم للنازحين واللاجئين، على أنقاض وضع لم يكن ميسوراً إجراء أي إصلاحات عليه وذلك لأن الآمال في وضع حل لم تكن بالسهولة التي تخيلها المفاوضونفقد كان الانقسام في دارفور ناتجاً عن أزمة الإقليممع السلطة، وهي أزمة حقيقية ألقت بظلالها على الوضع الراهن لنظام الحكم في السودان، وزادها منناحية أخرى الصراع الدارفوري -الدارفوري الذي فاقم من حقيقته أزمة الثقة بين مكونات الإقليم.

جاءت وثيقة الدوحة ومشهد السودان السياسي أكثر اشتعالاً في أطرافه، وكذلك الأمني والخدماتي والإنمائي. فالصراع القائم قبلتوقيع الاتفاقية هو صراع مركّب ظهر فيه ضعف الدولةعلاوة على تمنّع الحركات من الاتفاق. وانطلاقاً من بنود وثيقة الدوحة باعتبارها قاعدة للنقاش فإن التوصل إلى تسوية شاملة للصراع في الإقليم يتطلب النظر في أهميةالحوار لدعم ما جاء في الوثيقة سعياً لتحقيق السلام الكامل. وقد استلزمت بنود الوثيقة قيام عملية سياسية شاملة تتوفر لها البيئة المناسبة من تعزيز وحماية لحقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية لضمان تنفيذها.

ولكل فصل من فصول الوثيقة السبعة تلال من العراقيل لم تفلح الشركاء في تسوية تضاريسها وهذه الفصول هي: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور، تقاسم الثروة والموارد القومية، التعويضات وعودة النازحين واللاجئين، العدالة والمصالحة، وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية، آليات الحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ.

فالاجتماع الذي تم بحضور رئيس السلطة الإقليمية لولايات دارفور د. التجاني السيسي، وحضور دولي للمانحين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمبعوثين الدوليين والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وبرئاسة دولة قطر راعية الاتفاق أظهر مسؤولية الحكومة السودانية إزاء توفير التمويل لتنفيذ الاتفاق .فقد كان من المفترض أن تتحمل الحكومة السودانية الشق الأكبر من المسؤولية والوفاء بالالتزامات المالية تجاه عملية السلام في دارفور والبالغ 200.000.000 (مئتي مليون دولار امريكي). ولكن بتراخيها في تنفيذ هذا الالتزام، تكون قد أهدت الحركات المناوئة لوثيقة الدوحة سبباً معضّداً للرفض ومستعصمة بالبعد عن العملية السلمية. للتعرض مباشرة لتحديد العقبات والصعوبات التي تعترض تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور لا بد من سبر أغوار الصراع ولا بد من القول بأنّ وثيقة الدوحة تواجه تحديات ضاربة في عمق السياسة السودانية وتعاطي نظام الحكم مع مشكلة دارفور. فقد تم استخدام الجهوية كآلية لإدارة الصراع باستقطاب بعض الحركات وتأليب بعضها، ليتم اختصار الحركات في حركة واحدة والآراء في رأي واحد.

وهناك بُعد آخر للمشكلة يتعلق بالبنية الاجتماعية في دارفور التي يطغى فيها الولاء القبَلي في تنظيم الحركات، وهذا الولاء أسس لمنطق نزاعي داخل منظومة مجتمع دارفور.فحالة الاستقطاب الحكومي المركزي وتفشي القبلية محليًّا ساعدا على إضعاف الحس القومي لدى مواطني المنطقة، فمن عزلة إلى عزلة أخرى تتهدد وحدة السودان هذه المرة ولكن من غربه. وباستعراض التجربة منذ اتفاقية أبوجا التي تم توقيعها في مايو/أيار عام2006م ، فإنّ الحركات الموقعة آنذاك مع الحكومة السودانية هي رافضة اليوم، والحركة الموقعّة اليوم كانت في رحم الغيب إلى أن تجمعت من عدة حركات وفصائل. عقبة المال لا تقف في طريق تنفيذ بنود اتفاق الدوحةفحسب، وإنما تعمل أيضا على الحيلولة دون إنقاذ واقع الإقليم الذي يعاني من اقتراب كارثة إنسانية تتمثل في عدم توفر الغذاء الذي قد يؤدي إلى مجاعة وشيكة.أما المظالم التاريخية لأهل دارفور والشكوى المرة من احتكار المركز للسلطة والثروة، فهي تبدو جلية في رؤية أنّ هناك ما هو أكثر من الاحتكار، وما هو أعمق من فرض الهيمنة على المؤسسات المجتمعية والإدارة.

فبحسب فرضية أن ّ من يحكم هو من يملك، فهذه الحركات المناوئة تدعم نظام الحكم بثباتها في مكانها أو نزولها إلى المشاركة في نظام الحكم بتمثيل شكلي لا يعكس رغبة الإقليم، مما يجعل الجنوح نحو إحداث أي تحول ديمقراطي يعني التنازل طواعية عن النصيب في السلطة والثروة.

الفرضية الثانية:

من خلال مناقشة نتائج عبارات المحور الثاني (الوساطة المشتركة) ، نجد أن الاتجاه في إجابات المبحوثين على عبارات المحور نحو الموافقة ، مما يدل على صحة الفرضية الثانية للدراسة: " بذلت الوساطة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع الآلية الأفريقية رفيعة المستوى، الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بذلوا جهوداً مقدرة لصناعة سلام دارفور مع الشركاء الدوليين وبمشاركة أصحاب المصلحة في إبراز مساعيها الحميدةتحقيقاً لبرامج التنمية والإعمار في الإقليم وفق الخطة التي نصت عليها الوثيقة.

وهذا يؤكد ان المجتمع الدولي بذل جهوداً مقدرة لاحلال السلام في دارفور منذ بداية العمليات السلمية في 2005 مباحثات انجمينا برعاية الوسيط التشادي ، ثم مفاوضات ابوجا التي كللت باتفاق سلام دارفور 2006م برعاية الاتحاد الافريقي والرئيس النجيري اوبسانجو، وكذلك مباحثات اديس ابابا وأسمرا وجوبا وطرابلس واخيرا الدور القطري والوساطة المشتركة في تعزيز الاعمار والتنمية بالاقليم عبر وثيقة الدوحة 2011م.

ولكن هذه الجهود المحسوسة من قبل الاسر الدولية والاقليمية لن يفيد مجتمع دارفور المحلي اذا لن تأُخذ في الاعتبار القومي لطرفي الاتفاق حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة ،فالتوقيع علي اتفاق سلام مهم لوقف نزيف الدم ولكن تطبيق ما تم الاتفاق حولها هو الاهم، (الاوساط الدولية زرعت بذرة السلام في العاصمة القطرية الدوحة وعلي اصحاب المصلحة الالتزام برعايتها وجني الثمار) وهذا يشترط الجدية في انفاذ متطلباته.

قامت الوساطة القطرية بتنوير الوفود المشاركة المجهودات التي بذلتها، منذ اتفاق حسن النوايا الذي تم التوقيع عليه من قبل الحكومة وحركة العدل والمساواة في (17 فبراير 2009م)، والاتفاق الإطاري الذي تم التوقيع عليه من قبل حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في (23فبراير 2010م)، والاتفاق الإطاري الذي تم التوقيع عليه من قبل الحكومة وحركة التحرير والعدالة في (18 مارس 2010م)، واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوقيع عليه من قبل الحكومة وحركة التحرير والعدالة في (18 مارس 2010م)، وكذلك التوقيع النهائي للوثيقة في (11 يوليو 2011). والتسوية السياسية التي تمت مع حركة العدل والمساواة جناح محمد بشر في مارس 2012م.

وأشارت على أن الوساطة شرحت نقاط الخلاف بين الحكومة وحركتي التحرير والعدالة والعدل والمساواةوفقاً لرؤية كل طرف، ومن ضمن نقاط الاختلاف منصب نائب الرئيس، حيث ترى الحكومة تعيينه من جانبها و منحه لأهل دارفور، وترى الحركات أن الحركةالشعبيّة هي التيعيّنت النائب الأول للرئيس وفقاً لاتفاق نيفاشا.جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي أشادت بقطر، دون أن تفصح المنظمات الإقليمية التي يتمتع السودان بعضويته فيها، عن كيفية وضع حل لتعقيدات دارفور. محمود كانو الذي قرأ كلمة الاتحاد الأفريقي في الجلسة الختامية، قال: "إن أفريقيا لن تدير ظهرها لدارفور وستقف معها حتى تنتهي فصول أزمتها نهائياً، وتواصل القارة مع الشركاء الدوليين في ضمان ترسيخ سلام دائم في دارفور".

البيان الختامي لمؤتمر أهل المصلحة في دارفور احتوت فقراته الأولى على الإشادة بالدور القطري وبمجهودات أميرها الشيخ حمد بن خليفة ومن يخلفه في المسؤولية، كما لم تنس كلمات الثناء الوسيط الدولي جبريل باسولي، أما أهم فقرات البيان الختامي فهي إقرار المؤتمر واعتماده علي مشروع وثيقة الدوحة لسلام دارفور بوقف إطلاق الناروا يجاد تسوية سياسية شاملة، ودعا المؤتمر الحكومة والحركات إلى بذل كافة الجهود للوقف التام لإطلاق النار.

وبالنظر إلى النتائج الإنسانية المباشرة الناجمة عن هذا الوضع، فقد دعا المؤتمر الأطراف المتفاوضة في الدوحة إلى الالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار

ووقف العدائيات التي تم التوقيع عليهاورحّب المؤتمر باستعداد الدوحة لاستضافة التوقيع على اتفاق بين الحكومة وحركات دارفور المسلحة على أساس مخرجات المؤتمر)، كما أقر المؤتمر تكوين لجنة دارفور لمتابعة التنفيذ برئاسة دولة قطر، وتشمل في عضويتها شركاء دوليين آخرين، وستعمل هذه اللجنة مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لمساعدة الأطراف في إبرام وتنفيذ اتفاق سلام شامل يضم الجميع.

وحول محور الاعمار والتنمية قامت جمعية الهلال الأحمر القطري بتنفيذ أولى القرى النموذجيه من برنامج إعادة الإعمار والتنمية بإقليم دارفور "مشروع مبادرة قطر في دارفور "، حيث تصل تكلفة القرية الواحدة 31 مليون دولار، وفي منطقة الدراسة انشأت جمعية الهلال الاحمر القطري قرية للعودة الطوعية في منطقة "أرارا" التابعة لمحلية بيضة في ولاية غرب دارفور والتي تشتمل على مركز خدمات نموذجي يحتوي على محطة مياه، ومركز صحي، ومدرسة للتعليم الأساسي وأخرى للتعليم الثانوي بنين وبنات ، مركز شرطة، مسجد وبناعجمّع سكني للعاملين في هذه المراكز الخدمية مزودة بكافة الخدمات الضرورية للحياة.

واستطاع الهلال الأحمر القطري أن يدعم القطاع الاقتصادي من خلال مشاريع التمكين الاقتصادي وكسب العيش من خلال وحدة زراعية ، ووحدة للإرشاد والبحوث الزراعية، ووحدة بيطرية ، وسيتم توفير مدخلات انتاج وآليات مشتركة للحصاد ، وسيستفيد منها من 28 -30 ألف نسمه.

ويأتي مشروع القرية في إطار جهود دولة قطر لإعمار دارفور ، حيثأنّ المشروع يأتي بالشراكة مع جمعية قطر الخيرية، ومؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثاني الخيرية، ومؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية (راف) أصحاب المبادرة بانشاء هذه القرى..

وتجدر الإشارة إلىأنّ في يناير 2014م قام عدد من ممثلي المنظمات الخيرية القطرية بزيارة رئيس السلطة الإقليمية لدارفور الدكتور التجاني سيسي، تمهيدا لافتتاح القرى بالتنسيق مع مفوضية العودة الطوعية، حيث أن المشروع سيشمل كل من "ارارا" بولاية غرب دارفور وقرية "ام ضي" بولاية شرق دارفور وقرية "بلبل تمبسكو" بولاية جنوب دارفور وقرية "تابت" بولاية شمال دارفور وقرية "رونقاتاس" بولاية وسط دارفور، وتبلغ تكلفة القرية 31 مليون دولار.

وقد تم افتتاح هذاالقر ي بشكل رسمي في ابريل 2014م كأستراتيجية اولي نحو برامجالاعمار و العودة الطوعية والمساهمة في توفير الخدمات الاساسية للعائدين وضمان تنفيذ حزم التعويضات الجماعية للنازحين واللاجئين من سكان دارفور.

الفرضية الثالثة:

من خلال مناقشة نتائج عبارات المحور الثالث (وثيقة الدوحة التحديات والصعوبات) ، نجد أن الاتجاه في إجابات المبحوثين على عبارات المحور تشير نحو الموافقة ، مما يدل على صحة الفرضية الثالثة للدراسة: " الصراعات القبلية ، الحركات الرافضة لوثيقة الدوحة ، النزاعات على الحدود السودانية الغربية (تشاد، أفريقيا الوسطى) ، التزاماتحكومة السودان و الدول المانحة في استحقاقاتها ببنود الوثيقة تعتبر من النقاط المحورية التي تمثل عقبة وتحدي حقيقي تؤثر على تطبيق متطلبات السلام " .

ويري الباحث ايضاً ان اكبر التحديات التي تواجهها وثيقة الدوحة يتمثل في الوضع الامني بالاقليم ، اذ ان هناك حركات كبري لازالت تحمل السلاح وغير مستعدة بالحاق للعملية السلمية وايضا الصراعات القبلية التي تحصد عشرات الارواح يومياً هذا بالاضافة الي التزامات الاطراف والشركاء في وثيقة الدوحة.

في بداية 2009 تجددت الصراعات القبلية في دارفور والتي راح ضحيتها الالاف من ابناء القبائل. فخلافا للقتال الذي يدور بين الحركات المسلحة والحكومة وحلفائها والنزاعات علي الحدود الغربية للسودان في تشاد وافريقيا الوسطي. جاءت المحنة هذه المرة لتضرب المجموعات العربية فيما بينها.فضلاً عن تجدد قتال جوار اخر يروج له بعض تجار الحرب في الاقليم بين قبائل عربية وجيرانهم ذوي الاصول الافريقية ، مثال القتال بين القمر والسلامات ، والفلاتة والتعايشة ،القتال بين قبيلتي الرزيقات الابالة والبني حسين العربيتين في شمال دارفور، وهناك القتال بين الرزيقات والمعاليا الذي نجم عن مئات الارواح والكثير من الجرحي ،هذا بغير ما سببه من دمار للنسيج الاجتماعي بين القبيلتين المتساكنتين لمئات السنين. وقبله اندلع النزاع بين المسيرية والسلامات الذي كلف المجتمع هناك مئة وثماني وعشرون

روحا ناهيك عن بقية المضاعفات الملموسة في وجودهما. وهناك نزاعاتصغر ي ومناوشات تتم بين الفينة والاخري بن بعض القبائل العربية لتخطسطراً جديدا في النزاع العربي-العربي في الاقليم المكلوم.

إذن فصراع دارفور القبلي الجديد الذي توفر دماءه القبائل العربية المتهم بعض ابنائها بموالاة الحكومة ليس هو إلا صراع حول سلطات وجذوره مغروسة في المركز وليس في نفوس أهل المحليات.

السلطات الرسمية في ولايات دارفور الخمسة بما فيهم رئيس السلطة الإقليمية، والنافذون من أبناء الإقليم في المركز يدركون خلفيات هذه النزاعات، ولن يستطيعوا حلها ما دام أنها استراتيجية عليا للدولة لتقسيم المقسم علي كتل عشائريةوا ٍذا أفصحت أكثر فهم جزء أصيل من هذه الورطة القبلية. فتوظيفهم تم على أساس هذا التقسيم الجهوي أو القبلي، وأن وجودهم على رأس هذه السلطات أملته العقلية القبلية لا القومية. حيث لم يأتوا على أساس أهليتهم المجمع عليهاوا ٍنما على أساس تفضيلهم من المركز.

و حتي مؤتمرات الصلح التي يقيمها ولاة دارفور بحضور نواب الرئيس أو وفد رفيع المستوي ليست إلا عملية تمثيلية لم تستهدف جذور النزاع.و الذين يشرفون علي هذه المؤتمرات هم أس المشكلة مهما جلسوا في الصفوف الأمامية ليروا كيف أن زعماء القبائل يتبارون في تأكيد نسيان الماضي، والتعهد بتطبيق مقررات مؤتمر الصلح.

مشكلة الاقتتال القبلي بسبب البحث عن ثقل إداري يمكن أن تنفجر في مناطق أخرى من البلاد. وكون أنها لم تحدث لتتفاقم بالشكل الذي يماثل ما حدث في دارفور فإن ذلك مرده إلى حرص السلطات المركزية على شغل دارفور بتمايزاتهم القبلية حتى لا توظف الحركات المسلحة كل الرصيد الدارفوري في المعركة الماثلة بينها والنظام القائم. ومع ذلك فإن كردفان، شمالها وجنوبها، شهدت بعض أحداث مماثلة كما شهدت مناطق متعددة تجييشا لقبائلها، إذ تم تسليح بعض أبناء القبائل العربية لمقابلة كلفة التمرد، وهو الأمر الذي حدث في دارفور وأدى إلى نجاح الخرطوم في تقسيم المجتمع ، وبالتالي تفرق أبناء القبائل أيدي سبأ يبحثون عن ثروة وسلطة مقابل الولاء.

الفرضية الرابعة:

من خلال مناقشة نتائج عبارات المحور الرابع (المصالحة والتشاور) ، نجد أن الاتجاه في إجابات المبحوثين على عبارات المحور تشير نحو الموافقة ، مما يدل على صحة الفرضية الرابعة للدراسة : " السلام الشامل الذي يتطلع له شعب دارفور منذ 2003م ، لن تكتمل دائرته ما لم تتوحد المكونات الاجتماعية في دارفور وبمختلف مشاربهم دعماً وتعزيزاً لوثيقة الدوحة والإحساس بالمسئولية الإنسانية تجاه السكان النازحين واللاجئين وكذلك من الأطراف الوطنية من حكومة ومجتمع مدني والحركات المسلحة في الاضطلاع بدورهم لتحقيق السلام والأمن ".

رغم الجهود الدولية والاقليمية المتباينة في رحلة البحث عن سلام دارفور وكذلك المساهمات الاخري لتحقيق الوفاق الاجتماعي بالاقليم ،هذه الجهود لن تفضي الي نتائج ايجابية مالم تتوحد المكونات الداخلية لابناء دارفور بكل قبائلها واثنياتها في مؤتمر حوار دارفوري دارفوري لن يستثني احد و بعيد عن المكاسب السياسية والولاءات الشخصية المحدودة تحت شعار (معاً لانقاذ دارفور الشعب والارض والمستقبل) ، وحدة الأمة الصادقة في سبيل المصلحة العامة تكسر قيود الازمات. مشيرا علي ان وثيقة الدوحة خصصت في فصلها الاخير اهمية الحوار الدارفوري في التشاور لبناء سلام شامل وتعزيز قيم المصالحات بين كافة شرائح المجتمع.

بدأت الفكرة اثناء تفاوض الحركات المسلحة والحكومة في ابوجا 2006م حيث تضمن الاتفاق الحوار الدارفوري ولكن كانت وظيفته هي المباركة وتأييد الاتفاق، وكان من المفترض ان يقوم هذا الحوار بعد شهرين من توقيع الاتفاق وحضور الطرف الموقع من الحركات للخرطوم، ولكن للاسف لم يقم هذا المؤتمر، والآن اتفاق ابوجا اصبح في مهب الريح وكأن اتفاق الدوحة جب ما قبله من حديث حول الحوار الدارفوري في ابوجا.

ورد في الاتفاق ان اليوناميد والاتحاد الافريقي ودولة قطر هي الجهات التي تقوم بهذا الحوار، وهي التي تنشيء آلياته وطرقه المفضية الى نجاحه وتحديد الاطر الزمنية التي سيجري فيها، وتتعهد هذه الاطراف باتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة البيئة المناسبة لتعزيز مصداقية العملية والنتيجة التي خرج بها المؤتمر الموسع.

اشار اتفاق الدوحة الى ان المشاورات الكثيرة والمناقشات العديدة التي عقدت في داخل السودان وخارجه قد أثرت المفاوضات، واشار الاتفاق ايضا الى منتدى الدوحة «1» و«2» والمؤتمر الموسع لاصحاب المصلحة الذي انعقد ايضا في الدوحة على انها كلها ساهمت بشكل او بآخر في انجاح المفاوضات، وعليه يري الباحث ان المنطلق الاهم الذي يجب ان تبدأ به الجهات المعنية التي تسعى الى انجاح هذا المؤتمر هو الالتفات الحقيقي للقواعد المجتمعية والقبلية في كل بقاع دارفور،بدءاً بالوحدات الادارية ثم المحليات والمجتمعات القبلية، ولا بد ان يدور حوار حقيقي لاستكشاف مدى معرفتهم لمشاكلهم الحقيقية ومدى رغبتهم في التصالح والتعايش، والمشاركة في الاسس والمرتكزات الاساسية التي ينعقد بموجبها المؤتمر، اعتقد ان السياسيين قد قالوا كلمتهم في مشكلة دارفور وعبروا عنها بشتى السبل، يجب ان يكون هذا الحوار حواراً شعبياً بعيداً عن التوجهات السياسية والبرامج الحزبية فانها ستقعد بالمؤتمر ولا تنجحه ابداً اذا ما سمحت الجهات المعنية بتسرب الايادي السياسية للمؤتمر، ان كل اختصاصات هذا المؤتمر محاولة لارجاع دارفور لسيرتها الاولى قبل قرون حيث كانت تحيطها الاعراف والتقاليد السمحة بسياح الدين والاخلاق مستفيدة من التصاهر القبلي في دارفور بين الزعامات الدينية والزمانية وسار على دربهم عامة الشعب والقبائل حيث كانت بينهم الانساب والموآخاة، والمحالفة على القسم العظيم.

الفرضية الخامسة:

من خلال مناقشة نتائج عبارات المحور الخامس (مستقبل السلام في دارفور) الجداول (23 ، 24 ، 25)، نجد أن الاتجاه في إجابات المبحوثين على عبارات المحور تشير نحو الموافقة ، مما يدل على صحة الفرضية الخامسة للدراسة يرتبط نجاح برامج الحوار والتشاور الداخلي بأهمية مشاركة المرأة في بناء ثقافة السلام و ما تتطلبه المرحلة من ترتيبات أمنية جديدة وتقوية وضعية الإدارة الأهلية للمساهمة في نزع السلاح واعمار القرى وتوفير كافة الخدمات الإنسانية لضمان العودة الطوعية للاجئين وتعويضهم جبراً للضرر وتشجيع المصالحات القبلية".

خاطبت وثيقة الدوحة للسلام في فصلها الرابع ضرورة تعزيز متطلبات العودة الطوعيــة وتعويضــات النــازحين واللاجئــي نوقـد حثـت الاطـراف بأهميــة الالتـزام بالتعهدات المتعلقـة بالنـازحين واللاجئين الـواردة فـي جميـع الاتفاقـات السـابقة ذات الصلة.

وفي الفقرة 220 من المادة 42 (مبادئ عامة حول التعويضات وعودة النازحين واللاجئين): نصـت علـي "اعتمـاد الاطـراف لتـدابير تكفـل ان يعـيش جميـع ضـحايا النزاع في ظروف امنة وكريمة وتحترم فيها حقوقهم المتساوية وذلك بوسائل من بينها الوقاية من التعرض للنزوح القسري وتوفير الحماية والمساعدة في اثناء النزوح واثناء العـودة الطوعيـة ،والتـوطين واعـادة الادمـاج. وتـأمين وصـول المسـاعدات الانسـانية للمتضررين خاصة النساء والاطفال، والالتزام بمعالجة اوضاع المعاقين منهم وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لهم.

ولكن في واقع الحال هناك اختلاف ومتناقضات كبيرة فيما يختص برامج العودة الطوعية حيث اجري الباحث زيارة ميدانية لبعض قري العودة الطوعية في منطقتي (نورو و تربيبة) 26-50 كيلومتر جنوب غرب ولاية غرب دارفور، التقي من خلالها شيوخ وادارات اهلية للمجموعات التي عادت من معسكرات اللجوء في تشاد، حيث ذكر احد شيوخ قرية تربيبة (رفض ذكر اسمه) حيث قال للباحث: (هذه الحالة التي نحن عليها الان كما تري منافية للوعودات التي التزمت بها الحكومة وحركة التحرير والعدالة ،ومعظم المواطنين الموجودون الان غيبت آمالهم التوقعات التي وعدت بها وثيقة الدوحة وحتي المنظمات العاملة في هذا المجال لن تولي اهتمام الخدمات الانسانية التي يفترض ان تقوم بتقديمها للعائدوندون مراعاة المعاناة التي تعيشها الاسر العائدة ، واما في مجال الامن والحماية اشار المتحدث ان معظم السكان هنا يعتمدون علي جمع الحطب والفحم التي يجلبونه من مناطق بعيدة تقدر بمسافة 10كيلومتر من قراهم ولكن حتي عملية الجمع هذه رغم بعد المسافة هناك مضايقات وصعوبات من قبل المليشيات العربية المسلحة التي تنتشر علي طول الطرق المؤدية لاماكن جمع حطب الوقود وفي الغالب يتعرض النازح للتعذيب الجسدي علي اقل تقدير واحيانا كثيرة تتعرض النساء للتهرش الجنسي حتي في اماكن جلب المياة مما يجعل الوضع الامني لاستقرار هولاء العائدين معرضة للخطر ، وحول استفسار

الباحث عن دور الشرطة في حماية الافراد زكر المتحدث ان قدرة افراد الشرطة غير كافية للقيام بواجبات الحماية و ذلك لقلة العدد وعدم وجود وسائل حركة مساعدة للتدخل السريع هذا بالاضافة الي التماطل في حالة البلاغات وغالبية هذا الاحداث تتضاعف عند بداية الموسم الزراعي وفي فترة الحصاد وقد تحدث اعتداءات متكررة من الرعاة علي المحاصيل الزراعية في غياب تام لآليات الشرطة الرقابية مما يجعل غالبية العائدين يعودون ادراجهم الي المدن القريبة في مناطق بيضة ومستري للبقاء مع اقربائهم في فترة الصيف دون الاستقرار في قري العودة الطوعية التي لن تتوفر فيها الخدمات الضرورية للبقاء[1].

وقد اشار مجتمع الدراسة حول مستقبل السلام في دارفور علي اهمية الدور المنوط الذي لابد ان تلعبة اصحاب المصلحة في دارفور علي النحو الذي يمكن ان تساهم الجهود الوطنية في بناء السلام:

*** دور حكومة السودان:**

اشارت عينة الدراسة علي ان حكومة السودان غير جادة في عملية تحقيق السلام في الاقليم وقد استدل غالبيتهم علي ان اسباب انهيار الاتفاقات يرجع علي عدم احترام الطرف الموقع علي الاتفاق والمماطلة في تطبيق بنوده مما يجعل الشريك الثاني مغيب علي آماله وهذا السناريو ظل متلازماً لسياسات الحكومة في مجمل الاتفاقات التي ابرمتها مع المعارضة المسلحة منها والمدنية ، وللخروج عن هذه العادة يتطلب قيادة رشيدة تعمل علي تقديم المصلحة العامة علماً بان السلام لا يقدر بثمن.

*** دور الحركات المسلحة:**

1- احد شيوخ قرية تربيبة للعودة الطوعية "رفض المتحدث زكر اسمة للباحث" اجري اللقاء في 2014/10/25م ،محلية بيضة وحدة مستري الادارية قرية تربيبة 60 كيلومتر جنوب غرب مدينة الجنينة

ذكرت العينة ان الحركات المسلحة ايضاً لا تختلف مواقفها عن حكومة السودان في سبيل تقديم المصلحة العامة لانها في كثير من الاحوال تتأثر بإملاءات بعض الدول المعادية للسودان يتم من خلالها تعقيد العملية السلمية وتتلكأ في تقديم تنازلات تخدم مشروع السلام في الاقليم. والاكثر صعوبة ان تلك الحركات اصبحت هشة من حيث البنية التنظيمية وسرعان ما تتعرض لانشقاقات في اكثر المواقف التي تتطلب توحيد رؤاها للدخول في تفاوض جاد مع الحكومة. هذا بالاضافة الي تحول بعض لحركات في دارفور الي عناصر لصوصية تقوم باعمال الترويع وممارسة النهب علي الطرق السفرية التي تربط ولايات دارفور، وسرقة المركبات وممارسة ظاهرة الاختطاف للعناصر الاجنبية التي تعمل في المنظمات الانسانية مقابل المطالبة بدفع فدية او التهديد بالقتل في حالة عدن الوفاء.

*** دور المجتمع المدني الدارفوري:**

وعن الدور الذي يمكن ان تلعبه قادة المجتمع المدني في دارفور اكدت عينة الدراسة ان دورهم مغيب من قبل الحكومة متهمةً ان المجتمع المدني الآن لا يتميع بالحياد الذي يجعله ان يكون وسيطاً في حل ازمات السودان ، وفي الغالب تستخدم الحكومة آليات موالية لها في معركتها مع الآخرين هذه الجهات الشعبية تمثل مجتمع مدني مدعوم من قبل الحكومة وهي في الغالب تتكن من نقابات مهنية وروابط اجتماعية ورجال الدين ومنها علي سبيل المثال حسب ما ذكرها مجتمع الدراسة : (الطرق الصوفية، نقابات المحاميين والصحفيين والمزارعين،اللجان الشعبية والاحزاب المشاركة مع الحكومة، وكذلك بعض الهيئات الموالية.

*** دور الشباب والطلاب:**

وفيما يختص الدور الذي يمكن ان تلعبه روابط الشباب والطلاب، اشارت عينة الدراسة علي ان تغيير المناهج التربوية اثرت بشكل مباشر علي تربية سلوك الطالب في الفكر والمفاهيم الوطنية وا ٍختزلت المبادئ والقيم التي كانت تتمتع بها اتحادات المدارس الثانوية والجامعات في حرية التعبير وبناء الشخصية الاعتبارية

لتلك الفئات، مما جعل مساهمة الطلاب والشباب في القضايا الوطنية لاسيما أزمة دارفور مساهمة ضعيفة.

خامساً : التحديات التي تواجة وثيقة الدوحة:

أكدت نتائج المقابلات التي اجراها الباحث مع اصحاب المصلحة ان هناك شبة اعتراف بأن الوثيقة معرضة لجملة من التحديات والعراقيل ابرزها:

(1) الحركات غير الموقعة علي الوثيقة:

تعد ظاهرة الانشقاقات التي ضربت نسيج الحركات المسلح في دارفور من ابرز السمات التي ادت الي اطالة العملية السلمية في الاقليم، وكذلك التسوية الثنائية للازمة ايضاً لعبت دوراً سلبياً لتعقيد قضية دارفور وبالتالي صعوبة الوصول لرؤية فاحصة تعزز سلام شامل بين الفرقاء.

بذلت الوساطة القطرية والوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والامم المتحدة جهوداً كبيرة لتوحيد الحركات ومن ثم الدخول في حوار جامع لن يستثني احد ويختصر المشوار نحو بناء سلام ينهي الاحتراب والمعاناة التي حصدت ارواح الكثير من ابناء الشعب السوداني، ولكن علي الرغم من تلك الادوار التي استغرقت اكثر من 30شهراً وحتي بعد التوقيع علي الوثيقة مع حركة التحرير والعدالة التي ضمت ثمانية فصائل لازال هناك حركات اصيلة خارج مسرح العملية السلمية ومتواصلة علي نهجها المسلح فيدار فور وكردفان اما تحت لواء الجبهة الثورية[1]، او بمعزل عنها. للتعرض مباشرة لتحديد العقبات والصعوبات التي تعترض تنفيذ وثيقة الدوحة لسلام دارفور ولا بد من القولبأن ّ عملية السلام تواجه تحديات ضاربة في عمق السياسة السودانية وتعاطي نظام الحكم مع مشكلة دارفور[2].

[2]- الجبهة الثورية حركة ثورية سياسية تضم مجموعة من حركات دارفور والحركة الشعبية قطاع الشمال وبعض الاحزاب السياسية المدنية وتنظيمات المجتمع المدني السوداني في اعلان تحالف كاودة التي اعلن عنها 2012م، ولازالت تنفذ عملياتها العسكرية في دارفور وكردفان والنيل الازرق وتطالب باسقاط الحكومة بالكفاح الثوري المسلح، الان بدأت مفاوضاتها مع الحكومة في اديس ابابا الاثيوبية

[3]- منى عبد الفتاح/ وثيقة الدوحة وعقبات التنفيذ/ الجزيرة نت/ 2012

وباستعراض التجربة منذ اتفاقية أبوجا التي تم توقيعها في مايو/أيار عام 2006م فإن الحركات الموقعة آنذاك مع الحكومة السودانية هي رافضة اليوم، والحركة الموقعة اليوم كانت في رحم الغيب إلى أن تجمعت من عدة حركات وفصائل يجد راهن الحركات والفصائل الدارفورية وعلاقتها بالمركز عدم توافقها الذي يتبدى في المنطق الانقسامي مما يعمل على هدم الجهود المبذولة في سبيل بناء الدولة الحديثة. فقد بدأت مشكلة دارفور كثورة هامش على المركز وانتهت إلى انقسامات على نفسها.

الأرضية التي تم توقيع وثيقة الدوحة لسلام دارفور من فوق سمائها قد تم الإخلال فيها أيضا بتنفيذ بند الترتيبات الأمنية وتوفير الدعم اللوجستي الخاص بقوات حركة التحرير والعدالة. وقد ترجمت آلية متابعة تنفيذ وثيقة سلام دارفور هذه التعقيدات في ثلاثة تحديات تواجه تنفيذ الاتفاقية وهي عدم التزام الحكومة السودانية بالتطبيق والخوف من أن يتحول دعم مواطني دارفور للاتفاق، إلى إحباط خاصة ممن اكتووا بنار النزوح واللجوء. ثم هنالك تحدٍ أخير تم التعرض له وهو ما يتعلق بمخاوف المجتمع الدولي والداعمين لسلام دارفور من انهيار الوثيقة.

لا يبدو شحوب الموقف من هذه التحديات وحدها إنما مما ينبع من رأي السلطة الإقليمية بأن الحكومة المركزية لا تلقي بالاً لبرامج وأولويات السلطة الإقليمية في دارفور. وتلك هي الأولويات المسيسة بحقوق إنسان دارفور والمتمثلة في العودة الطوعية للنازحين واللاجئين وإعادة الإعمار والشروع في التنمية الدائمة ورتق النسيج الاجتماعي.

وقد اسندت مهمة الاتصال بالحركات الرافضة علي رجل الاعمال الدارفوري وعضو المجلس الوطني "صديق ودعة"وعضوية اخرون لبحث سبل الوصول واقناع حركتي تحرير السودان (مني اركو مناوي وعبدالواحد محمد نور) وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل ابراهيم من اجل اللحاق بالعملية السلمية وانهاء المعاناة الانسانية للمدنيين[1].

إذ ان منهج الاتفاقيات المجزأه لم توقف العنف المسلح فى دارفور بل ان الملاحظة الجديرة بالانتباهة انه ومع استمرار الحركات المسلحه فى تبادل العدائيات

[1]- ابراهيم التيجاني ،ورشة السلم والمصالحة ،بعنوان "مستقبلوثيقةسلامدارفور"،الفاشر2013،ص21

مع الحكومة وعودة الفصيل الموقع على اتفاقيةابو جا الى مربع الحرب الملاحظ عودة الحروب القبليه بشراسة للمنطقة والتى تجاوزت التصنيفات العرقية التى تميز الملشيات التى تحارب الى جانب الحكومة عن الاثنيات الغالبه فى الحركات المسلحة واخذ النزاع منحى الحرب بين مكونات الاثنية الواحده هذه التطورات جرفت الحرب الى منحى حرب الفوضى المتعدد الاطراف[1].

أن محاولة الوصول الى افاق السلام الغائب فى دارفور واستشعار ما يمكن ان تؤول اليه الاوضاع فى المستقبل القريب يتطلب رصد وتحليل المستجدات التى حدثت مؤخرا على الساحة السودانية بعد ان راهنت الاطراف المعنية بتحقيق السلام الشامل فى دارفور على وثيقة الدوحة المفتوحة لاستقطاب الحركات التى ما زالت فى موقف الحرب. يقينا ان من بين ما يمكن رصده ان وثيقة الدوحة التى بدأت تفقد القها فى عمرها القصير وفقدت جاذبيتها لدى الاطراف المسلحة والمعارضة الدارفورية المدنية وفى قطاع واسع من مكونات المجتمع المدنى الدارفورى بالداخل بعد تعثرها فى مرحلة التنفيذ وما رشح مؤخرا عن (تشاكس وحردان) بين الشريكين فى برتكول الشراكة بين المؤتمر الوطنى وحركة التحرير والعدالة المنفذتين للوثيقة. ثانى المستجدات على الساحة السودانية ان الحركات الدارفورية المسلحة عملياً ما عادت تقاتل من اجل مطالب جهوية حصرياً على دارفور بعد ان اصبحت هذه الحركات تتبنى اجندات الجبهة الثورية التى تضم مسلحى قطاع الشمال ومتمردو جنوب كردفان والنيل الازرق وبعض الاحزاب القومية وان حركات دارفور وسعت من مساحة رقعتها الجغرافية فى ادارة عملياتها العسكرية لتشمل مناطق اخرى خارج دارفور وشاركت بالفعل فى العمليات العسكرية في كردفان والنيل الازرق.

اما ثالثة المستجدات التطور الذى حدث فى العلاقات السودانية التشادية التى ادت الى افتقاد الحركات الدارفورية للعمق التشادى كما ان انتشار القوات المشتركة فى الحدود بين الدولتين حاصرت هذه الحركات فى الارض السودانية المكشوفة لعمليات الطيران الحكومية وهذا العامل من اهم العوامل التى دفعت بالحركات الدارفورية للاحتماء بالحدود مع دولة جنوب السودان والتعاطى مع قطاع الشمال فى

1- علىابوزيدعلىورقةعلمية بعنوان :،آفاق السلام في دارفور، راجع موقع سودان www.sudanjem.com/2013/05/ جيم مايو 2013

الجبهة الثورية. مما سبق فان استشعار السلام وتحقيق الامن الشامل وعودة الحياة الى ما كانت عليه يبدو هدفا بعيد المنال فى المستقبل القريب والرهان على وثيقة الدوحة اساسا لاستكمال السلام فى دارفور تراجع بسبب التحول النسبى من الاجندات الجهوية الى الحرب تحت مظلة الجبهة الثوريه التى توجهت نحو رؤيتها للحل الوطنى الشامل الذى يجد الترحيب من غالبية مكونات الاحزاب السياسية بما فيها حزب المؤتمر الوطنى الحاكم الذى يجتهد لمشاركة الجميع فى صناعة الدستور القادم ليكون مدخلا لحل مشاكل الحكم فى السودان.

وتثميناً لجهود المجتمع الدولي الرامي لدعم الحوار عقد كبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك لليوناميد الدكتور محمد بن شمباس مشاورات مع وفود من حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان جناح ميني ميناوي في أروشا، تنزانيا في الفترة من 22-27 أغسطس 2013. شاركت الحركات في المشاورات بقيادة السيد أركو مني مناوي عن جيش تحرير السودان والدكتور جبريل إبراهيم عن حركة العدل والمساواة، بالإضافة الى مشاركة كبار المسؤولين في الإتحاد الأفريقي والإيغاد والإتحاد الأوروبي وكندا وفرنسا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتنزانيا كمراقبين[1].

قدم كبير الوسطاء المشترك للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك لليوناميد وفريقه عروضاً عن الوضع الأمني والإنساني في دارفور كما شملت العروض الموقف الحالي لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للوصول إلى سلام شامل وجامع في الاقليم. أشار الدكتور محمد بن شمباس إلى التزام المجتمع الدولي بدعم السلام في دارفور، فضلا عن رغبته في أن يعم السلام والإستقرار جميع أنحاء السودان.

خلال المشاورات:

• جددت الحركات إلتزامهما بالسلام والمشاركة المستمرة في البحث عن تسوية سياسية عن طريق التفاوض في دارفور، في سياق حل شامل لمشاكل السودان.

[1]- سالم احمد سالم/بيانحولنتائجالمشاوراتالتيجرتفيأروشا/صحيفة سودانايل الالكترونية عدد 27 اغسطس 013م.

• لفتت الحركات الإنتباه إلى الديناميات والطبيعة المتغيرة للنزاع في دارفور والى ضرورة التصدي للتصعيد في القتال بين القبائل باعتباره السبب الرئيسي في الأشهر الأخيرة الذي أدى لموجة نزوح جديدة وسقوط ضحايا من المدنيين.

• أكدت الحركات التزامها بوحدة السودان وسلامة أراضيها ٍيجاد حل عادل لمشاكله يعترف بالتنوع العرقي والثقافي والديني في البلاد.

• شددت الحركات على أن همومها واهتماماتها قومية تتجاوز حدود الصراع الإقليمي في دارفور، وفي هذا السياق أكدت التزامها بمنبر سياسي مشترك للجبهة الثورية السودانية .

• أشارت الحركات الى أن الاتفاقات الجزئية السابقة قد فشلت في حل مشاكل السودان، وأنه نظرا للأسباب الجذرية المشتركة لمختلف النزاعات في السودان، فان إتباع نهج كلي وشامل في حل المشاكل التي تواجه البلاد أمر ضروري وملح على حد سواء.

• وفي هذا السياق، شددت الحركات على الحاجة للانسجام والتنسيق بين آليات الوساطة الحالية من أجل تحقيق نهج متسق ومتكامل.

• أكدت التزامها بحل سلمي عبر التفاوض لصراعات السودان في إطار عملية سلمية قومية شاملة.

• تعهدت بالعمل مع اليوناميد على إستدامة وتطوير قنوات التواصل بينهم والبعثة، ولا سيما لضمان وصول اليوناميد و الوكالات الإنسانية العاملة في كل المناطق التي تقع تحت سيطرتهم مع الالتزام بعدم مهاجمة حفظةالسلام والعاملين فى الحقل الإنسانى والسكان المدنيين.

• دعت للعمل من أجل معالجة أزمات السودان الإنسانية كأولوية قصوى، بما في ذلك المشاورات بشأن تحسين مستوى رفاه السكان وسبل كسب عيشهم عبر تهج شامل.

• أعربت عن أملها في أن يسهم هذا النهج الشامل في تطوير عملية سلمية قومية لمعالجة مشاكل السودان بشكل كلّي، وعلى تشجيع مشاركة ودعم المجتمع الدولي في تيسير هذه العملية.

• أعربت عن تقديرها للبيان الصادر في 19 يوليو عن مجلس السلم والأمن بالإتحاد الأفريقي الداعي لنهج شامل لحل أزمات السودان.

وسيقوم كبير الوسطاءالمشترك/الممثل الخاص المشترك برفع تقرير عن نتائج هذه المشاورات للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كما سيطلع كافة الجهات ذات الصلة والشركاء على هذه النتائج. وقد إتفقت الوساطة والحركات أن تظل على إتصال بشأن هذه القضايا من أجل تحديد الخطوات القادمة للحفاظ على الزخم الذي تبلور نتيجة لهذا الاجتماع الذي انعقد في أروشا. واتفق كذلك على إجراء المزيد من المشاورات خلال 60 يوم من تاريخ هذا البيان[1].

ويري الباحث ان وثيقة الدوحة اذا استمر كما هو الحال عليها الان من الطبيعي انها ستفقد صلاحيتهامبكراً ، والشاهد في هذا ان الحركات التي تقف خارج الاطار السلمي تتمتع بنفوذ ثوري و جماهيري علاوة علي ذلك انها تتميز بقوة عسكرية ضخمة وقادرة علي الصمود القتالي التي اكتسبتها في طيلة السنوات العشرة الماضية، إضافة علي ان غالبية النازحين واللاجئين في دارفور تؤيد مواقفهم المتصلبة، فالتسوية النهائية لازمة دارفور يتطلب تكثيف عمليات دبلوماسية متعددة المسارات من جميع الاطراف المحلية والاقليمية والدولية ومواصلة الاتصال بالحركات غير الموقعة علي الوثيقة ومن ثم الاستماع علي آراءها ومطالبها والتفاوض بالكيفية التي تقود علي سلام شامل كحد ادني لتعزيز الامن والاستقرار.

(2) الصراعات القبلية:

علي الرغم من ان الصراعات القبلية في اقليم دارفور تعد من الاسباب التاريخية لجذور الازمة منذ سبعينياتالقر ن الماضي الا انها ظلت قنبلة موقوتة تتجدد مع تطور الاحداث، ولكنها هي الاخري اخذت طابع سياسي وتأثرت بأزمة التكتل لاهل الولاء والطاعة فأصبحت فياتجاموازٍ مع الازمة العامة في الاقليم، منذ بدايات 2008 تجددت صراعات قبلية عديد في دارفور ولكنها هذه المرة غالبيتها نشأت بين القبائل العربية فيما بينها.

في منتصف 2008م اندلع صراع دموي بين عرب الرزيقات "اولاد كليب و اولاد مرمي" في منطقة ام جدول علي بعد عشرة كيلومترات شمال شرق مدينة الجنينة

[1]- نفس المصدر السابق

راحت ضحيته اكثر من 35 قتيل من الطرفين وجرح اخرين تدخلت قوات من الجيش والامن وتم احتواء الموقف[1].

وبعدها توالت الصراعات في منطقة كبكابية بشمال دارفور بين الرزيقات الابالة اولاد جنوب وعرب الهوتية ثم الابالة والمسيرية بمناطق قارسيلا وكأس وحلة بيضة 2008 بغرب دارفور، الرزيقات والبني حسين2012م حول مناطق التعدين التقليدي عن الذهب في منطقة (جبل عامر)شمال دارفور ،صراع التعايشة والمسيرية ضد السلامات في منطقة رهيد البردي بولاية جنوب دارفور2013م، الرزيقات والمعاليا مناطق شرق دارفور في محليات بخيت وابو كارنكا وابو مطارق في سبتمبر 2013، صراع الزيادية والبرتي 2012م بمليط شمال دارفور، والصراع بين السلامات والمسيرية نوفمبر 2013 بمناطق سارو وابو طاقية بولاية وسط دارفور، والصراع بين القمر والبني هلبة مايو 2013 في منطقة كتيلة بجنوب دارفور، و صراع الهبانية والفلاتة والسلامات بمنطقة النضيف بمحلية برام في ولاية جنوب دارفور 2009م[2]. هذه نمازج لبعض من الصراعات التي اندلعت بين القبائل العربية والتي بدورها ادت الي تضييق الحل السلمي في الاقليم واصبحت الان من المعضلات الحقيقية لوثيقة الدوحة.

كان بالامكان ان تسند قضية الصراعات التي تنشأ بين القبائل لآلية الادارة الاهلية كما هو سائداً من قبل، ولكن هذه الادارات الاهلية فقدت قيمتها واصبحت تقدم المصالح الذاتية اكثر من ان تتحمل مسئولية فض النزاعات القبلية.

الإدارة الأهلية هي جسم يخرج من رحم القبيلة ، تؤدي ادوار محورية في أنشطة المجتمع وحركتهخاصةً في دارفور وكردفان وبعض المناطق الاخري وكان في السابق يمثل زعيم الاداره الأهلية رمزها وسيادتها ويسخر هيبتة في الدفاع عن القبيلة وتأمين أفرادها من الخوفخاصةً في بيئة مشبعة بفنون وثقافة الحرب واستباحة الآخر. تتشكل الأدارة الأهلية لتقاليد واعراف كل منطقة وفي معظم

[1]-احداث قرية ام جدول مايو 2008م، بخيت حسن علي . لاذاعة المحلية لمدينة الجنينة ولاية غرب دارفور- شيف النشرة المحلية.

[2]- وزارة الشؤون الانسانية موقع مفوضية العون الإنساني . شيف الصراعات القبلية في دارفور

المناطق تتداول بالوراثة[1]. بذلك تلعب دوراً محورياً في بسط الأمن والإستقرار وبناء الاهداف والعلاقات القبلية وحسن الجوار والتعايش السلمي بين مختلف المكونات والمجموعات العرقية في المنطقة.

ولكن الان تحولت الإدارة الأهلية من إدارة ترعي المجتمع وتحافظ علي امنه إلي جهاز سياسي إقتصادي، مرد ذلك ألي سياسة التمكين التي انتهجتها حكومة الانقاذ منذ بواكير وصولها إلي السلطة أذ كانت تفتقر الي الدعم الشعبي والسند السياسي عدا الجبهة الاسلامية ولذا لجأت ألي زعماء الادارة الأهلية لكسب الدعم والتأييد وبهذه الطريقة تم تمرير وتسويق المفاهيم داخلها وتوظيفها في برنامج الدولة وبمرور الوقت ظهرت اسماء رجالات الادارة وابناءهم كوزراء وأعضاء في البرلمانات الولائية والاتحادية وفي ادارة مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجهزة الامنية والشرطية وغيرها من اجهزة الدولة. وبذلك توطنت الادارة الاهلية في مفاصل الدولة واجهزتها وأصبحت جزء لايتجزء من شبكة الانقاذ السياسية والاقتصادية.

فقد أكدت الحرب الدائرة في دارفور وغيرها من الحروب الاهلية الدائره في السودان والتي خاضتها المجوعات القبيلة والحكومة عبر السنوات الماضية ما لهؤلاء من دور هام وفاعل في صناعة المواقف والاحداث. كما ترسخت قناعة عميقة في إيجاد انصار لها من ابناء القبائل كونهم يمثلون الدرع الحصين الذي كانت تلتجئ إلية في اوقات الحاجة ووقت الشدة. في مقابل ذلك إهتمت الحكومة بالإدارة الاهلية وكانت أكثرسخاء ً خاصةً لاصحاب النفوذ القبلي الكبير ، بل بادرت إلي إضافة شخصيات جديدة تمت صناعتها خلال السنوات الماضية حيث تم تنصيبهم في أرفع المناصب القبلية والسياسية في البلاد كولاه ومعتمدين وزراء اتحاديين ووزراء دولة بل إنسحب الامر ألي أبناءهم وأصفيائهم من خلال النفوذ السياسي المكتسب نتيجة لذلك برزت شبكة من القيادات القبلية وحجزت لها مكاناً مرموقاً في صف النخب الاقتصادية ولاجتماعية والسياسية لم تكن تصله إلا بفضل تلك الامتيازات التي أزجلها النظام لها ولافرادها المقربين منها داخل مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان تأييد ولائها.

[1]- حافظ احمد عبدالله، وقف الإقتتال القبلي في دارفور عبر الادارة الاهلية عشم إبليس، صحيفة الراكوبة الالكترونية (مقالات سياسية) 16 يناير 2013

في خضم هذه التطورات فقدت الادارة الاهلية هيبتها وسطوتها السابق في مجتمعاتها المحلية فلم تعد قادره علي لعب ادوارها الاصيلة والتاريخية وما زاد الامر سوءً نزوح سكان الاقليم بفضل الحرب الدائرة فيه منذ سنوات حيث نزح حوالي مليوني وخمسمائة الف نسمة إلي معسكرات داخل ولايات دارفور الخمس بجانب دول الجوار تشادو افريقيا الوسطي من جملة سكان دارفور البالغ تعداهم 7،515،445[1] حسب المفوضية القومية مما ادي الي انقسام ولاء المجتمع بين الاداره الاهلية بشكلها الحالي إداره اهلية جديدة ولاءها للحركات المسلحة كل منهم لاتعترف بالاخرى وتمتلك السلاح الذى اصبح مشاع في كافة ارجاء الاقليم بفضل الحكومة والحركات ودول الجوار مما جعل الامر في غاية الصعوبة في ان تلعب الادارة الاهلية دورها التاريخي في حفظ الامنوا إدارة المجتمعات القبلية والذى يجري الان من مصالحات قبلية بادارة الدولة وأدرتها الاهلية تحصيل حاصل، والدليل علي ذلك كل المصالحات التي تمت خلال السنوات الماضية لم تصمدطويلاً بل بعضها انهارت في اقل من عشر أيام كل ذلك بفضل سياسات الحكومة وخضوع الادارة الاهلية لها وزوبانها في أجهزة الدولة ولعب دور الدولة في حفظ النظام والامن مما عمق الجراح بين المجتمعات المحلية وأشعلت فتيل الحرب بينها.ان وقف الحرب والاقتتال القبلي بهذه الادارةضرباً من الخيال وأشبة بالمستحيلات.

ويري الباحث ان هذه الصراعات اغلبها كانت تتمحور حول اسباب انصرافية كالنزاع حول حواكير زراعية ورعوية وسرقة مواشي وغيرها وهي اسباب يمكن حلها بمؤتمرات آليات صلح قبلي تحت رعاية الادارات الاهلية ولكن هذه الادارات اصبحت مغيبة لآمال وتطلعات العرف السائد في مجلس الجودية وتجار حرب، والسبب الاخر يتمثل في مساهمة حكومة السودان التي قامت بتسليح هذه القبائل لمقاومة التمرد والمعلوم ان معظم هذه الجماعات بدوية نشأت في بيئة متخلفة وغالبيتهم اميين ومع توفر السلاح والعتاد الحربي فكان لابد من استخدامها في تصفية الحسابات القديمة مع خصوم الامس. صحيح ان هناك مؤتمرات صلح تجري لتهدئة الاوضاع ولكن كلها مؤتمرات فاشلة سرعان ما تنهار وهذه بدورها تعد من

[1]- نفس المصدر السابق

المهددات الكبيرة ليست علي وثيقة الدوحة وحدها وانما لاية عملية سلام باقليم دارفور اذا لن تتعامل معها الاطراف بالجدية والحسم.

(3) التزامات حكومة السودان والدول المانحة:

يري بعض المراقبين المهتمين بقضية السلام في دارفور من باحثين وخبراء ان وثيقة الدوحة التي وقعت عليها الطرفين في 14 يوليو 2011 ،من حيث المضمون تعتبر تسوية جيدة وقفت علي حقائق الاشياء وخاطبت جذور الازمة، ولكن الواقع المعاش ومن خلال التجارب التي سبقت الوثيقة وعلي الرغم من القبول الدولي لها وجدية الوساطة في انفاذ بنود الاتفاق الا ان الواضح يؤكد ان حكومة السودان إعتادت علي المماطلة والمراوغة في تنفيذ ما عليها من إلتزامات تعزز السلام والدليل علي هذا الاتهام ان معظم الاتفاقات التي ابرمتها الحكومة مع الحركات والاحزاب السياسية اصبحت حبرا علي ورق.

اول عقدة سوف تواجه وثيقة الدوحة هي الخلافات التي سوف تنشب بين الطرفين الموقعين على الاتفاقية حركة العدلوالتحر ير وحكومة السودان لان حراك شيطان التفاصيل أمر حتمي. ولقد حذر رئيس السلطة الاقليمية من أن تلكؤ الحكومة في الإيفاء بتعهداتها لصندوق أعمار دارفور والبالغة 200 مليون دولار، والتباطؤ في إنفاذ بند الترتيبات الأمنية يجعل وثيقة الدوحة للسلام في مهب الريح وقال إن اتفاق الدوحة ليس مثالياً ولكن البديل يبدو قاتما ومخيفا[1].

وفي المنتدي الدوري لصحيفة التغيير ذكر عبد الله آدم خاطر الصحفي والمحلل السياسي واحد الناشطين في المجتمع المدني: " إن حكومة السودان هي العقبة الأولي، وعليها عدم الإنحياز إلى أي طرف من الأطراف، وأن دور الدوحة مقدر في إطار التكليف العربي الأفريقي بجانب إيجاد الرغبة للتدخل ألأممي ما دعا الأمم المتحدة أن تخصص مفاوضات دولياً باسمها وقامت بتعيين جبريل باسولي ثم تلاه محمد بن شمباس[2]، وقال خاطر إن حكومة السودان طالبت الدوحة بأن تسرع في ضم بقية الحركات غير الموقعة، فهذا طلب مرفوض للمواطن السوداني، وعليها

[1]-هنادي عبداللطيف،اتفاقية الدوحة . مطبات في الطريق،صحيفة الانتباهة،الخرطوم نشر بتاريخ مارس 2014

[2] مزدلفة دكام،دارفور تحركات جديدة في طريق السلام، صحيفة التغيير الخرطوم عدد 2013

التواصل والتفاوض مع أي مواطن حتى لو كان ضد الدولة وفي نهاية في الأمر هو سوداني، وأضاف مطلوب من الحكومة أن تسعي إلى الحركات لأن وثيقة الدوحة حددت تقسيم السلطة والثروة، وفتحت المجال للمعالجات الاقتصادية. نأمل أن لا تدخل الإتفاقية في متاهات شيطان التفاصيلوا إختلاف الرؤى وتضارب المصالح فهل ستضع وثيقة الدوحة حداً لفواجع ومواجع دارفور ويرحل حزنها وشقاؤها المقيم، هذا ما ستجيب عنه قادمات الأيام ومصداقية المفاوضين والموقعين[1].

فقد كان من المفترض أن تتحمل الحكومة السودانية الشق الأكبر من المسؤولية والوفاء بالالتزامات المالية تجاه عملية السلام في دارفور. ولكن بتراخيها في تنفيذ هذا الالتزام، تكون قد أهدت الحركات المناوئة لوثيقة الدوحةأسباباً امعضدّة للرفض ومستعصمة بالبعد عن العملية السلمية.

بالتأكيد لن تكون الحكومة السودانية سعيدة من مخرجات اجتماع الآلية الدولية لمتابعة تنفيذ سلام دارفور، فذلك الاجتماع الذي عقد بالدوحة بتاريخ مايو 2012، خرج باشارات متعددة عن عدم الرضا الكامل عن مسار تطبيق الاتفاق، وحمل الحكومة السودانية لاول مرة مسؤولية عدم وفائها بالتزاماتها المالية الخاصة بوثيقة الدوحة، رغم الدفوعات التي قدمتها الحكومة كثيرا هنا امام الرأى العام، ومنها التطورات المختلفة في انحاء السودان، والازمة الاقتصادية التى لاتحتاج لتفصيل، لذلك فقد كان لنتائج ذلك الاجتماع اصداء مختلفة في الاوساط ذات الصلة بقضية الاقليم، وبين المراقبين والمحللين [2].

وقد اشار عميد كلية العلوم السياسية بجامعة الزعيم الازهري الدكتور آدم محمد احمد في حديثه لـ(الصحافة) الى ان: "اجتماع آلية متابعة سلام دارفور قد حث الاطراف الموقعة على الوثيقة بانفاذها على ارض الواقع ، ووضع الحكومة السودانية امام محك حقيقي بعد ان تأكد لشركاء العملية السلمية بالدوحة بان المتسبب الاول في التباطؤ والتلكؤ الذي حدث فى جداول تنفيذ وثيقة الدوحة هو الحكومة السودانية، ان عدم تنفيذ وثيقة الدوحة جعل الوسيط القطري يغير لهجته المعهودة ويتجه الى توجيه اللوم المباشر الى الحكومة السودانية"، ورأى عميد العلوم السياسية بجامعة

---

[2]- عبداللطيف البوني (حاطب ليل) . صحيفة السوداني،الانقاذ:دراما الصعود تراجيديا السقوط مارس 2011

عبد الله اسحق/ سلام دارفور..الكرة في ملعب الحكومة . موقع سودانايل دوت كوم علي الانترنت، الخرطوم ، 2 يونيو 2012م (تقارير).[2]

الزعيم الازهري: "ان الحكومة لم تعمل مافي وسعها حتى تسقط الدعاوي التي ينادي بها رافضو الوثيقة مبينا انها الآن امام تحدي لتثبت للوسيط القطري والمجتمع الدولي بانها قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه عملية السلام في دارفور. وطالب الدكتور آدم محمد احمد الحكومة بالعمل على تنفيذ الاتفاق، واتباع الاقوال بالافعال وليس بالحديث المتكرر، معربا عن قناعته بمقدرة الحكومة على الايفاء بالتزامات وثيقة الدوحة، مضيفا « ولكن لحاجة في نفس يعقوب تذهب الاموال الى المهرجانات والى غيرها وتترك عملية السلام في دارفور يتيمة»، واكد الدكتور آدم بأن هزيمة التحديات التي شدد عليها الوسيط القطري أحمد بن عبدالله آل محمود في الاجتماع لا تتم الا بالعمل على تنفيذ الوثيقة والحفاظ على مكونات حركة التحرير والعدالة لتكون موجودة في ادارة وتنفيذ الاتفاق على اكمل وجهه، لافتا الى ان قيادة حركة التحرير والعدالة المتمثلة في الدكتور التجاني السيسي ورفاقه مازالت تمسك بحبال الصبر وتعتزم المضي قدما في الاتفاق، وتابع : ولكن اذا قدر لهذا التلكؤ والتباطؤ حملهم للخروج عن الوثيقة فإن الوضع في كل السودان سيكون كارثياً .يشار الى ان الوسيط القطري احمد بن عبدالله آل محمود قال في فاتحة عمل اجتماعات آلية متابعة سلام دارفور إن أول التحديات التي تصاحب عملية التنفيذ محاولة إقناع الأطراف المترددة في اللحاق بركب السلام، والتي تعمل على وضع العراقيل أمام العملية السلمية. وأوضح ان هذا الأمر يضع الوساطة أمام تحد مزدوج يتمثل في إبقاء الأطراف ملتزمين بالاتفاقية من جانب، والتعامل مع الجماعات المسلحة المترددة لإلحاقهم بالعملية السلمية.

بيد ان مستشار رئيس حركة العدل والمساواة الرافضة للوثيقة الدكتور احمد حسين آدم قد قال: "ان مخرجات اجتماع آلية متابعة انفاذ وثيقة الدوحة الثالث اكد على حقيقة واحدة وهي ان الحكومة السودانية توقع الاتفاقيات من اجل كسب الزمن والتلاعب بعواطف الحركات، وقطع حسين، في تصريحات من لندن، بان العدل والمساواة « لن تدخل في اي عملية عبثية الغرض منها موت الناس ببطء» مشيرا الى ان حركتهم لن تنضم الى وثيقة الدوحة، ولن تدخل في تفاوض مع الحكومة الا عبر تنظيم الجبهة الثورية السودانية وفق رؤية موحدة لكل فصائل الجبهة الثورية، واكد مستشار رئيس العدل والمساواة على ان تحالف الجبهة الثورية الذي يضم كل

الحركات المسلحة « عازم على عدم التفاوض مع الحكومة الحالية»، مبينا ان الحكومة السودانية الآن ليست راغبة في السلام والتفاوض ولهذا فإن الجبهة الثورية كذلك ليس لها الرغبة في الدخول في مفاوضات تمدد عمر النظام اكثر، وتابع حسين: لو كانت الحكومة جادة في تنفيذ الاتفاقيات لقامت بتنفيذ اتفاقها الموقع مع حركة التحرير والعدالة قبل عام، معتبرا ان عدم تنفيذ الاتفاق ساهم في ان يتفهم المجتمع الدولي ابعاد الازمة السودانية على حقيقتها".

غير ان وزير تطوير التكنولوجيا وتنمية القدرات بالسلطة الاقليمية لدارفور عثمان واش:" قد ثمن مخرجات اجتماع الآلية الدولية الثالث لسلام دارفور ووصف الاجتماع بالناجح مشيرا الى انه قدم دعما لمسيرة السلام في دارفور يتسق مع متطلبات السلام العام، لافتا الى ان الاجتماع وجه كل اطراف العملية بضرورة العمل على انضمام الاطراف الرافضة للاتفاق الى السلام، واكد ان السلطة الاقليمية وحركة التحرير والعدالة راضيتان تمام الرضا عن الدور الذي ظلت تطلع به الآلية الدولية لمتابعة سلام دارفور ودولة قطر، لكنه اقر ايضا بان وثيقة الدوحة تواجه تحديات عميقة تتمثل في عدم تنفيذ بند الترتيبات الامنية الذي تأخر كثيرا، مشيرا الى ان عدم ايفاء الحكومة السودانية بتوفير الدعم اللوجستي الخاص بقوات الحركة يمثل عقبة كبيرة في طريق السلام، مبينا ان قواتهم ظلت منتشرة ومرابطة منذ سنين في العراء وتعاني من النقص الحاد في المؤن واللوجستيات وهو ما يمثلمصدراً للقلق بالنسبة لحركة التحرير والعدالة[1]".

فيما يرى مستشار الوساطة العربية الافريقية لسلام دارفور احد اصحاب المصلحة صالح محمود ان الاجتماع الثالث لآلية متابعة السلام حضرته 14 من ممثلي الدول والمؤسسات الدولية المتابعة لسلام دارفور وان كل ملاحظات مناديب الدول تركزت حول ما ترى بانه تحديات ثلاثة تواجه الاتفاقية وهي عدم التزام الحكومة السودانية بالتطبيق والخوف من استشراء الاحباط في نفوس المواطنين الداعمين للاتفاق في دارفور وخاصة النازحين واللاجئين والمجتمع المدني والتحدى الاخير يتعلق بمخاوف المجتمع الدولي المتعاظمة من انهيار الوثيقة. واوضح صالح

[1]- من وثائق آلية تنفيذ الوثيقة، الاجتماع الدوري لآلية المراقبة، قسم الشئون السياسية ببعثة اليوناميد مكتب الجنينة ،تقرير شهري ،الدوحة2013

محمود ان عدم دفع الحكومة للمكون المحلي في وقته اعطى فريق آلية المتابعة انطباعاً بأن عدم وفائها بالتزامات الدوحة يمثل عائقاً حقيقياً امام اكمال سلام دارفور .واشار مستشار الوساطة في حديثه لل» الصحافة» ان الاجتماع خرج عن لهجته المعهودة ووجه رسائل الى الحكومة السودانية طالبها فيها بأن تفي بالتزاماتها تجاه الاتفاق الموقع ،وهو الامر الذي يؤكد ان الاجتماع القادم لآلية متابعة سلام دارفور سيناقش مسار التنفيذ بشكل مختلف وسيخاطب كل جهة مقصرة بطريقة تتناسب مع الخلل وسيخرج بقرارات ملموسة وواضحة بشأن العملية السلمية في دارفوروالسودان . وتابع محمود قائلا : الحكومة السودانية الآن امامها فرصة لمعالجة الخلل في تطبيق الاتفاق ، والظهور بشكل افضل في الاجتماع القادم. معالجة الاختلالات في مجال التنمية والبنية التحتية في دارفور بحاجة إلى مجهود خرافي، الأمر الذي دفع طرفي الاتفاقية إلى أن يتفقا على أن تخصص الحكومة من الصندوق القومي للإيرادات مبلغ "ملياري دولار أمريكي"نقداً فور التوقيع على الاتفاق كمبلغ قاعدي لصندوق إعادة الأعمار والتنمية، وأن تلتزم الحكومة السودانية بدفع المبلغ المتبقي، وتدفع في السنة التالية للاتفاق وهي العام 2012 م مبلغ "ثلاثمائة مليون دولار" وللسنة الثالثة للاتفاق "ثلاثمائة مليون دولار" وللسنة الرابعة للاتفاق "ثلاثمائة مليون دولار" وللسنة الخامسة للاتفاق "أربعمائة مليون دولار" وللسنة السادسة للاتفاق "خمسمائة مليون دولار". إلا أنه من خلال واقع التنفيذ نجد أن الحكومة السودانية لم تف بالتزاماتها الموقعة عليها في الاتفاق، حيث لم تدفع مبلغ الـ"مئتي مليون دولار" التي أقرت الاتفاقية أن تدفع فور التوقيع عليها بجانب عدم التزامها بدفع استحقاق الاتفاق للعام الثاني 2012م الذي يقدر بمبلغ "ثلاثمائة مليون دولار" ليصل المبلغ الذي يفترض أن تدفعه الحكومة لتنفيذ الاتفاق خلال العامين إلى "خمسمائة مليون دولار". إلا أنها لم تدفع ذلك المبلغ حتي الآن، الأمر الذي اعتبره بعض المراقبين أنه سيعجل بفشل الاتفاق في القريب العاجل[1].

وكما ورد في نص المادة 32 من وثيقة الدوحة لسلام دارفور، فإنه ينبغي إجراء تقييم للإحتياجات الحقيقية لدارفور"تحديد وتقييم الإحتياجات اللازمة للإنعاش الإقتصادي والتنمية ومحاربة الفقر في أعقاب صراع دارفور" تقييم الإحتياجات

[1]عبد الرحمن العاجب،وثيقة الدوحة عقبات في طريق التنفيذ، نقلا عن صحيفة الاهرام اليوم،الخرطوم يناير 2013

سيوجه للإهتمام بالمجالات الإجتماعية والبنية التحتية وتحديد الموارد اللازمة لتلبية تلك الإحتياجات خلال فترة ست سنوات. وسوف تستعرض هذه الإحتياجات في المؤتمر الدولي للمانحين. والهدف العام للمؤتمر هو تعبئة الدعم المالي لإحتياجات الإنعاش والتنمية في دارفور في محاولة لتنفيذ توصيات وثيقة الدوحة لسلام دارفور ووضع الأساس للانعاش، والسلام والتنمية والإستقرار في دارفور على المدى الطويل[1].

والحال اليوم، هو أن مؤتمر المانحين لدارفور مبادرة مثيرة للجدل والخلاف. فالمهجّرون قسراً واللاجئون والحركات المسلحة ومجموعات الناشطين بالسودان وأصحاب مصلحة آخرون يعارضون قيامه بشدّه، ويرون فيه محاولة أخرى من جانب المجتمع الدولي لإسترضاء حكومة الخرطوم في مقابل مواقفها التاكتيكية في بعض المواقف العالقة بين السودان وجنوب السودان والمهجّرون قسراً في الداخل في حيرة من أمرهم إزاء تخصيص المانحين أموالاً بعينها لأعادة توطينهم في الوقت الذي لا يزالون فيه رهائن تحتجزهم المليشيات الموالية للحكومة المتسببة في خلق واستمرار الأوضاع الأمنية والإنسانية المتدهورة في دارفور.

واللاعبون الرئيسيون وراء فكرة قيام المؤتمر، أي دولة قطر وحكومة السودان وضعوا التصوّر العام لأهداف المؤتمر لتكون على النحو التالي: إعادة إعمار وتنمية دارفور. ومع ذلك،ووفقاً للتقارير اليومية الواردة من دارفور، فإنه من الواضح أن الشروط المواتية لبسط السلام والتي لا يمكن بدونها إعمال أية إعمار أو تنمية لم تتحقق بعد. على العكس من ذلك، فإن الأوضاع الأمنية والإنسانية في مناطق عديدة من دارفور على شفا الإنهيار الكامل. وقد أدت إجراءات الحكومة إلى فقدان الدولة لسلطتها وسطوتها كلية.حيث يري الحكومة انه لا يزال منبر الدوحة المكان الوحيد المتفق عليه لأجراء المفاوضات مع متمردين لكن ينبغي على الوساطة التغلب على المشكلات التي طرحت نفسها وعلى وجه الخصوص استمرار الانقسامات والتقلب داخل حركات التمرد.

2- احمد حسين آدم ، باحث، زائر والرئيس المشارك لمنتدى بمعهد دراسات حقوق الانسان بجامعة كولومبيا في مدينة نيويورك ، حولتوصياتمؤتمرالمانحينلوثيقةسلامدارفور aa3109@columbia.edu

تحقيقاً لهذه الغاية فان الحكومة تدعو إلى إحداث تحول في مركز ثقل عملية السلام نحو الداخل بطريقة تلبي احتياجات مواطني دارفور وتسمح لهم بالمشاركة الكاملة.على هذا النحو، تشجع الحكومة إجراء مشاورات داخلية والتحضير لقيام منبر للتشاور في دارفور من قبل الوساطة لاستكمال عملية التفاوض، مما يهيئ منبرا لمواطني دارفور للتعبير عن شواغلهم. وبذلك،فإن الاتفاق السياسي النهائي سوف تتم بلورته من قبل المتضررين من النزاع وهذا لا يعزز كل ما تم التوصل عليه بشان دارفور وحسب، بل يمكن من الارتقاء بشواغل مجتمعات دارفور ويؤدي في ذات الوقت إلى التخلص من عوامل زعزعة الاستقرار الخارجية.

لا ينبغي أن يفسر هذا بأنه عملية لاستبعاد الشركاء الخارجيين من العملية السياسية، بل بأنه مسعى لجعل مشاركتهم على مقربة من أصحاب الشأن الحقيقيين في دارفور. ستقوم الحكومة بالدعوة إلى تناصر منبر الدوحة مع المبادرات الأخرى، بما في ذلك الهيئة التنفيذية رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الإفريقي واليونميد من اجل تحقيق سلام شامل[1].

في محور الامن تمثل التدابير الامنية المسئولية الاساسية لاي حكومة، وهي الوظيفة المحددة للدولة ذات السيادة. لتطبيق القانون والنظام ورد الحقوق وتحقيق العدل بين المواطنيين وستقوم الحكومة باتخاذ اجراءات استباقية وحاسمة لتوفير الامن لكل المواطنيين في دارفور، في سبيل ذلك الى التعاون مع الشركاء الدوليين بقيادة بعثة اليونميد وبما يتسق مع ولايتهم. ولمخاطبة الاسباب الجذرية المختلفة لعدم توفر الامن في دارفور، لابد من تطبيقالخطو ات التالية:

أ) إكمال إعداد استراتيجية امنية شاملة وتفصيلية، تحقق الاستقرار، السلام المعزز وا ٍعادة الاعمار بالتعاون مع الادارات المحلية المنتخبة مؤخرا وبالتشاور التام مع جميع اصحاب الشأن في دارفور.

ب) تحديد تدابير وقائية لمكافحة انعدام الامن وتطبيقها لتحقيق الاستقرار في الاقليم.

ت) العمل على التوصل إلى تدابير امنية مع دول الجوار شبيهة بالاتفاقية الامنية بين السودان وتشاد لوقف تدفق السلاح وتقييد حركة المجوعات المسلحة ، بما يضمن انعدام مصادر جديدة لعدم الاستقرار.

[1]- موسي دودين الحر مامن، الانشقاقات وسط الحركات المسلحة، مرجع سابق، ص120

ث) شروع الحكومة في عملية نزع سلاح متزامنة من كل المجموعات المسلحة في سياق استراتيجيتها الشاملة لبناء السلام.

ج) حماية المدنيين مع ايلاء اهتمام خاص بالنازحين على ان يتم ذلك بالشراكة والتعاون مع العمليات الحالية التي تضطلع بها اليونميد.

ح) تعمل الحكومة على حماية جميع المناطق في دارفور من المجموعات المسلحة ، وذلك عبر تعزيز قدرات الاجهزة الامنية للدولة وحماية النازحين وتقوية آليات مراقبة الحدود وتفعيلها. كما تعمل على التفاوض حول اتفاقيات وقف إطلاق نار مع المتمردين المتجاوبين وإكمال عملية ادماج قوات الحركات الموقعة على الاتفاقية وإعلانات الالتزام في القوات المسلحة

خ) ستكون هنالك مشاورات مع الشركاء اثناء مراحل تحديد وتطبيق التدابير الامنية، وسيكون الدعم مطلوبا حسب الاقتضاء[1].

وفي محور المصالحة تحتاج عمليات المصالحات والعدالة في دارفور إلى دعم وتعزيز يجنب العودة للصراع في المستقبل. وسيكون منبر مشاورات دارفور المنبر الامثل للتعاطي مع قضايا العدالة والمصالحات. ويجب ان تتم قيادة هذه العملية من قبل مجتمعات دارفور مع مخاطبة جذور الصراع ومسألة استمرار انعدام الثقة وتزايد الانقسامات في اوساط السكان.

ستقوم الحكومة بالعمل على إنفاذ مشاريع تعويض عادل للمجتمعات المتاثرة بالصراع في دارفور، مع توظيف الموارد المتاحة والمخصصة للتعويضات وزيادتها إذا دعت الضرورة. وتقر الحكومة باهمية البعد النفسي والعملي في موضوع العدالة، وتظل ملتزمة بدعم عمل المدعي العام الخاص المعين لدارفور والمحاكم الوطنية ذات الصلة للقيام بمسئولياتها بحيادية.

ويجب علي الحكومة الالتزام بالمبادئ الدولية المعترف بها في مجال العمل الانساني والوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الموقعة، وتؤكد ان الاحتياجات الانسانية الكاملة لاهل دارفور ينبغي ان توفر بسد الفجوات وتسهيل دخول مجموعات العمل الانساني إلى المناطق الآمنة في دارفور. ينبغي ان تعزز العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية العاملة في دارفور من خلال النية الحسنة

[1]-الفصل السادس من وثيقة الدوحة،وقف اطلاق النار الدائم والترتيبات الامنية النهائية،المادة62(مبادئ عامة)ص[79]

والتعاون الفاعل والجهود المشتركة لمساعدة اهل دارفور مع حماية كرامتهم واعتمادهم على ذاتهم. لاجل ذلك، فإن العودة الطوعية والآمنة والمنظمة للنازحين في دارفور إلى مساكنهم، يعتبر المؤشر النهائي للحل الناجح للصراع، ويمثل تنظيم هذه العودة واحدة من اولويات الحكومة. ولتحقيق ذلك ستقوم الحكومة ببذل جهود مشتركة مع الوساطة المشتركة والشركاء الاخرين لتوفير الامن والخدمات الاساسية للنازحين واللاجئين في مناطق سكنهم الاصلية حتى تكون العودة المتوقعة آمنة ومستديمة. بالمقابل، فإن جهود العودة الطوعية ستمكن اصحاب الشأن من تدشين مشاريع تنمية معدة لتوفير سبل العيش وضمان الاحتياجات الضرورية للرعاة والنازحين واللاجئين.

يمثل التخطيط لتقديم الخدمات الاساسية ، المحرك الاساس للتنمية في دارفور بمعالجة التدهور البيئي وتهيئة المناخ بخطط طويلة المدى، ومعالجة النقص التاريخي في البينات الاساسية في دارفور.إن التنمية الحقيقية لن تاتي إلا مع السلام، ولكن الحكومة ستضع خططا لتهيئة المناخ لضمان توفير موارد من مصادر محلية وعالمية، والاستمرار في تنفيذ المشروعات والتعهدات السابقة او قيام مشروعات جديدة في المناطق الامنة في دارفور.

ويجب الاعتماد على الشركاء الدوليين بفعالية في هذا المجال،تعزيزاً للتعاطي البناء والايجابي والذي يشجع الحوار بين مكونات مجتمع دارفور المختلفة، مع عدم تشجيع الاستقطاب والاراء غير النزيهة. إن على اصحاب الشأن مسئولية البحث عن معلومات دقيقة وحقيقية في كل الموضوعات المتصلة بدارفور.

ستكون اليونميد الشريك الاساسي في استراتيجية الامن الجديدة نحو مزيد من تعزيز امن المدنيين دون انتقاص للالتزامات السيادية لحكومة السودان، وعلى اليونميد الاجتهاد في استخدام ممتلكاتها بالتنسيق مع الاجهزة المعنية لتعزيز إعادة الاعمار والتنمية في دارفور وتكملة لجهود منبر الدوحة فإن على اليونميد دعم العملية السياسية على الارض في الاقليم.

تعترف الحكومة بالمساهمات المقدرة لفريق العمل والهيئة التنفيذية رفيعة المستوي التي تتبع للاتحاد الافريقي في العملية السياسية في دارفور مع التقدير للخبرات الكبيرة والمصداقية والنية الحسنة التي تتمتع بها الهيئتان.ستواصل الحكومة

تعزيز علاقاتها وتوسيعها مع الهيئة التنفيذية رفيعة المستوى في البحث عن حل نهائي للصراع في دارفور. وتتفق الحكومة تماما مع توصيات فريق العمل باتخاذ تدابير احادية من قبلها في مجالات الامن،العودة الطوعية والتعويضات والتي تشكل جميعها ركائز اساسية للاستراتيجية الجديدة في دارفور. وبالتعاون مع اليونميد والهيئة التنفيذية العليا سيتم القيام بدور مهم في التنسيق والاعداد لمنبر مشاورات دارفور[1].

وللشركاء الاخرين دور مهم يلعبونه. وتتوقع الحكومة من الاتحاد الافريقي، الامم المتحدة، الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي الاستمرارفي انخراطهم البناء ومضاعفة جهودهم للتصدي للعقبات المتبقية في طريق السلام.وتشيد الحكومة بدور قطر في استضافة وتنسيق منبر الدوحة والذي ينبغي ان يستمر ويعزز ويكمل بآليات اخرى.

ويري الباحث، إن عدم التوصل الى اتفاق سلام شامل فى الاقليم والاضطرابات الامنية التى تحدث بسبب النشاط العسكرى للحركات المسلحة غير الموقعة، والصراعات المسلحة فى دول الجوار والتطورات الامنية السالبة فى المحيط الاقليمي وعدم الاستقرار والنزاع الذي عانت منه ولايات دارفور كلها ناتجة عن عدم الجدية في جعل السلامخياراً افضل لمعالجة القطيعة ،

فالمنطقة شهدت نزاعات غير مسبوقة وشهدت الدول التي تتقاسم الحدود مع دارفور «تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية جنوب السودان وليبيا» شهدت ومازال بعضها يشهد نزاعات مسلحة عنيفة سيما فى جزء من المناطق الحدودية لدارفور مثل جنوب ليبيا والشريط الحدودى مع جمهورية جنوب السودان وافريقيا الوسطي. وقللت دورات الصراع هذه من فرص تحقيق الأمن والسلام المستدام فى الاقليم وعملت كذلك على تقويض التنمية وحسن الجوار والتعايش، كما نشرت الخوف

[1] - الفصل السابع من وثيقة الدوحة، المادة76 و 77، الحوار والتشاور الداخلي في دارفور ولجنة متابعة التنفيذ، ص101

الخاتمة:

وبناءاً علي ما تناوله الباحث حول وثيقة الدوحة العقبات والمهددات التي تعترض انزال بنودها علي الواقع الدارفوري منطلقاً عن المحور الامني الذي يشكل الاساس في تسوية الازمة وهذا لا يتأتي مالم تفي الاطراف الاساسية بالالتزاماتها المالية واللوجستية وكذلك المحفزات التي التزمت بها شركاء الاتفاق من المجتمع الدولي وخاصة دولة قطر راعية الاتفاق والوساطة المشتركة للاتحاد الافريقي والامم المتحدة "اليوناميد" الطرف الثاني في وثيقة الدوحة ويتطلب هذا الجدية والتعاون التام من قبل الجهود الوطنية واصحاب المصلحة في دارفور.

وتعزيزاً لمستقبل التسوية السلمية في دارفور يتطلب قيادة حوار مفتوح مع الفصائل الرافضة للاتفاق بقياً توطين الاستقرار والرفاهية بالاقليم ، ومراجعة هيكل الادارة الاهلية واسنادها بالصلاحيات الكاملة لممارسة آلياتها التقليدية في التسوية وفض النزاعات. ومن خلال الدراسة الميدانية قام الباحث بتصميم إستبانة تم توزيعها علي مجتمع البحث وكذلك إجراء طائفة من المقابلات الشخصية مع افراد رسمية وشعبية وثيقة الصلة بوثيقة الدوحة يمثلون اصحاب المصلحة في ادارة معسكرات النازحين والمجتمع المدني الدارفوري وكذلك قادة حركة التحرير والعدالة وكوادر في المؤتمر الوطني وقياس آراءهم حول عملية السلام ولقد تحصل الباحث علي اهم النتائج والتوصيات التي تمثل خلاصة الاطروحة.

النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية تحصل الباحث علي النتائج الاتية:

1. وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والتي وقعتها حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة جيدة من حيث تناول النصوص، لكنها لن تصلح لمعالجة الازمة الراهنة في دارفور لقصور الاطراف المعنية في الوفاء بالاستحقاقات اللازمة لتطبيق بنود الاتفاق علي الارض.

2. الجهود التي بذلتها الوساطة المشتركة لسلام دارفور (دولة قطر والوسيط المشترك للاتحاد الافريقي والامم المتحدة) والشركاء في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ساهمت بنسبة كبيرة في تحقيق وثيقةالدو حة وصناعة السلام وبمشاركة اصحاب المصلحة والمجتمع المدني في دارفور.

3. ازمة الصراعات القبلية والحركات غير الموقعة علي الوثيقة والتحديات الامنية الاخري جعلت من قابلية تطبيق الاتفاق ضعيفة في غياب الرؤية الواضحة لسلطة دارفور الاقليمية وخاصة مفوضية السلطة المعنية بالمصالحات والحوار الداخلي.

4. وحدة المصير المشترك لابناء دارفور بمختلف مكوناتهم الاجتماعية هو المخرج الاساسي في سبيل تحقيق السلام الشامل وعودة الصفاء القومي التي لابد من تضافر الجهود لكافة القبائل من اجل قيادة مصالحات وتشاور ترسيخاً للقيم واسناداً لمجتمع مدني فاضل يضطلع بدوره الرائد في الحفاظ علي المصلحة العامة وبناء السلام.

5. ابراز وضعية مشاركة المرأة في كافة عمليات بناء السلام في الحوار والتشاور الداخلي ما تتطلبه المرحلة من ترتيبات أمنية جديدة وتقوية وضعية الإدارة الأهلية للمساهمة في نزع السلاح واعمار القرى وتوفير كافة الخدمات الإنسانية لضمان العودة الطوعية.

التوصيات:

ومن خلال عرض النتائج اوصت الدراسة علي الآتي:

1.يجب علي المجتمع الدولي المساهمة في دعم وثيقة الدوحة والتنسيق مع اصحاب المصلحة والوساطة المشتركة في معالجة اوجه الخلل التي صاحبت الاتفاق حتي تكونمحفزاً جيداً لاستيعاب المجموعات المسلحة الاخريتعزيزاً للسلام الشامل والاستقرار في دارفور وتوسيع نطاق ملكية هذا الاتفاق وحشد الدعم لتنفيذه.

2.معالجة القضايا المتعلقة بالمسؤوليات المدنية والقيم والممارسات الديمقراطية وبناء السلام.

3.يجب علي الوساطة المشتركة "دولة قطر وبعثة اليوناميد" مواصلة جهودهما الدبلوماسية في الاتصال بالحركات الرافضة للاتفاق والعمل علي الجلوس معهم في طاولة مفاوضات جادة من اجل اللحاق بركب السلام بالتنسيق مع حكومة السودان.

4.ترسيخ الممارسات التقليدية الموغلة في القدم المتعلقة بتسوية النزاعات المحلية وملكية الاراضي والمراعي و التنقلات الرعوية الموسمية والماء و الموارد الطبيعية.

5.يفترض علي حكومة السودان مراعاة المصلحة العامة في مسئوليتها الوطنية وتقديم تنازلات واضحة من خلالها تشجع علي خيار السلام الشامل تحت مظلة وثيقة الدوحة مع المجموعات التي لازالت تحمل السلاح.

6.التشجيع على السلم والمصالحة والتعايش السلمي المنسجم بين القبائل والمجتمعات.

7.يجب علي الحركات المسلحة الرافضة للوثيقة ان تترجل لنداء السلام وان استخدام العنف والاستمرار في الحرب ما باتت وسيلة ناجحة لتحقيق

المكاسب بل تؤثر سلباً علي المدنيين من القتل والتشريد والمعاناة دمار للبني التحتية والاحتراب والتشظي.

8.رفع الوعي وحشد الدعم لكافة التدابير التي اتخذت فيما يتعلق بمراقبة اسلحة المدنيين والنهوض وتنمية الشباب، والعودة الآمنة للنازحين واللاجئين واعادة دمجهم في المجتمع ورد الممتلكات والتعويض على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

9.يفترض حماية الحدود وتعزيز دور القوات المشتركة مع دول الجوار حتي تسهم في ضبط التحركات المشبوهة التي تعمل علي زعزعة الاستقرار والامن القومي.

10.النظر بعمق للأسباب التي تؤدي إلى الاحتكاك بين الرعاةالمز ارعين، ووضع القوانين التي تكفل للمزارع الأمن وللراعي حق الرعي والتنقل لاسيما في موسم الخريف وموسم الحصاد.

11.ضرورة تقوية دور الادارة الاهلية في دارفور وضمان حياديتها إجراء مصالحات قبلية واسعة بين المجموعات المتنازعة حول قضايا انصرافية تجاوزها الزمن ويجب ضبط الاعلاف التقليدية المتعلق بملكية الارض والحواكير وتفعيل الوساطة التقليدية فن الجودية والراكوبة.

12.يجب مراجعة وضبط كل ما يتعلق بإعادة تخطيط المراحيل ومسارات الرحل وتكوين لجان وقوة شرطية مختصة تضطلع بدورها في فض الاحتكاكات التي تحدث بين المزارعين والرعاة اثناء بداية الموسم الزراعي وفترة الحصاد.

13.نشر ثقافة التعايش والقبول بالآخر ورفع مستوى التعليم لدى المجتمعات المحلية وتعزيز الوازع الديني بالدعوة بالحسنىوا ٍعمال القوانين الصارمة لمعاقبة المتفلتين، وهذه بيد الدولة وبمقدورها إذا وجدت الإرادة الحقيقية من أبناء دارفور قبل الحكومة المركزية.

14.الاهتمام بالبحوث العلمية التي تختص بدراسات السلام واستخدام اطروحاتها في معالجة الجزور التاريخية والمعاصرة التي تؤدي الي اندلاع النزاع في دارفور وتنظيم ورش عمل علمية بالتنسيق مع منظمات ذات صلة من خلالها تدريب قادةالادار ات الاهلية علي ضرورة التعرف علي الآليات التي تساعدهم في فض المنازعات والتسوية بين الاطراف.

ثبت الرواه:

في إطار منهج الدراسة وجمع المعلومات اللازمة لأطروحة البحث قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع مجتمع الدراسة التي تمثله أصحاب المصلحة وقياس آرائهم حول وثيقة الدوحة ، وفيمايلي معلومات تتعلق بالأفراد التي قام الباحث بمقابلتهم:

(1) **محمد أرباب عيسي**، 42 سنة ،معلم بمرحلة الاساس ، متزوج يسكن مستري محلية بيضة ، الامين العام لحركة التحرير والعدالة مكتب مستري، مكان وتاريخ اللقاء مستري 2013/12.

(2) **د. بخيت أبكر اسحق**، 45 سنة ، صحفي، قيادي بالمؤتمر الوطني، متزوج يسكن الخرطوم (الأصل مدينة الجنينة)، عضو وفد التفاوض في مفاوضات الدوحة عن دائرة غرب دارفور، مكان وتاريخ المقابلة 23/يناير /2014م.

(3) **علاء الدين ابكر**، 35 سنة، غير متزوج، صحفي مراسل صحيفة الإنتباهة اليومية، يسكن الجنينة حي الجبل، تاريخ المقابلة مايو 2014م.

(4) **ابوالقاسم الأمين بركة**، 47 سنة متزوج ،وزير التخطيط العمراني والمرافق العامة نائب والي ولاية غرب دارفور ورئيس المؤتمر الوطني، يسكن الجنينة حي المجلس، مكان وتاريخ المقابلة الجنينة ابريل 2015م.

(5) **الفرشة محمد ارباب** ،58 سنة، متزوج، فرشة منطقة مستري ، الادارة الأهلية، يسكن محلية مستري محلية بيضة، مكان وتاريخ اللقاء مستري 2014/6/27م.

(6) **تاج الدين بشير نيام**، 52 سنة، متزوج ، وزير الاعمار والبني التحتية بسلطة دارفور الاقليمية ، قيادي بحركة التحرير والعدالة ، بكلاريوس القانون ، يسكن الخرطوم، الاصل ولاية جنوب دارفور، نيالا ، تاريخ اللقاء يوم ؟.

(7) **مـريم محمـد ناصـر** ، 32 سـنة متزوجـة مكـان الاقامـة الجنينـة حـي الشـاطئ، بكالريوس الزراعة ، مديرة الادارة العامة للتخطيط والمعلومات وزارة الزراعة والموارد الطبيعية ،ولاية غرب دارفور، تاريخ المقابلة 24/يونيو /2014م.

(8) **د .إيان هول** ، 53 سنة بريطاني المدير الاقليمي السابق لمنظمة الامم المتحدة السامية لشئون اللاجئين مكتب غرب دارفور ،متزوج ، دكتوراة القانون الدولي، مكان وتاريخ المقابلة 2013 عبر الهاتف من جنيف سويسرا.

(9) **د. كـوني مـورولاي** ، سـاحل العـاج، مـدير وحـدة الحـوار الـدارفوري والتشـاور الداخلي ببعثة اليوناميد مكتب الجنينة ،50 سنة، متزوج ، دكتوراة في الاعلام استاذ سابق بالجامعات السودانية، مكان وتاريخ المقابلة الجنينة مارس 2014م.

(10) **بحر إدريس ابو قردة،** 50 سنة، متزوج ، رئيس حركة التحرير والعدالة ووزير الصحة الإتحادية ، دبلوم عالي العلاقات الدولية ، مكان وتاريخ المقابلة الخرطوم 2015م.

ملحقات البحث

الملحق رقم (1): صحيفة الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
مركز دراسات ثقافة السلام

ورقة استبانة خاصة لاغراض البحث العلمي:

QuestionnairePrepared for the purposes of scientific research

اعدها الدارس/**عبد العزيز احمد عبد الرحمن**:(لجمع المعلومات والبيانات الضرورية التى تتعلق باطروحته لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (مركز دراسات ثقافة السلام) بعنوان: الجهود الدولية لتعزيز السلام في دارفوروثيقة الدوحةأنموذجاً). في الفترة من 2005-2013م.

الرجاء ملئها بوضع علامة (√) امام الاجابة الصحيحة علماً بأنها ستحفظسرياً ولا تستخدم الا لأغراض الدراسة العلمية.

المحور الاول: معلومات خاصة بالبحوث:

الجنس: ذكر ☐ أنثي ☐

العمر:.....

الحالة الاجتماعية: متزوج ☐ عاذب ☐ مطلق ☐ ارمل ☐

مكان الاقامة: مدينة: ☐ قرية: ☐ الحي: ☐ المحلية: ☐ الولاية ☐

المستوى التعليمي:

فوق الجامعي ☐ جامعي ☐ ثانوى ☐ اساس ☐ خلو ☐ امي ☐

المهنة: عامل ☐ موظف ☐ رجل اعمال ☐

المحور الثاني: حول وثيقة الدوحة:

1- وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي وقعتها حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة 2011 تعتبر من الاتفاقات الجيدة والتي يمكن تطبيقها في معالجة جزور الازمة في دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐. **لا أوافق** ☐ . **محايد** ☐

2-من الاثار الايجابية التي تركتها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور البدء في برامج جمع السلاح والتسريح و أعادة الدمج وعودة بعض النازحين واللاجئين الى قراهم؟

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐. **لا أوافق** ☐ . **محايد** ☐

3- لعبت الدبلوماسية الوقائية التي انتهجتها حكومة السودان منذ 2005م في تسوية قضية دارفور دوراً إيجابياً في سبيل تحقيق السلام في كل من اتفاق (أبوجا،طرابلس ،أديس ابابا) وبعض الاتفاقات الداخليةوأخيراً الدوحة 2011م.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ . **محايد** ☐

4-مشاركة المجتمع المدني واصحاب المصلحة في فعاليات سلام دارفور ساهمت في نجاح وثيقة الدوحة.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ . **لا أوافق** ☐ . **محايد** ☐

5-وثيقة الدوحة للسلام في دارفور قد حققت آمال وتطلعات مجتمع دارفور من حيث التوزيع العادل للسلطة والثروة على المستوى القومي والمحلي.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ . **محايد** ☐

المحور الثالث: الوساطة المشتركة:

6- بذلت المنظمات الإنسانية العاملة في ولاية غرب دارفور جهوداً معتبرة في بناء القدرات ونشر ثقافة السلام بين شرائح مجتمع الولايةتعزيزاً لبرامج السلام الاجتماعي.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐. **لا أوافق** ☐. **محايد** ☐

7- لعبت الوساطة المشتركة لبعثة اليوناميد ودولة قطر والشركاء الأخرىدوراً مقدراً في إدارة التفاوض والحوار السياسي بين حكومة السودان والحركات المسلحة وكانت جهودهم ذات تأثير كبير في تعزيز وثيقة الدوحة.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐. **لا أوافق** ☐ . **محايد** ☐

8-رعاية مؤتمر اصحاب المصلحة والمجتمع المدني الدارفورى الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة والفاشر، يعتبر واحداً من الجهود التى بذلتها الوساطة القطرية وبعثة اليوناميد في صناعة تحقيق السلام في دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **محايد** ☐

9- تعتبر المشاريع ذات الأثر السريع التي تقدمها بعثة اليوناميد في المجالات الصحية والتعليمية والثقافية ساهمت في ترقية القطاع الخدمي وبناء السلام.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **محايد** ☐

المحور الرابع: وثيقة الدوحة التحديات والصعوبات:

10- إنهيار النسيج الاجتماعي وسيادة النعرات القبلية التي أبرزتها الأزمة في دارفور تعتبر من الآثار والإفرازات السيئة التى حالت دون تحقيق السلام بالاقليم.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **محايد** ☐

11-الصراعات القبلية وارتباطها بعوامل التنافس السياسي من الاسباب التى ادت الى بروز أزمة دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **محايد** ☐

12-عدم التزام حكومة السودان والدول المانحة والمجتمع الدولي بدعم برامج وثيقة الدوحة مادياً ومعنوياً، ساهم في ضعف تنفيذ بنود الاتفاق في ولاية غرب دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **محايد** ☐

13-النزاعات المسلحة التى تدور في دولة افريقيا الوسطي الحدودية بجنوب غرب دارفور ساعدت في تدهور الحالة الامنية في بعض مناطق أطراف الولاية.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **محايد** ☐

14-الانشقاقات المتكررة في صفوف الحركات المسلحة في دارفور لها تاثير كبير في ضعف عملية صناعة سلام شامل وتعزيز المصالحة في الإقليم.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **محايد** ☐

15-من الاثار السلبية التى رافقت وثيقة الدوحة تجدد الصراعات القبلية وارتفاع وتيرة العنف في دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **محايد** ☐

16-الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة تعتبر واحدة من المهددات والصعوبات التى تواجه تنفيذ بنود الوثيقة ونجاح عملية السلام في دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **. محايد** ☐

المحور الخامس: المصالحة والتشاور:

17-للمرأة دور ريادي في عملية المشاركة السياسية وصنع القرار لبرامج الحوار والتشاور الداخلي وتعزيزالمصالحة والسلام الاجتماعي في ولاية غرب دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **. محايد** ☐

18-نزع سلاح المليشيات غير النظامية واعادة الاعمار تعزيزاً للأمن الاجتماعي من أهم مقومات العودة الطوعية للنازحين واللاجئين من سكان دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **. محايد** ☐

19-تقوية وضعية الادارة الاهلية وتعزيز العدالة وحقوق الانسان تعتبر من الآليات المهمة لتشجيع الحوار والتشاورالداخلي بغية تعزيز السلم والمصالحة في ولاية غرب دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **. محايد** ☐

20-إتفاق التعاون الامنى والاستراتيجي (القوات المشتركة السودانية التشادية)، الذي وقعته حكومة السودان ودولة تشاد في 2010م ساعد في حماية وتعزيز الامن على حدود البلدين.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **. محايد** ☐

21- القرى النموذجية التي انشأتها دولة قطر في ولايات دارفور الخمسة ساهمت في برامج الاعمار وتوطين النازحين واللاجئين من سكان دارفور.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **. محايد** ☐

المحور السادس: مستقبل السلام في دارفور.

22-وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تعتبر الحل النهائي لمستقبل السلام في الاقليم.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **. محايد** ☐

23- وحدة الصف الدارفوري ضرورة في عملية بناء السلام الاجتماعي بعيداً عن الانتماءات التي تفرقهاوتعزيزاً لصناعة سلام شامل و مستدام.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **. محايد** ☐

24-مؤتمر قرية أم جرس التشادية الذي بادر به الرئيس التشاديمؤخراً للحوار مع الحركات المسلحة وأصحاب المصلحة في دارفور ساهم في عملية السلام بالإقليم.

أوافق بشدة ☐ **أوافق** ☐ **لا أوافق بشدة** ☐ **لا أوافق** ☐ **. محايد** ☐

25-وضح الآراء والاقتراحات التى ترى انها مفيدة ويمكن الاخذ بها في دعم وثيقة الدوحة وعملية السلام في دارفور حول المحاور الآتية:

1-حكومة السودان:

.....

.....

.....

2-المجتمع المدني الدارفورى:

.....

.....

.....

3-الحركات المسلحة:

.....

.....

.....

4-الشباب والطلاب:

.....

.....

والله الموفق

ملحق رقم (2): الباحث لحظة تقديم سمنار حول خطة الدراسة

صورة للباحث لحظة تقديم السمنار الاول لاطروحة البحث وخطة الدراسة ويظهر الدكتور طارق مدير مركز دراسات السلام والتنمية جامعة زالنجي يونيو 2013 قاعة اليوناميد الكبري جامعة زالنجي (فرع الجنينة)

ملحق رقم (3): جانب من مجمع قرية ارارا النموزجية بغرب دارفور

مجمع قرية ارارا النموزجية بدعم وتنفيذ من حكومة قطر بتكلفة 31 مليون دولار، يحتوي علي مدارس أساس وثانوي وسكن للمعلمين ، مركز شرطة ، نادي مشاهدة ومركز للشباب واخري للمرأة ، مراكز خدمية محطة مياة وطاقة كهربائية يأتي في إطار برامج الاعمار والعودة الطوعية لوثيقة الدوحة.

ملحق رقم (4): اجتماع لجنة حفظة السلام محلية بيضة ولاية غرب دارفور

جانب من ورشة التميز القائم علي أساس النوع ونوع الجنس بعثة اليونميد

ملحق رقم (5): موظفي الهلال الأحمر القطري داخل المجمع النموزجي بقرية ارارا

موظفي الهلال الاحمر القطري وبعض معلمي مجمع مدرسة ارارا الثانوية المشتركة

ملحق رقم (6): قرى العودة الطوعية بولاية غرب دارفور

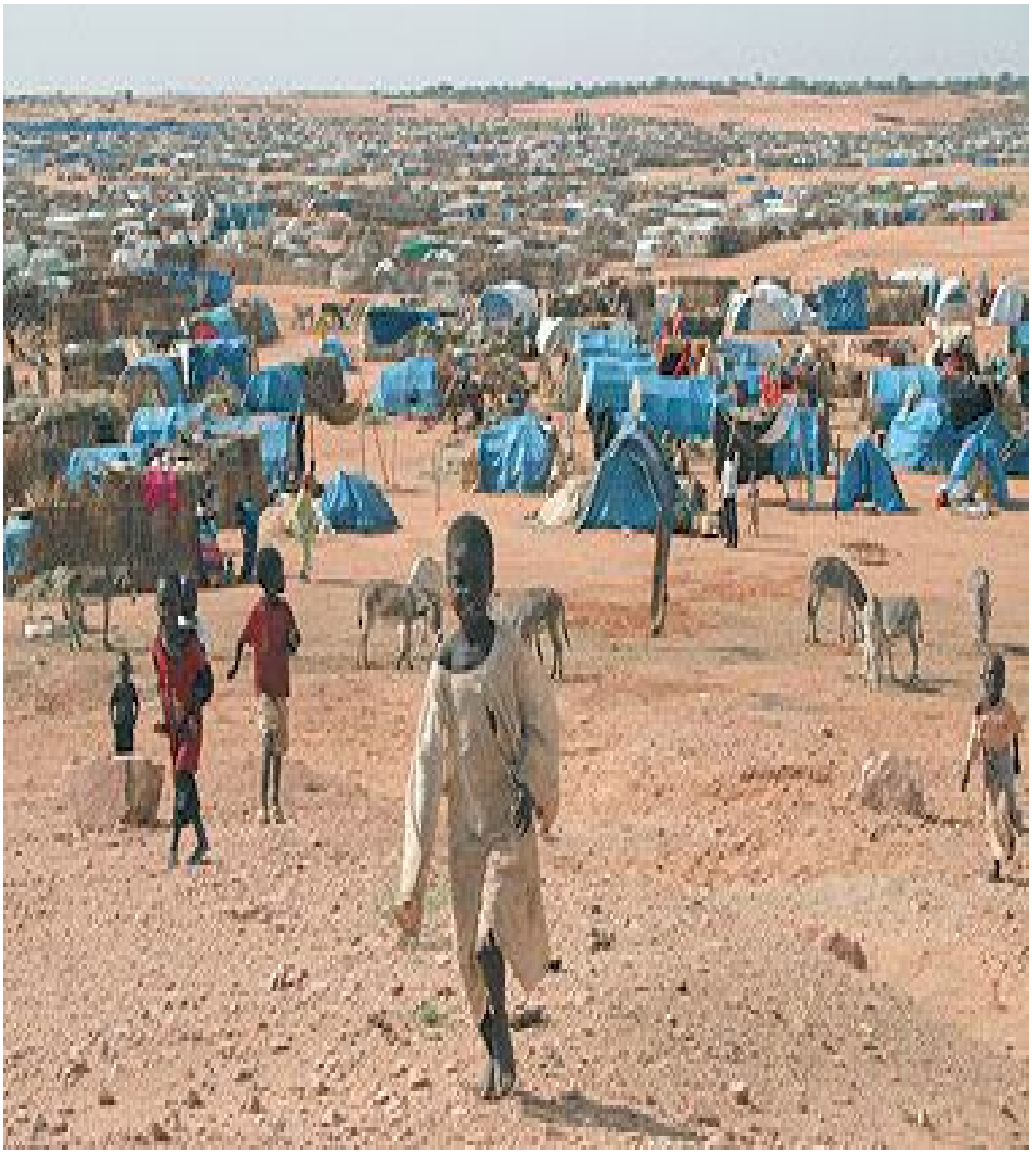

جانب من قرى العودة الطوعية في ولاية غرب دارفور

ملحق رقم (7): جانب من جلسات مفاوضات السلام من الداخل - غرب دارفور

جانب من المفاوضات الداخلية بولاية غرب دارفور (مدينة الجنينة) حركتي تحرير السودان (الاحرار و العدالة والإصلاح ويظهر في الصورة القائد عباس (مسيرية جبل) اثناء جلسات الحوار مع لجنة امن الولاية بمقر امانة الحكومة (الجنينة 2010م).

ملحق رقم (8):لجنة امن ولاية غرب دارفور مع قيادات حركة الاصلاح والتنمية

قيادات حكومة غرب دارفور ولجنة أمن الولاية مع حركة العدالة والإصلاح أثناء التوقيع النهائي لاتفاقية جبل مون الثانية الجنينة 2010

ملحق رقم (9):قرية تربيبة للعودة الطوعية-ولاية غرب دارفور

تجمع لبعض مواطني قرية العودة الطوعية بمنطقة تربيبة بولاية غرب دارفور 65 كيلومتر جنوب غرب مدينة الجنينة

قائمة الجداول:

رقم الجدول	البيـــان	رقم الصفحة
.1	يوضح تطور الصراعات القبلية في دارفور منذ الثلاثينيات وحتي 2001م	61
.2	يوضح التوزيع القبلي والسكاني لمعسكرات النازحين بولاية غرب دارفور	117
.3	يوضح احصائية المنظمات الإنسانية العاملة في ولاية غرب دارفور:(البرامج واماكن تواجدها)	119
.4	يوضح عينة الدراسة حسب النوع	122
.5	توصيف العينة حسب العمر	123
.6	يوضح عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	124
.7	يوضح عينة الدراسة حسب مكان الإقامة	125
.8	يوضح عينة الدراسة حسب المستوي التعليمي	126
.9	يوضح عينة الدراسة حسب المهنة	127
15 - 10	أرقام الجداول المشار عليها توضح أسئلة المحور الأول (حول وثيقة الدوحة).	133-128
19 -16	أرقام الجداول المشار عليها توضح أسئلة المحور الثاني (الوساطة المشتركة).	138-134
26 - 20	أرقام الجداول المشار عليها توضح أسئلة المحور الثالث (وثيقة الدوحة التحديات والصعوبات).	146-139
31 - 27	أرقام الجداول المشار عليها توضح أسئلة المحور الرابع (المصالحة والتشاور).	152-147
34 - 32	أرقام الجداول المشار عليها توضح أسئلة المحور الخامس (مستقبل السلام في دارفور).	156-153

قائمة المراجع والمصادر

أولاً : الكتب والمراجع العلمية:

1- القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 208. سورة الحجرات الآية رقم 13.

2- د. عبده الامير الذرب، تطور العلاقات الدولية وطرق فض النزاعات في العصور القديمة، مركز المدينة للدراسات القانونية، الرباط، 1994م.

4- د. عبد الرحمن لحرش، المجتمع الدولي (التطور والاشخاص) ، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة الجزائر 2007م.

5- د. ربيع عبد العاطي، دور منظمة الوحدة الافريقية في فض المنازعات، دار القومية العربية للنشر، القاهرة 2002.

6- د.عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع –الجزائر 2008م؛

7- د. فايز انجق، المجتمع الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 1982م, دار الوثائق القانونية.

8- نيكولا جونستون ، عمليات دعم السلام ، منظمة العفو الدولية ، نيويورك ، يوليو /تموز 2004م.

9- د. محمود أبو العينين، «إفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي»، في الهيئة العامة للكتاب، مصر، إفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصر ة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1996م).

10- د. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001م).

11- د. رانيا حسين عبدالرحمن, خلفيات الحروب الاهلية فى إفريقيا,معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة,اكتوبر 2004م.

12- د. حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996م.

14- د. عبده مختار موسي, دارفور من ازمة دولة الى صراع القوي العظمى, الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات(لبنان-الدوحة) 2009م.

15- د. زكي البحيرى ، مشكلة دارفور اصول الازمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ، 2010م.

16- د. محمود خالد الحاج و مصطفي ابو العزائم وآخرون، دارفور الحقيقة الغائبة، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، 2004م.
17- د. ادريس يوسف احمد,حقيقة الحواكير(نظام الادارة الاهلية في دارفور) ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ,الخرطوم ,.2011
18- نعوم شقير, تاريخ السودان, دار الجيل ,بيروت, 1981م.
19- محمد ابراهيم ابوسليم, الفور والارض وثائق وتمليك, مركز ابوسليم للدراسات, الخرطوم 2006.
20- أ.د. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة, اثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية, مكتبة مروي الثقافية, الخرطوم , 2006م.
21- قاسم الصراف ، اتجاهات المعلمين والمتعلمين نحو مفهوم السلام ، في كتاب من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الحادي عشر ،1995 – 1996 ، الكويت.
22- عبدالله عبدالعزيز الأحمر، كتاب:مفهوم المجتمع المدني,موقع المنتدى الاجتماعي العالمي السبت, 14 كانون2/يناير 2012م.
23- عصام عبد الفتاح ، دارفور وجع في قلب العروبة ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2008م،
24- معجم تهذيب اللغة 1 / 675 , معجم مقاييس اللغة ص 210 , لسان العرب 2 / 395 , القاموس المحيط.

ثانياً : الرسائل الجامعية والاصدارات العلمية:

25- هنادي محي الدين شرف الدين، دور الوساطة القطرية فى حل نزاع دارفور، رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية السودان للعلوم ، الخرطوم ،2013م.
26- أ. موسي دودين الحر مامن, الانشقاقات وسط الحركات المسلحة في دارفور واثرها علي فرص تحقيق السلام, رسالة ماجستير ،الدراسات العليا جامعة البيلين، كلية العلوم السياسية الخرطوم, 2012م.
27- معهد السلام الامريكي على شبكة الانترنت، ورقة علمية، تعزيز السلام بعد إنهاء الحرب، واشنطون، كانون الثاني 2006م.
28- عزو محمد عبد القادر ناجي ،أثر العوامل الداخلية والخارجية فى عدم الاستقرار السياسى فى أفريقيا، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية ،جامعة القاهرة، ، 2008م.
29- زياد الصامدي، حل النزاعات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة السلام التابعة للامم المتحدة ، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، 2009-2010م.

29- جي غورو ديف, اثر النزاعات المسلحة علي الامن القومي والسلام العالمي, ورقة علمية منشورة علي صحيفة واشنطن بوست الامريكية, عدد 1997/05/02م, واشنطن// مقالات و آراء.

30- د. مصطفي نجم البشاري علي, تقويم المبادرات والمقترحات واستراتيجية الحل لمشكلة دارفور, مركز التنوير المعرفي ,أوراق بحثية, الخرطوم, يناير 2010م.

31- شاهر يحيى وحيد, الحروب الأهلية في أفريقيا أسبابها وتداعياتها, ورقة عمل ورشة حول (دراسات وشئون إفريقية), كيب تاون ،جنوب إفريقيا، مارس 2012م.

ثالثاً : توصيات المؤتمرات والندوات وورش العمل

32- ابراهيم التجاني، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة الفاشر. مؤتمر السلم والامن الاجتماعي حول وثيقة الدوحة، فعاليات مؤتمر المانحين، ورقة عمل ،الفاشر 2013

33- مداولات المناظرة المفتوحة التي دارت بجامعة جنيف على مدار يومي 29 و30 الجاري حول موضوع "ما هو السلام العادل؟" "" وذلك في إطار الاحتفال بالذكرى المئوية لحصول هنري دونان (سويسري ومؤسس الصليب الأحمر) على جائزة نوبل للسلام. شارك في المناظرة كل من يوسي بيلين (وزير العدل الإسرائيلي الأسبق)، وستانلي هوفمان (مؤسس ورئيس مركز الدراسات الأوروبية بجامعة هارفارد)، ودافيد ليتل (محام أمريكي متخصص في مجال القانون الدولي الإنساني) وا إدوارد سعيد (أستاذ شرف بجامعة كولومبيا).

34- د. حسين سليمان ابو صالح, دور المنظمات الدولية في حفظ السلم والامن الدوليين, ورقة مقدمة فعاليات مؤتمر الشباب العربي والافريقي الخرطوم 2004م مؤسسة صالحاني.

35- وثائق لجنة مراقبة الاتفاق ،الاجتماع الدوري لآلية المراقبة، قسم الشئون السياسية ببعثة اليوناميد مكتب الجنينة ،تقرير شهري ،الدوحة 2013م

36- احمد حسين ادم، باحث, وثيقة الدوحة للسلام في دارفور إختزلت حقوق الانسان والحريات الاساسية ، محاضر زائر والرئيس المشارك للمنتدى بمعهد دراسات حقوق الانسان بجامعة كولومبيا في مدينة نيويورك.

37- يحيي زمزمي، الحوار آدابه وضوابطه في ضوء الكتاب والسنة، دار التراث والتربية، الطبعة الاولي، 1414هـ.

رابعاً : المجلات والصحف والتقارير :

38- خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، القاهرة، 2001م

39- نقلاً عن موقع الاتحاد الإفريقي (AU) دراسات وشئون إفريقية ,مجلس السلم والامن الافريقي "اديس ابابا" 2007م

40- خضير جيلالي, التنمية والأمن في إفريقيا, أوراق بحثية,2011-2012.

41-صدَاح حباشنة ومخلد مبيضين ,ازمة دارفور والمواقف الدولية المتباينة ازاءها, المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية (المجلد 2-العدد 1) عمان 2009م.
42- سناء حمد العوض, الخريطة الديموغرافية لاقليم دارفور, مجلة السياسة الدولية, عدد 168, ابريل 2007م .
43- نورا عبدالقادر حسن, التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان, المجلة الدولية عدد 153, يوليو 2003م.
44- هاني رسلان, مجلة السياسة الدولية، ازمة دارفور والانتقال الى التدويل الدولية, العدد 158, اكتوبر 2004م.
45- يوسف مكي, ازمة دارفور: تجسيد اخر للضعف العربي, صحيفة الوطن السعودية, تاريخ أغسطس 2004م.
46- مجلس الامن: نص تقرير الامين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الافريقى والامم المتحدة في دارفور, اكتوبر 2008م (الامم المتحدة تقارير سنوية).
47-ابراهيم عبدالعال بقال سراج, مقال بعنوان: "يوسف بخيت يتاجر بدما شهداء قبيلة دارفور" ,26/ابريل/2004م, موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية ,الخرطوم.
48- آدم عبد الكريم آدم,عضو التحالف الفيدرالي الديمقراطي، مقال بعنوان: "ما بين دارفور و السودان حواجز يصعب إزالتها" ،القاهرة، 4/يوليو/2005م.
49- العماد جان قهوجي، الابعاد القانونية والدولية لازمة دارفور ، مجلة الدفاع الوطني ، كلية فؤاد شهاب للقيادة والاركان ، بيروت،2007م.
50- علي ابو ذيد علي, آفاق السلام في دارفور, مقال صحفي منشور بموقع سودانيز اون لاين الالكترونية، المفوضية الوطنية لحقوق الانسان
51- صديق عبدالله ناير عروس , اتفاقيات سلام دارفور وغياب الإرادة السياسية ، نشر في موقع حريات الالكترونية، يوم 15 - 02 - 2012
52- ناصر الحموي,اتفاق دارفور يتوج الدوحة عاصمة عالمية لصنع وا رساء السلام.. قطر بذلت جهودا مشهودة للحفاظ علي وحدة واستقرار السودان /صحيفة الشرق الاوسط عدد 2010-
53- السيد ياسين " نحو رؤية عربية لثقافة وتربية السلام، وزارة التربية والتعليم ، نقلا عن نمر فريحة وآخرون، عمان ... مسقط ، 2008.
54- عبدالله ادم خاطر/ استراتيجية الحكومة لحل مشكلة دارفور/صحيفة الصحافة عدد 28/مايو 2011م/ الخرطوم
55- عيسي جديد/ الترتيبات الامنية..جدل التنفيذ/ الصحافة السودانية عدد الاربعاء فبراير
56- زايد الحيمودي// مؤتمر السلم والامن الاجتماعي حول وثيقة الدوحة// الشرق الاوسط عدد 2012 الفاشر

57- الجبهة الثورية حركة ثورية سياسية تضم مجموعة من حركات دارفور والحركة الشعبية قطاع الشمال وبعض الاحزاب السياسية المدنية وتنظيمات المجتمع المدني السوداني في اعلان تحالف كاودة التي اعلن عنها 2012م, ولازالت تنفذ عملياتها العسكرية في دارفور وكردفان والنيل الازرق وتطالب باسقاط الحكومة بالكفاح الثوري المسلح, الان بدأت مفاوضاتها مع الحكومة في اديس ابابا الاثيوبية برعاية اللجنة الافريقية رفيعة المستوي.

58- منى عبد الفتاح/ وثيقة الدوحة وعقبات التنفيذ/ الجزيرة نت/ 2012

59- بخيت حسن علي // الاذاعة المحلية لمدينة الجنينة ولاية غرب دارفور// ارشيف النشرة المحلية، احداث قرية ام جدول مايو 2008م

60-حافظ احمد عبدالله، وقف الإقتتال القبلى فى دارفور عبر الادارة الاهلية عشم إبليس, صحيفة الراكوبة الالكترونية (مقالات سياسية) 16 يناير 2013

61-هنادي عبداللطيف,اتفاقية الدوحة.. مطبات فى الطريق,صحيفة الانتباهة,الخرطوم نشر بتاريخ مارس 2014

62- مزدلفة دكام, دارفور تحركات جديدة فى طريق السلام, صحيفة التغيير الخرطوم عدد 2013

63- عبداللطيف البوني (حاطب ليل)// صحيفة السوداني, الانقاذ: دراما الصعود تراجيديا السقوط ، مارس 2011

64- عبد الله اسحق/ سلام دارفور..الكرة فى ملعب الحكومة/ موقع سودانايل دوت كوم علي الانترنت، الخرطوم ، 2 يونيو 2012م (تقارير).

65- عبد الرحمن العاجب, وثيقة الدوحة عقبات فى طريق التنفيذ, نقلا عن صحيفة الاهرام اليوم ,الخرطوم يناير 2013

66- سالم احمد سالم / بيان حول نتائج المشاورات التى جرت فى أروشا / صحيفة سودانايل الالكترونية عدد 27 اغسطس 2013

67- فتحية موسى السيدوثيقة الدوحة ومـُستقبل سلام دارفور... الفُرص والتحديات,صحيفة الانتباهة عدد سبتمبر 2013 .

68- صباح موسي ,دراسة للعدل والمساواة: وثيقة الدوحة لسلام دارفور تجاهلت القوانين المقيدة للحريات واستمرار الطوارىء, افريقيا اليوم, القاهرة اغسطس 2011.

69- تقرير نصف السنوي ، وثيقة سلام دارفور، مكتب تنسيق العمليات المشتركة والشئون السياسية، بعثة اليوناميد، مكتب الجنينة، 2012م،

70- الأمم المتحدة, تقرير الأمين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) عن أعمال المنظمة للعام 1998م, جنيف سويسرا 1998م.

71- عباس صالح موسي, منظومة الادارة العامة في السودان, مجموعة الراصد للبحوث والعلوم , مجلة الراصد علي الشبكة العنكبوتية.

72- مريم عبدالرحمن تكس ,المفوضية القومية لحقوق الإنسان المهام... والتحديات, صحيفة الصحافة// فبراير 2013م.

73- مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية, بانوراما "الجهود الدولية لحفظ السلام (تقارير الامم المتحدة) القاهرة، 2000م.

خامساً : المراجع الاجنبية ومواقع الانترنت:

74- **William Thom**, "Africa's Security issues through 2010", Military Review, July/August 2000, p.9

75- **Mariam Mohammed**, social sciences, an Introduction to peace and social security concept, Wikipedia free web site, March 2007.

76- **Marwa Khan Abdulqani**, Human Rights Concept in Islam religion, Star times magazine, Aljazeera center for studies and sciences 2010

77- **Ambassador Torben Brylle**, Darfur peace talks, The European Union Special, 1st round opening remarks, Doha, Qatar:, By representative for Sudan, 10 February 2009

78- **Saeed A kasha**, United Nations Peace Keeping Operations in the Post challenges to Cold War, Al-Ahram center for studies, Egypt –Cairo, Perceptions, Vol. IV, and No .4, 1999-2000

Web sites:

http://www.ahram.org.eg/acpss

http://www.usip.org

http://web.amnesty.org/bages/aboutai-recs-peace-eng

www.un.org/arabic/docs/sgrpt98/sg981.htm

www.sudanjem.org/2003/black book memo.northsudan

www.sudanile.com/ddpd analytical study/2011

www.sudanteribune.com/nativeadminestration/2011